



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميله
معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم علوم التسيير



الميدان: العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية

الفرع: علوم التسيير

التخصص: إدارة مالية

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر بعنوان:

دور إدارة المخاطر في تحسين الاداء المالي

دراسة حالة مؤسسة بيوفارم خلال الفترة من 2017-2021

المشرف	اعداد الطلبة	
خندق سميرة	ديبون وسام	1
	سطاح إكرام	2

لجنة المناقشة:

الصفة	الجامعة	اسم ولقب الأستاذ(ة)
رئيسا	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميله	رملي حمزة
مشرفا ومقررا	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميله	خندق سميرة
ممتحنا	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميله	ضيف

السنة الجامعية 2022/2023

سورة التوبة

شكر وعرفان:

نحمد الله العلي القدير الذي أعاننا ووقفنا على انجاز هذا العمل ونصلي ونسلم على خاتم أنبيائه ورسله، خير خلق الله وأحب عباده إليه. صلاة وسلام يليقان بمقامه وصلاة وسلاما على آله وأصحابه.

" لا يشكر الله من لا يشكر الناس "

كما ان اي نجاح مهما كان صغيرا او كبيرا لا يمكن للإنسان ان يحققه بمجهوده الفردي دون مساعدة الآخرين .

لهذا لا يسعنا في هذا الصدد الا ان نتقدم بجزيل الشكر والامتنان لكل من ساعدنا وارشدنا في سبيل انجاز هذا البحث المتواضع ونخص بالذكر استاذتنا المشرفة "سميرة خندق" التي لم تبخل علينا باي معلومة او توجيه لإغناء البحث كما نتقدم بالشكر الكبير لكل اساتذتي الخيرين لما قدموه لنا

: كما نتقدم بخالص الشكر والعرفان الى

الاساتذة الكرام اعضاء لجنة المناقشة الموقرة على تفضلهم بقبول مناقشة هذه المذكرة وابداء ملاحظاتهم القيمة وتوجيهاتهم السديدة ، فجزاهم الله احسن الجزاء وصل اللهم على نبينا محمد واله وصحبه وسلم تسليما.

إهداء:

الحمد لله الذي ما تم جهد ولا ختم سعي إلا بفضلہ، وما تخطيت هذه العقبات والصعوبات إلا بتوفيقه، والصلاة والسلام على الحبيب المصطفى

أيام مضت من عمري بذاتها بخطوة وها انا اليوم اقطف ثمار مسيرة أعوام كان هدفي فيها واضحا وكنت أسعى لتحقيقه والوصول إليه مهما كان صعبا

اهدي هذا العمل المتواضع إلى من علمني أن الدنيا كفاح وسلاحها العلم والمعرفة، إلى من سعى لأجل راحتي ونجاحي، إلى أعظم واعز رجل في الكون "والذي العزيز حفظك الله وأطال في عمرك"

إلى القلب الحنون "أمي" من كانت بجانبني بكل المراحل التي مضت من عمري "حفظك الله و ادامكي نورا لدربي"

إلى من أعطوني بدون مقابل وأحبوني بلا حدود وتقاسمت معهم أجواء المحبة الأسرية إخوتي: زياد، نضال، محمد .

إلى كل الأقارب والصديقات: وجدان، اميمة، ندى، هند، رشا، مروي، خديجة، وصديقات الروح نهلة، وئام ريمة .

إلى زميلتي وصديقتي التي تقاسمت معي هذا العمل "اكرام"

إلى كل من عرفتهم وكان لهم اثر في حياتي فلكم كل الود والاحترام

اللهم اجعل هذا العلم شفيعا لي يوم تسألني عن شبابي فيما أفنيته وزدني علما ونفعا به .

وسام

الاهداء

الى روح والدي الطاهرة ،والذي كان رحمه الله مصدر الهامي والذي علمني الصبر والمثابرة والعمل
بإخلاص، غفر الله لك يا والدي الغالي وتجاوزك عنك ،وتغمدك بواسع رحمته وجزاك الله عني خير الجزاء.

الى من كان دعاءها سر نجاحي ،وحنانها بلسم جراحي ،الى نبع الحنان ورمز العطاء

امي الغالية حفظها الله.

الى اختي صغرى رنيم .

الى اخوتي اكرم وانيس،

الى كل صديقاتي الى اساتذتي الافاضل ،

الى كل من ساندني.

اكرام

الملخص:

إن المخاطر التي تواجهها المؤسسة لاققتصادية من اثر التغيرات التي تمر بها البلاد، فرضت عليها أن تقوم بتحسين أدائها المالي لمواكبة التغيرات والتحكم في جهازها الإنتاجي و الخدماتي وتحقيق أهدافها بأقل التكاليف.

هدفت الدراسة إلى توضيح دور إدارة المخاطر في تحسين الأداء المالي للمؤسسة وذلك باستخدام مجموعة من الأدوات والمتمثلة في مؤشرات التوازن المالي والنسب المالية من خلال تطبيقها على القوائم المالية بهدف الحكم على وضعية المؤسسة، حيث تم جمع القوائم المالية لمؤسسة بيوفارم للفترة الممتدة من 2017_2021.

توصلت الدراسة في مؤسسة بيوفارم أن إدارة المخاطر ذات فعالية في تحسين أدائها المالي، بعد إجراء تقييم للمؤسسة اتضح أنها مستقلة ماليا وهذا ما يدل على كفاءة أدائها المالي.

الكلمات المفتاحية : إدارة المخاطر، تحسين الأداء، النسب المالية، مؤشرات التوازن المالي، مؤسسة بيوفارم.

The economic risks that the institution faces from the impact of the changes that the country is going through forced it to improve its financial performance to keep pace with changes, control its production and service apparatus, and achieve its goals at the lowest costs.

The study aimed to clarify the role of risk management in improving the financial performance of the institution, by using a set of tools represented in the indicators of financial balance and financial ratios by applying them to the financial statements in order to judge the status of the institution, as the financial statements of Biopharm Corporation were collected for the period from 2017-2021.

Through the study in the Biopharm Foundation, we note that risk management is effective in improving its financial performance. After conducting an evaluation of the institution, it became clear that it is financially independent, and this indicates the efficiency of its financial performance.

Keywords: risk management, performance improvement, financial ratios, financial balance indicators, biopharm .

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات:

الصفحة	فهرس المحتويات
I	البسملة
II	الشكر والتقدير
III	الإهداء
V	الملخص
VII	فهرس المحتويات
IX	فهرس الأشكال
X	فهرس الجداول
أ	المقدمة
الفصل الاول: عموميات حول ادارة المخاطر والاداء المالي	
5	تمهيد
6	المبحث الأول: عموميات حول إدارة المخاطر
6	المطلب الأول: نشأة وتعريف ادارة المخاطر
7	المطلب الثاني: أهداف وخطوات إدارة المخاطر
11	المطلب الثالث: أنواع وادوات المخاطر
14	المطلب الرابع: طرق وقواعد تقييم المخاطر
16	المبحث الثاني: عموميات حول تقييم الأداء المالي
16	المطلب الاول : مفهوم تقييم الأداء المالي
16	المطلب الثاني : أهداف وخطوات الأداء المالي
18	المطلب الثالث : العوامل المؤثرة (داخلية، خارجية)
20	المطلب الرابع : مؤشرات ونسب تقييم الأداء المالي
25	المبحث الثالث: تحسين الأداء المالي
25	المطلب الاول : تعريف تحسين الأداء المالي
25	المطلب الثاني : خطوات تحسين الأداء المالي

26	المطلب الثالث : علاقة إدارة المخاطر بالأداء المالي
28	خلاصة الفصل الأول
الفصل الثاني: دراسة حالة مؤسسة بيوفارم 2017-2021	
30	تمهيد
31	المبحث الأول: نبذة تاريخية حول بيوفارم
31	المطلب الأول: نشأة وتطور مؤسسة بيوفارم
34	المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي لشركة بيوفارم. (هيكل المجموعة، الهيكل التنظيمي للشركة)
37	المطلب الثالث: نشاطات مؤسسة بيوفارم وخصائصها
41	المبحث الثاني: تشخيص الوضعية المالية باستخدام التوازن المالي
41	المطلب الأول: الادوات المستخدمة في عملية التحليل
46	المطلب الثاني: تشخيص الوضعية المالية لمؤسسة بيوفارم باستخدام مؤشرات التوازن المالي
48	المبحث الثالث: الادوات المالية المستعملة في تحديد المخاطر
48	المطلب الأول : نسب الهيكل المالي
51	المطلب الثاني: تقييم المخاطر باستخدام النسب المالية
57	خلاصة الفصل
59	الخاتمة
62	قائمة المصادر والمراجع
67	الملاحق

فهرس الأشكال:

الرقم	العنوان	الصفحة
01	يمثل هيكل مجموعة (spa BIOPHARM)	34
02	الهيكل التنظيمي للشركة الام (SPA BIOPHARM)	35
03	استخدامات ثابتة لمؤسسة بيوفارم خلال فترة الدراسة (2021_2017)	42
04	أصول متداولة لمؤسسة بيوفارم خلال فترة الدراسة (2021-2017)	42
05	موارد ثابتة لمؤسسة بيوفارم خلال فترة الدراسة (2021-2017)	43
06	خصوم متداولة لمؤسسة بيوفارم خلال فترة الدراسة (2021-2017)	44
07	نسبة السيولة العامة لمؤسسة بيوفارم خلال فترة الدراسة (2017- (2021	51
08	نسبة السيولة السريعة لمؤسسة بيوفارم خلال فترة الدراسة (2017- (2021	52
09	نسبة السيولة الجاهزة لمؤسسة بيوفارم خلال فترة الدراسة (2017- (2021	53
10	نسب المردودية لمؤسسة بيوفارم خلال فترة الدراسة (2017- (2021).	54

فهرس الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
01	جانب الاصول لمؤسسة بيو فارم خلال فترة الدراسة (2021_2017)	41
02	جانب الخصوم لمؤسسة بيو فارم خلال فترة الدراسة (2021_2017)	43
03	جدول حسابات النتائج لمؤسسة بيو فارم خلال فترة الدراسة (2021_2017)	45
04	حساب رأس المال العامل لمؤسسة بيو فارم لسنوات (2021-2017)	46
05	حساب الاحتياج في رأس المال العامل لمؤسسة بيو فارم لسنوات (2021-2017)	46
06	حساب الخزينة لمؤسسة بيو فارم لسنوات (2021-2017)	47
07	حساب نسب التمويل الدائم لمؤسسة بيو فارم خلال سنوات الدراسة (2017-2021)	48
08	حساب نسب التمويل الخاص لمؤسسة بيو فارم خلال سنوات الدراسة (2017-2021)	48
09	حساب نسبة الاستقلالية المالية لمؤسسة بيو فارم خلال سنوات الدراسة (2017-2021)	49
10	حساب نسبة الديون الى اجمالي الاصول خلال الفترة من 2017-2021	49
11	حساب نسبة الديون الى حقوق الملكية خلال الفترة من 2017-2021	50
12	الجدول رقم (12) حساب نسبة المديونية المالية لمؤسسة بيو فارم خلال الفترة من 2017-2021	50
13	حساب نسبة السيولة العامة لمؤسسة بيو فارم خلال فترة الدراسة (2017_2021).	51
14	حساب نسبة السيولة السريعة لمؤسسة بيو فارم خلال فترة الدراسة (2017_2021)	52
15	حساب نسب السيولة الجاهزة لمؤسسة بيو فارم خلال فترة الدراسة (2017_2021)	52
16	حساب نسب المردودية لمؤسسة بيو فارم خلال فترة الدراسة (2017_2021)	53

17	حساب اثر الرافعة المالية لمؤسسة بيوفارم خلال فترة الدراسة(2021_2017)	54
18	حساب معدل العائد على الاصول لمؤسسة بيوفارم خلال فترة الدراسة (2021_2017)	55
19	حساب معدل العائد على حقوق الملكية لمؤسسة بيوفارم خلال فترة الدراسة () (2017_2021)	55
20	الجدول رقم(20): حساب معدل العائد على حقوق الملكية لمؤسسة بيوفارم خلال فترة الدراسة (2021_2017)	56
21	حساب الربح الصافي لمؤسسة بيوفارم خلال فترة الدراسة (2021_2017)	56

مقدمة

مقدمة:

تعرض مختلف مؤسسات الاقتصادية الجزائرية ومن بينها مؤسسة بيوفارم في الوقت الراهن إلى تحديات كبيرة خلال تطورها وتوسع نشاطها، مما أدى إلى تعرضها للعديد من الأزمات في ظل المنافسة الكبيرة التي تواجهها من طرف المؤسسات الأخرى التي تمنعها من تحقيق أهدافها ولضمان استمراريته ونجاحها . ظهر مفهوم جديد وهو إدارة المخاطر وتعرف بأنها عملية منظمة تمكن المؤسسات من متابعة كافة المخاطر كما تحرص على توفير الأمن للعاملين. ولكن مع التطور الاقتصادي والعولمة أصبحت المخاطر غير محصورة في جانب واحد فقط وإنما مست جميع الجوانب.

إن التركيز الأساسي على إدارة المخاطر هو التعرف على الأخطار وتقديرها ومعالجتها كما إنها تساعد على فهم الجوانب الايجابية والسلبية المحتملة لكل العوامل التي تؤثر على الأداء المالي.

ويعتبر الأداء القاسم المشترك لجميع الجهود المبذولة من قبل الإدارة والموظفين، ومن خلال إيجاد الآليات والنماذج والنظريات الإدارية القادرة على جعل الأداء جيد لتنافس بين الموظفين والارتباط الإداري والتنظيمي، ويكون الأداء ناجح إذا وفقط تحققت الأهداف المسطرة حسب اختلاف المعايير والمقاييس التي تعتمد عليها دراسة الأداء لكل مؤسسة ، يعد الأداء المالي احد المحاور الأساسية لتقييم الأداء ومن خلال النتائج الموجهة لتحقيق الأهداف، يتم الوقوف على الأرباح المحققة مقارنة مع التكاليف، وكذلك مقارنتها بالمؤسسات المنافسة بمعدل النمو لها ، أن استخدام النسب والمؤشرات من الأمور الأكثر استعمالا في المؤسسات لتقييم وقياس الأداء وتحليل مركزها المالي ، وهو ما يعبر عن رشادتها في استغلال الموارد المختلفة بأقل التكاليف ، وعليه أصبح ينظر إلي إدارة المخاطر من منظورين كعلم تعتمد على التحليل الواقعي لهيكل المخاطر وبالتالي الاستعانة بالنماذج القياسية والحسابية. كفن تتطلب اختيار النماذج المناسبة ومحاولة تعميمه بنجاح.

الإشكالية:

من بين شركات الأدوية في الجزائر نجد شركة بيوفارم ، هاته الشركة تتمتع بالطموح الهادف إلى التوسع في السوق الجزائري والإفريقي ولمعرفة مدى قدرة الشركة في تحقيق استراتيجيتها التوسعية لا بد من تقييم أدائها المالي ، في ظل ما سبق ذكره تتجلى معالم الإشكالية الرئيسية ، والتي يمكن صياغتها على النحو التالي :

ما هو دور إدارة المخاطر في تحسين الأداء المالي لمؤسسة بيوفارم؟

من خلال الإشكالية التالية نطرح التساؤلات الفرعية التالية:



• هل تعتمد مؤسسة بيوفارم بنسبه كبيرة على إدارة المخاطر كأسس لتحسين الأداء المالي لمؤسسة بيوفارم ؟

- هل تساهم النسب والمؤشرات المالية في تقييم الأداء المالي لمؤسسة بيوفارم؟
- ما هو تأثير إدارة المخاطر المالية على مؤشرات التوازن المالي والنسب المالية لشركة بيوفارم؟

الفرضيات:

لتبسيط الدراسة ومعالجة الإشكالية تم تبني الفرضيات التالية :

- تتمثل أساسيات تحسين الأداء المالي في استغلال الموارد المتاحة بأكثر كفاءة وفعالية وقلل تكاليف وذلك باستخدام الدقيق لكل المؤشرات والنسب المالية.
- هناك تأثير ايجابي لاستخدام إدارة المخاطر على الوضعية المالية لمؤسسة الاقتصادية عموما، ومؤسسة بيوفارم على وجه الخصوص .
- تساهم النسب والمؤشرات المالية في الكشف عن نقاط القوة والضعف في تقييم الأداء المالي لمؤسسة بيوفارم.

أهمية الدراسة:

تتجلى أهمية البحث في كونه يهتم بأحد المواضيع التي تستقطب اهتماما متزايد ف السنوات الأخيرة المتعلق بإدارة المخاطر، ومحاولة ربط هذا المفهوم الشاسع بجانب تقييم الأداء المالي للمؤسسة، التي تسعى أن تكون أكثر فعالية في إقامة مشاريعها . وكيفية قياس دور إدارة المخاطر علي الأداء المالي، بمعنى كيف يمكن للمؤسسة من تحسين أدائها المالي من خلال إدارة المخاطر والتحكم فيها ، تكمن أهمية الدراسة في البحث عن أهمية إدارة المخاطر المالية في استخدام أساليبها للتقليل من المخاطر في المؤسسة بحيث تؤثر على الأداء المالي الذي أدى إلى التأثير الكبير للرفع المالي والوضعية المالية للمؤسسة مما يعكس مدى فعالية إدارة المخاطر المالية ودورها في تحسين الأداء المالي.

أهداف الدراسة:

- معرفة المخاطر المالية التي يمكن أن تتعرض لها مؤسسة بيوفارم.
- كيفية استخدام النسب المالية لتحديد أهم المخاطر المالية التي تواجه مؤسسة بيوفارم.
- تحديد العلاقة بين إدارة المخاطر المالية والأداء المالي.

أسباب اختيار الموضوع

تعود أسباب اختيار الموضوع إلى:

- بحكم التخصص فإدارة المخاطر المالية من ضمن المقررات الدراسية في تخصص الادارة المالية.



- رغبة ذاتية لمعرفة دور إدارة المخاطر المالية في تحسين الأداء المالي.

- موضوع البحث موضوع حساس وذو أهمية كبيرة للمؤسسات

منهج الدراسة:

اعتمدنا في الجانب النظري لهذه الدراسة على المنهج الوصفي وذلك من خلال الاستعانة من مجموعة من الكتب، المقالات والدراسات السابقة ذات العلاقة بالموضوع، أما بالنسبة للجانب التطبيقي فقد اعتمدنا على المنهج التحليلي لتقييم الأداء المالي للمؤسسة، و دراسة الحالة عن طريق حساب مجموعة من المؤشرات والنسب المالية .

حدود الدراسة:

تتمثل حدود الدراسة فيما يلي

• الحدود المكانية:

قمنا بتطبيق هذه الدراسة على قطاع الأدوية بالجزائر (مؤسسة بيوفارم)، تم الحصول على قوائمها المالية (الأصول، الخصوم، جول حسابات النتائج) من خلال الاشتراك في بيانات موقع المركز الوطني للسجل التجاري وتنزيل مختلف القوائم المالية من الموقع الرسمي لمؤسسة بيوفارم.

الحدود الزمنية:

قمنا بإجراء هذه الدراسة خلال الفترة الممتدة من (2017 إلى 2021). حيث توفرت لنا قوائمها المالية خلال هذه الفترة دون انقطاع .

هيكل الدراسة:

قمنا بتقسيم هذه الدراسة إلى فصلين، أولهما خاص بالإطار النظري والذي سنقدم فيه مفاهيم عامة حول إدارة المخاطر المالية ومؤشرات تقييم وتحسين الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، أما الفصل الثاني فهو خاص بالجانب التطبيقي والذي تناولنا فيه نبذة تاريخية حول مجمع بيوفارم، بالإضافة إلى مؤشرات التوازن المالي والنسب المالية المستعملة في تقييم الأداء المالي للمجمع.

صعوبات الدراسة:

من بين الصعوبات التي واجهناها في هذه الدراسة هي:

الصعوبة التي تتمثل في قلة توفر المعلومات حول الموضوع في الجانب التطبيقي.

الفصل الأول:
عموميات حول
إدارة المخاطر
والأداء المالي

تمهيد:

تواجه مختلف المؤسسات مخاطر عديدة عند ممارسة أعمالها وتعتبر المخاطر المالية أهم المخاطر التي تواجهها المؤسسة السبب الذي أدى الى ظهور إدارة المخاطر والتي تسعى إلى تجنب حدوث المخاطر حيث أن معظم المؤسسات تسعى للبقاء والاستمرارية، غير أنهم يختلفون في كيفية تحقيق ذلك، ويعتبر الأداء المالي أداة لقياس كفاءة المؤسسة في استخدام الموارد المالية المتاحة لها لتحقيق أهدافها وهو المعيار الذي يمكننا من معرفة الوضعية المالية للمؤسسة وتقييمها وتحسينها إن كان هناك إختلالات.

إن زيادة هذه المخاطر بمخلف أنواعها يؤثر على الأداء المالي، لذلك يجب تقييم الأداء المالي لمعرفة مدى تأثير المخاطر من خلال استعمال مختلف المؤشرات والنماذج لقياس الأداء ، وكذا التحكم الجيد في هذه المخاطر سيفعل أدائها بالتالي يؤدي تحسين أدائها المالي .

سنحاول في هذا الفصل التطرق إلى الجانب النظري لدور إدارة المخاطر المالية في تحسين الأداء المالي من خلال المباحث الثلاث :

المبحث الأول: عموميات حول إدارة المخاطر المالية .

المبحث الثاني: عموميات حول تقييم الأداء المالي .

المبحث الثالث : تحسين الأداء المالي وعلاقته بإدارة المخاطر .

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول إدارة المخاطر

تعد المخاطر من المشاكل التي تؤثر على الأداء المالي للمؤسسات بمختلف أنواعها السبب الذي أدى إلى إيجاد آليات للتعامل مع هذه المخاطر أو تجنبها حيث سنتناول في هذا المبحث لنشأة ومفهوم إدارة المخاطر المالية خطواتها بالإضافة إلى طرق مواجهة هذه المخاطر.

المطلب الأول: نشأة وتعريف إدارة المخاطر

توجد عدة تعريفات للمخاطر وهذا راجع لأهميتها وفي هذا سنتطرق لنشأتها وأهم تعريفها .

أولاً: النشأة

• نشأة إدارة المخاطر من اندماج تطبيقات الهندسة في البرامج العسكرية والفضائية والنظرية المالية والتأمين في القطاع المالي وكان التحول من الاعتماد على إدارة التأمين إلى فكر المخاطر المعتمدة على علم الإدارة في تحليل التكلفة والعائد والقيمة المتوقعة والمنهج العلمي لاتخاذ القرار في ظل ظروف عدم التأكد. حيث كان أول ظهور لمصطلح إدارة المخاطر في مجلة "هارفرد بيسنس ريفو" عام 1956، حيث طرح المؤلف الفكرة آنذاك فكرة مختلفة تماماً وهي أن شخصاً ما بداخل المنظمة ينبغي أن يكون مسؤولاً عن إدارة المخاطر المنظمة البحثية، ومن بين أولى المؤسسات التي قامت بإدارة مخاطرها وممارسة إدارة المخاطر هي البنوك ، والتي ركزت على إدارة الأصول والخصوم وتبين أن هناك طرق انجح للتعامل مع المخاطرة بمنع حدوث الخسائر والحد من نتائجها عند استحالة تفاديها.

لقد بدأت فلسفة إدارة المخاطر منطقية ومعقولة وانتشرت من مؤسسة لأخرى، وعندما قررت رابطة مشترى التأمين تغيير اسمها إلى جمعية إدارة المخاطر والتأمين في 1975، كان التغيير إشارة إلى أن تحولاً ما يجري حيث بدأت جمعية إدارة المخاطر والتأمين بنشر مجلة اسمها "إدارة المخاطر" كما كان يقوم قسم التأمين في رابطة الإدارة الأمريكية بنشر مجموعة عريضة من التقارير والدراسات لمساعدة مديري المخاطر، بالإضافة إلى ذلك قام معهد التأمين الأمريكي بوضع برنامج تعليمي في إدارة المخاطر يتضمن سلسلة من الامتحانات يحصل فيها الناجحون على دبلوم في إدارة المخاطر وقد تم تعديل المنهج الدراسي لهذا البرنامج في 1973، وأصبح الاسم المهني للمتخرجين من البرنامج "زميل إدارة المخاطر". لأنه في الواقع كثير من المفاهيم التي نشأت في قاعات الدراسة الأكاديمية تم نقلها إلى عالم الأعمال وتطبيقها فيه. (عبدلي، 2012، ص26).

ثانياً: تعريف إدارة المخاطر المالية

قبل التطرق لمعرفة إدارة المخاطر المالية يجب معرفة بعض المصطلحات:

– الخطر : Riskconcept

بصفة عامة يترتب على وجود الخطر حالة معنوية من الشك والقلق وتوتر يصيب الإنسان عند اتخاذ قرارات مختلفة، ويمكننا في مجالنا هذا أن نبنى تعريف الخطر بأنه: عدم التأكد من إمكانية تحاشي وقوع الخسارة (عبد الرؤوف أحمد علي محمد، 2016، ص7).

يمكن تعريفه أيضا: انه الانحراف في النتائج التي يمكن ان تحدث خلال فترة محدودة في موقف معين، ويقصد بانحراف النتائج أي الانحراف غير المرغوب فيه أو الانحراف العكسي عن النتائج المتوقعة أو التي يأمل تحقيقها. (المهدي، 2013، ص 91)

– المخاطرة:

يمكن تعريف المخاطر على أنها حالة عدم التأكد بالاستثمار أو التذبذب أو الخسارة المتعلقة بالاستثمار في أصل ما، أو قد يعني أن العائد الفعلي الذي يحصل عليه المستثمر يكون أقل من العائد المتوقع (حداد، 2009، ص132).

تعريف إدارة المخاطر:

هناك عدة تعاريف لإدارة المخاطر المالية نذكر منها :

_عرفت لجنة COSO عام 2004 إدارة المخاطر المالية عموما على أنها عملية تتفد بواسطة مجلس إدارة المؤسسة والإدارة وجميع الموظفين لتطبيق الاستراتيجية الموضوعة عبر المؤسسة بهدف تحديد الأحداث المحتملة، التي قد تؤثر على أدائها ليكون ضمن المخاطر المقبولة وبهدف توفير تأكيد معقول فيما يتعلق بتحقيق أهداف المؤسسة. (غربي، 2022 ص193)

_عرفها Erik 1993 على أنها " إدارة الأحداث التي لا يمكن التنبؤ بها، والتي قد يترتب عليها خسائر محتملة الحدوث في المنشأة إذا لم يتم التعامل معها بشكل مناسب (فرج خير الله، 2015، ص44).

– ويرى 1998 "Brrigham&houston أن إدارة المخاطر هي مجموعة من الأنشطة تستهدف تقليل الخسائر المحتملة من وقوع المخاطر (بوعكاز ، 2011، ص88).

من خلال التعارف السابقة نعرف أن إدارة المخاطر المالية " بأنها منهج أو مدخل علمي للتعامل مع المخاطر البحثية عن طريق توقع الخسائر العارضة المحتملة، وتصميم وتنفيذ إجراءات من شأنها أن تقلل إمكانية حدوث الخسارة أو الأثر المالي التي تقع إلى الحد الأدنى. (بوهالي، 2018 ، ص421)

المطلب الثاني: أهداف وخطوات إدارة المخاطر المالية.

إدارة المخاطر المالية لها أهداف مهمة، يمكن تصنيفها إلى أهداف تسبق الخسارة وأهداف تلي الخسارة وأهداف أخرى كما يلي:

أولاً- الأهداف

- الأهداف التي تسبق تحقق الخسائر: prelossobjective

في أي مؤسسة هناك العديد من الأهداف لإدارة الخطر الذي يسبق تحقق الخسائر، وأهم هذه الأهداف هي الاقتصاد، تخفيض القلق مقابلة الالتزامات الخارجية المفروضة، ويتم تناولها كما يلي:

1- الاقتصاد: Economy

ويعني ذلك أن المنشأة يجب أن تعد التقديرات للخسائر المحتملة بطريقة اقتصادية ممكنة، وهذا يتضمن تحليل لمصروفات برامج الأمان، أقساط تأمين التكاليف المرتبطة بالأساليب المختلفة لمواجهة الخسائر بمعنى تهدف إدارة الخطر إلى تخفيض تكاليف مواجهة الخطر إلى أدنى حد ممكن.

2- تخفيض القلق: Redution of Anxiety

إنّ الوحدات المعرضة للخسارة يمكن أن تسبب قلقا كبيرا أو خوفا، فمثلا الخوف من قضية كبيرة، ومركزة من سوء المنتجات يمكن أن تسبب خوفا كبيرا لمدير الخطر، ومدير الخطر يحاول أن يخفض لذلك القلق والخوف المرتبط بالوحدات المعرضة للخسارة، وهذا هدف أكثر تعقيدا.

3 - مقابلة الالتزامات الخارجية المفروضة: Externally Impased Obligations

فهذا يعني أنّ المنشأة يجب أن تفي بالمتطلبات المفروضة من قبل الجهات الخارجية مثل المتطلبات الحكومية التي تطالب المنشأة بتوافر وسائل الأمان لحماية العاملين من الأخطار (ابوبكر، 2009، ص51)

الأهداف التي تلي الخسائر:

تتضمن الاهداف المهمة التي تلي الخسارة

1- البقاء والاستمرارية

من الواضح أنّه أيا تكن أهداف المنظمة، فإنّها يمكن أن تتحقق فقط إذا ظلت المنظمة موجودة فقط، أمّا إذا دمر وجود المنظمة فلا يمكن تحقيق أي من الأهداف.

إنّ فالهدف الأول لإدارة المخاطر هو البقاء وضمان استمرارية وجود المنظمة ككيان عامل الاقتصاد وبهذا المعنى تكون الوظيفة الرئيسية لإدارة المخاطر هي القيام بدور المساندة في هرم أهداف المنظمة، إنّ الهدف لإدارة المخاطر هو الحفاظ على بقاء المؤسسة ككيان اقتصادي يفرض وجوده في بيئة الأعمال والحفاظ على الفاعلية التشغيلية للمؤسسة وبالنسبة لمعظم المنظمات يمكن ترجمة هذا الهدف الأبسط المتمثل في تفادي الإفلاس.

2-استقرار الأرباح:

بالإضافة إلى الهدف الرئيسي لإدارة المخاطر هناك أهداف أخرى ثانوية لإدارة المخاطر وما بين هذه الأهداف هو استقرار الأرباح والمكاسب.

تسهم إدارة المخاطر في الأداء الإجمالي للشركة بخفض التباينات في الدخل التي تنتج من الخسائر المرتبطة البحتة إلى أقل مستوى وهو هدف مرغوب في حد ذاته، بالإضافة إلى ذلك فإن خفض التباين في الدخل يمكن أيضا أن يساعد في تقليل الضرائب على الأرباح، مما يجعل العبء الضريبي الطويل المدى للمنشأة سوف يكون أقل عندما تكون الأرباح مستقرة بمرور الوقت.

3-المسؤولية الاجتماعية:

يضيف Meh & Hedges المسؤولية الاجتماعية بأنها الهدف سابق للخسارة وهدف لاحق للخسارة ويربط الجانب السابق للخسارة من المسؤولية بأنها هدف سابق للخسارة، وهدف لاحق للخسارة، ويربط الجانب السابق من المسؤولية الاجتماعية مجموعة الالتزامات التي تواجه المنظمة بسبب علاقتها بموظفيها وبالمنظمات الأخرى وبالمجتمع عموما.

وتنتج تدابير منع الخسارة والسيطرة عليها التي تشكل جزءا لا يتجزأ من عملية إدارة المخاطر مردودات مرغوبة وبقدر ما تمنع هذه التدابير تدبير الأموال أو حدوث إصابات للأفراد، يستفيد المجتمع، بالإضافة إلى ذلك فإنه عندما تشهر الشركة إفلاسها يتضرر الموظفون من تكبد خسائر فادحة يتم تقادي الإفلاس وتداعياته.

4-استمرارية النمو:

يعتبر هذا النمو هاجس كل مؤسسة لأن القدرة على مواصلة النمو يعتبر من أحد أهم الأهداف المؤسسية وعندما يكون النمو هدفا تنظيميا هاما، تصبح الوقاية من التهديدات التي تواجه ذلك النمو أحد أهم أهداف إدارة المخاطر واستراتيجيات إدارة المخاطر الجيدة الإعداد والتنفيذ يمكن أن تسهل استمرارية النمو في حالة حدوث خسارة تهدد نموها (عبدلي ، 2011، ص58_60).

بالنسبة للأهداف المرجوة من إدارة المخاطر فقد تم تناول هذه النقطة بالدراسة والتحليل من طرف بعض المنظمات الدولية حيث يمكن أن يتبين في النقاط التالية:

- صياغة وإبلاغ أهداف الشركة: الهدف الرئيسي للمخاطر هو دعم الإدارة لتتمكن من تحديد المخاطر تحديد صحيح وقياسها وبالتالي الحد منها.
- خلق بيئة داخلية ملائمة، مع إطار إدارة المخاطر
- تحديد التهديدات المحتملة التي قد تؤثر على تحقيق أهداف الشركة أكبر تهديد يواجهه الشركة الإفلاس وتكاليفه فالنظر إلى الإفلاس مستقبلا.

تقييم المخاطر، بمعنى احتمال حدوثها والأثر الناتج عنها.

- اختبار وتطبيق ردود الأفعال حول المخاطر.

- تنفيذ المشورة حول المخاطر بشكل مستمر لكل مستويات الشركة

- مراقبة وتنسيق إدارة المخاطر على المستوى المركزي

تقديم ضمانات بأن المخاطر انذار بشكل فعال (سايج ، 2016، ص52).

ومن الأهداف أيضا:

- الفهم الكامل للمخاطر المحيطة
- الوصول إلى أنسب وسيلة للسيطرة على الخطر أو تقليل تكلفة التعامل معه بناء على أسس علمية وعملية منهجية

ضمان تكلفة الموارد في حالة وقوع الخطر وتترتب خسارة عالية والقدرة على أداء التزامات القانونية واستقرار الأرباح لضمان النمو والاستمرارية (شهادة العلونة، 2016، ص44).

ثانيا - خطوات إدارة المخاطر:

تمر عملية إدارة المخاطر بعدة مراحل نوجزها فيما يلي:

1. **تحديد الهدف:** ويتضمن التخطيط للعملية ورسم خريطة نطاق العمل
2. **تحديد المخاطر:** في هذه المرحلة يتم التعرف على المخاطر ذات الأهمية
3. **التقييم:** أي التعرف على المخاطر المحتملة وذلك بإجراء عملية التقييم لها من حيث شدتها في احتمال إحداث الخسائر واحتمالية حدوثها (تعتبر مراقبة ومتابعة المخاطر بشكل منظم ضرورة حتمية للتعامل مع المخاطر ضمن سبق استراتيجية إدارة مخاطر واستخدام الطرق الملائمة للحد من تأثيرها).
4. **التعامل مع المخاطر:** بعد أن تتم عملية التعرف على المخاطر وتقييمها وذلك من خلال استخدام مجموعة من التقنيات هي:

- **النقل:** وهي وسائل تساعد على قبول الخطر من قبل طرف آخر وعادة ما يكون عن طريق العقود أو الوقاية المالية، التأمين هو مثال على نقل الخطر عن طريق العقود: وقد يتضمن العقد صيغة تتضمن نقل الخطر إلى جهة أخرى دون الالتزام بدفع أقساط التأمين.
- **التجنب:** أي محاولة تتجنب النشاطات التي تؤدي إلى حدوث خطر ما، ومثال ذلك تجنب الاستثمار في وعاء ادخاري معين وتفضيل وعاء ادخاري أقل خطورة.
- **التقليص:** وتشمل طرق التقليل من حدة الخسائر الناتجة، ومثال على ذلك شركات تطوير البرمجيات التي تتبع منهجيات تقليل المخاطر من خلال تطوير البرامج.
- **القبول: (الاختبار):** وتعني قبول الخسائر عند حدوثها، إن هذه الطريقة تعتبر استراتيجية مقبولة في حالة المخاطرة الصغيرة والتي تكون فيها تكلفة الائتمان ضد الخطر على مدى الزمن الأكبر من إجمالي الخسائر.
- **وضع الخطة:** التي تتضمن اتخاذ القرارات باختيار مجموعة من الوسائل التي تتبع للتعامل مع المخاطر.
- **التنفيذ:** ويتم في هذه المرحلة اتباع إجراءات التحقيق من آثار المخاطر تم اتخاذ قرارات مدروسة لتجنب تلك المخاطر أو تدنيته أو تحويلها أو قبولها.

مراجعة وتقييم الخطة: تعد الخطط المبدئية لإدارة المخاطر من خلال الممارسة والخبرة والخسائر التي تظهر على أرض الواقع، تظهر الحاجة إلى إحداث تعديلات على الخطط واستخدام المعرفة المتوفرة لاتخاذ قرارات مختلفة. كلاش ، 2021 ، ص441)

المطلب الثالث: أنواع وادوات المخاطر

تعددت المخاطر التي تواجهها المؤسسة حيث تم تصنيفها حسب معايير متفق عليها عند اغلبية الكتاب كما يمكن التطرق الى ادوات هذه المخاطر .

أولاً- أنواع المخاطر

يمكن تصنيف تلك المخاطر الى ثلاثة اسس:

1- التصنيف على أساس مصدر الخطر: تتمثل هذه المخاطر في:

❖ **المخاطر الائتمانية:** هي المخاطر الناشئة على احتمال عدم وفاء أحد الأطراف بالتزاماته وفقاً للشروط المتفق عليها.

❖ **مخاطر التشغيل:** هي الخسارة الناتجة عن فشل في النشاط الداخلي وإجراءات الرقابة يشتمل هذا النوع من المخاطر العملية المتولدة من العمليات اليومية للمؤسسة ولا يتضمن عادة فرصة للربح فالمؤسسة إما ان تحقق خسارة وإما لا تحقق وعدم ظهور أية خسائر للعمليات لا يعني عدم وجود أي تغيير ومن المهم للإدارة العليا للتأكد من وجود برنامج لتقويم تحليل مخاطر العمليات وتشمل مخاطر العمليات ما يلي:

الاحتيال المالي (الاختلاس): التزوير، تزييف العملات، السرقة، السطو، الجرائم الالكترونية(بلعزوز بن علي، 2009، ص334)

كما تعرف كذلك بأنها الأخطار الناتجة عن أداء الوظائف التشغيلية طبقاً لقواعد لها. (جميل، 2015، ص84).

○ **المخاطر القانونية:** وتعني مخاطر تحقيق خسائر نتيجة الفشل في العمليات القانونية في الممارسة العملية تتم كل معاملة مصرفية بموجب عقد شفوي، ومكتوب يحتوي على درجة معينة من المخاطر القانونية وتعد أكثر وضوحاً في المعاملات التي تنطوي على مخاطر الأوراق المالية المعقدة مثل المشتقات المالية.

إنّ المخاطر القانونية هي مخاطر عدم تنفيذ العقود من الناحية القانونية، غز يجب أن تكون المخاطر القانونية محدودة وأن تدار من خلال السياسات التي وضعتها المؤسسة(بوعكاز ، 2011، ص79).

○ **مخاطر الإدارة:** مخاطر تتجم عن سوء إدارة الشركة واتخاذ قرارات غير دقيقة وخاطئة فيما يتعلق بالاستثمار أو الإنتاج والتسويق، الأمر الذي يؤثر على السيولة والقدرة التنافسية بالتالي يعود ذلك بآثار سلبية على قيمة إصداراتها مستقبلاً.

○ **مخاطر السوق:** هي الخسارة الناتجة عن التغيير في أسعار السوق وتأخذ الأشكال التالية: خطر السعر pricerisk، خطر التنفيذ Execitionrisk، خطر الوصول للسوق (بسبع. 2009، ص13)

مخاطر أخرى: توفر الحياة المالية العديد من المخاطر نذكر منها بالإضافة إلى ما ذكرناه سابقا مخاطر العمل، مخاطر تحويل نشاط المؤسسة، مخاطر أسعار الصرف، مخاطر المراجعة (بن شيخ ، 2018، ص103).

2- التصنيف على أساس الارتباط بالمؤسسة

مخاطر منتظمة: نشأ لكون المدفوعات أو نظام الوساطة الائتمانية ككل أصبح ضعيفا مع عواقب خطيرة على الاقتصاد الكلي وهو ما يعبر عنها غالبا بالأزمات المالية Financialcrises . بسبع ، 2009، ص، 13_15

مخاطر غير منتظمة: هي المخاطر الخاصة التي تواجه منشأة معينة نتيجة الخصائص لظروف تلك المنشأة ويمكن تخفيض أو تجنب تلك المخاطر بالاعتماد على استراتيجية التنويع Diversifiable risk، أو المخاطر الفريدة Unique risk حيث أنها تخص منشأة معينة Firm- specific risk (فرج خير الله، 2016، ص64).

3- التصنيف على أساس الميزة التنافسية والمعلوماتية

المخاطر المالية: أهم أبرز المشكلات التي تواجه المؤسسات عموما تتمثل في مشكلات الائتمان والتمويل فغالبا ما تحجم مؤسسات التمويل عن تزويد المؤسسات باحتياجاتها المالية سواء لأغراض التكوين الرأس مالي أو التوسع لمواجهة نفقات الأشغال، ويرجع ذلك لزيادة درجة المخاطرة في عمليات الاقتراض بسبب غياب الضمانات المناسبة، الأمر الذي ينعكس عليها بجملة مخاطر كخطر ضعف الهيكل المالي وكذا خطر عدم الوفاء بالالتزامات والحقوق المالية اتجاه الشركاء الاقتصاديين، فالمؤسسات الصغيرة هي الأكثر عرضة لهذا النوع من الأخطار بسبب محدودية مواردها وعدم قدرتها على توفير الضمانات المناسبة للحصول على احتياجاتها المالية من القطاع المالي (عبدلي 2011، ص69)

مخاطر الأعمال Steategicrisk: تتمثل في مخاطرة الأعمال والتي تتمثل في المنافسة أو التقادم (جميل، 2016، ص84)

كما يعرف كذلك بأنها تلك المخاطر التي يجب على المنشأة تحملها لأجل أداء النشاط الأساسي الذي تعمل فيه لابد وأن تمتلك المنشأة بعض المزايا التنافسية المعلوماتية بالبيئة للمتغيرات التي تنشأ عن هذه المخاطر، إذ أنّ هذه المتغيرات تمثل عناصر أساسية للقيام بنشاط المنشأة وتوليد التدفقات النقدية بها فضلا عن أنّ المنشأة تحقق عوائد اقتصادية مقابل تحمل هذه المخاطر (فرج خير الله، 2015، ص66).

ثانيا - استراتيجيات إدارة المخاطر المالية:

باستقراء الكتابات المالية العديدة التي ركزت على موضوع إدارة المخاطر المالية بالمنشأة يمكن تحديد ثلاث استراتيجيات رئيسة لإدارة المخاطر المالية وهي: (قرناش ، 2022، ص133).

1. استراتيجية ترك الموقف مفتوح **To leave the position open**: يقصد به الاحتفاظ بمستوى الخطر على ما هو عليه وتعتمدها الشركة حين يكون مستوى الخطر منخفض بشكل لا يبرر التكلفة المتوقعة لإدارته وتندرج تحت هذه الاستراتيجية سياسة قبول الخطر **Acceptance**.
 2. استراتيجية تحمل مخاطر محسوبة **To take a calculated risk**: يقصد بذلك تحديد مستويات الخطر التي يمكن تحملها بالمنشأة والتي لا ترغب المنشأة في تحمل أكثر منها ثم اتخاذ كافة التدابير المناسبة لتدنية المخاطر بالمنشأة حتى هذا المستوى المقبول ويندرج تحته هذه الاستراتيجية سياسة تخفيض الخطر **Reduction** مثل التنويع في خطوط منتجات الشركة (هيكل الاستثمار) والتغيير في مستوى الرافعة التشغيلية تبعاً لظروف الشركة (هيكل الاستثمار) والتغيير في مستوى الرافعة المالية (هيكل التمويل) واستخدام الأدوات المالية المشتقة للحماية ضد مخاطر الأسعار.
 3. استراتيجية تغطية كل الخطر **To cover all the risk**: يقصد به تحديد مصدر الخطر بالنسبة للشركة أي تدنية الخطر إلى الصفر ويندرج تحت هذه الاستراتيجية سياسة تحويل الخطر مثل النقطة الكاملة أو التأمين ضد الخطر باستخدام أدوات الهندسة المالية بتحويل الخطر المالي إلى طرف ثالث بواسطة عقود التأمين والتجنب التام للأنشطة التي ينشأ عنها الخطر، نذكر كتابات التمويل والإدارة المالية بشكل أساسي على مجموعة متنوعة من الأساليب والأدوات المالية التي يمكن بواسطتها إعادة هيكلة المنشأة من أجل زيادة القيمة الموحية لها.
- قد تستخدم عمليات إعادة الهيكلة بشكل خاص لأجل إنقاذ المنشأة من حالة الفشل المالي التي تمر بها لأنها أصبحت إحدى الاستراتيجيات المالية الرئيسة في المنشأة المختلفة منذ الثمانينات ومن الآن يمكن تقسيم عمليات إعادة الهيكلة المالية للمنشأة إلى مجموعتين:
- المجموعة الأولى: إعادة هيكلة الأصول **Asset restructuring**
- المجموعة الثانية: إعادة هيكلة التمويل **Financial restructuring**
- ✓ **المجموعة الأولى: إعادة هيكلة الأصول: Asset restructuring**: سميت كذلك هندسة الأصول تتضمن الأساليب المالية التي تغير من هيكل أصول المنشأة لأجل تحقيق الاستخدام الأعلى قيمة لموارد المنشأة ولتوفير الضرائب أو للتخلص من التدفق النقدي الزائد بدفعه للمساهمين وتجري إعادة هيكلة الأصول بواسطة عمليات البيع المختلفة.
- المجموعة الثانية: إعادة هيكلة التمويل: Financial restructuring**: تركز على تغيير هيكل الملكية بالمنشأة وذلك من أجل إدارة المخاطر المالية وبخاصة لتدنية خطر الإفلاس أو مشكلة وتكاليف الوكالة

المطلب الرابع: طرق وقواعد تقييم المخاطر

يتم في هذا المطلب التطرق الى الادوات الاحصائية التي تقوم بقياس المخاطر المالية اضافة الى قواعد تقييمها.

أولاً- طرق تقييم المخاطر

تواجه المؤسسة الاقتصادية الكثير من المخاطر التي يمكن قياسها بشكل كمي باستخدام طرق وأساليب حيث أنه هناك طرق لتقييم المخاطر باستخدام مقاييس إحصائية أو أدوات التحليل المالي.

1- **الأدوات الإحصائية:** تقوم الأدوات الإحصائية بقياس مدى انتشار وتذبذب النتائج المحتملة بحيث أن ارتفاع أو تذبذب النتائج يشير إلى ارتفاع مخاطرها تتمثل في هذه الأدوات في المدى، التوزيعات الاحتمالية، الانحراف المعياري، معامل الاختلاف، معامل بيانات (خير الله، 2015، ص73).

➤ **المدى:** يعرف المدى على أنه الفرق بين أعلى قيمة محتملة للمتغير المالي وبين أدنى قيمة محتملة له حيث أن ارتفاع المدى يشير لانتشار احتمالي كبير بالتالي ارتفاع المخاطر المرافقة لهذا المتغير وبحسب بالعلاقة: $\text{المدى} = \text{أعلى قيمة} - \text{أدنى قيمة}$

➤ **التوزيعات الاحتمالية:** هي أداة أكثر تفصيلاً من المدى من خلال تتبع سلوك المتغير المالي وتحديد القيم المتوقعة الحدوث في ظل الأحداث الممكنة وتحديد التوزيع الاحتمالي لهذه القيم واستخدامه في المقارنة بين مستويات الخطر المصاحبة لعدد من الأصول المستقلة بما يمكن المفاضلة بينهما حيث أنه كلما كان التوزيع الاحتمالي أكثر اتساعاً نحو الطرفين كلما ارتفع مستوى الخطر

➤ **الانحراف المعياري:** يعتبر أحد أكثر المقاييس الإحصائية شيوعاً واستخداماً لقياس المخاطر المتعلقة بالمتغيرات المالية، إن ارتفاع قيمة الانحراف المعياري تعني ارتفاع مستوى المخاطرة بحسب وفق العلاقة التالية:

$$\delta = \sqrt{\frac{(x - \bar{x})^2}{n - 1}}$$

➤ **معامل الاختلاف:** يأخذ بعين الاعتبار نسبة المخاطرة التي يتضمن عليها المتغير المالي أي أنه يصلح للمقارنة بين عدة متغيرات وأصول مالية تختلف فيما بينها من حيث المخاطر حيث أنه كلما ارتفعت قيمة معامل الاختلاف دل على ارتفاع مستوى مخاطر الأصل المالي يتم حسابه وفق العلاقة التالية:

$$\text{الانحراف المعياري} = \frac{\text{معامل الاختلاف}}{\text{متوسط العوائد}}$$

➤ . معامل بيتا: يعتبر مقياس لمدى حساسية قيم المتغير المالي موضع الدراسة للتغيرات التي تحدث في متغير آخر، يحسب وفق العلاقة التالية:

$$\text{بيتا} = \frac{\text{التباين المشترك}}{\text{الانحراف المعياري}}$$

2. أدوات التحليل المالي لقياس المخاطر: تعتمد على قياس قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها اتجاه الغير، خاصة الدائنين في الآجال المحددة ويعتمد قياس المخاطر المالية بالمؤسسة على مجموعة من المؤثرات والنسب المالية التي يمكن الاستدلال منها من خلالها كمؤشرات تقريبية على الحالة المتوقعة للمؤسسة من حيث التدفقات النقدية المتوقعة للمؤسسة بالتالي هوامش الربح أو مؤشرات التغطية للالتزامات المؤسسة، نذكر منها نسب السيولة، نسب التمويل، نسب المديونية. . . . اخ . (قوتال، 2020، ص16_17)

ثانيا- قواعد إدارة المخاطر.

مع تطور ادارة المخاطر المالية تم صياغة قواعد ارشادية متصلة بعملية اتخاذ القرارات المتعلقة بإدارة المخاطر المالية ، هناك ثلاثة قواعد اساسية تعتمد على حسن الادراك والفطرة تتمثل في : (عبدلي 2012، ص35).

1- لا تجازف بأكثر مما تستطيع تحمل خسارته: القاعدة الأولى والأهم في الثلاث قواعد هي: " لا تجازف بأكثر مما تستطيع تحمل خسارته" رغم أنّ هذه القاعدة لا تقول لنا بالضرورة ما ينبغي عمله بشأن مخاطرة معينة، إلا أنّ المخاطر يجب القيام بشيء حيالها اذ بدأنا بالقرار بأنّه عندما لا يتم عمل شيء حيال مخاطرة معينة تحتفظ المؤسسة باحتمال نشوء خسارة من تلك المخاطر فإنّ تقرير المخاطر التي يجب عمل شيء بشأنها خلاصة تقرير أي المخاطر لا يمكن الاحتفاظ بها.

2-فكر في الاحتمالات: القاعدة الثانية لإدارة المخاطر تشير إلى أنّ احتمال حدوث الخسارة قد يكون عاملا مهما في تقرير ما يجب عمله حيال مخاطرة معينة ولكن أي المخاطر؟ منطقيا استخدام الاحتمالات في اتخاذ قرارات إدارة المخاطر مقصودة على تلك المواقف التي لا تتعارض فيها.

3- لا تجازف بالكثير مقابل القليل: توفير القاعدة الأولى توجيهها فيما يتمثل بالمخاطر التي ينبغي تحويلها المخاطر التي تنطوي على خسائر كارثية لا يمكن التقليل منها من الشدة المحتملة في احتمالية الخسارة مرتفعة جدا فيها مع ذلك تظل فئة متبقية من المخاطر يلزم لها قاعدة أخرى تقتضي القاعدة الأولى في جوهرها أن تكون هناك علاقة معقولة بين تكلفة تحويل المخاطر والقيمة التي تعود على المحول.

المبحث الثاني: عموميات حول تقييم الأداء المالي

يمثل الأداء المالي أحد أبعاد الأداء بشكل عام، حيث يركز على تعظيم قيمة السهم والمردودية و توزيع الأرباح ودراسة بدائل التمويل، و استخدام مؤشرات المالية للتحليل والمقارنة لمختلف القوائم المالية.

المطلب الأول: مفهوم تقييم الأداء المالي

قبل التطرق إلى تعريف تقييم الأداء المالي سنقوم بتقديم مجموعة من التعاريف

تعريف الاداء:

-عرفه (P LORINQ) : كل ما يساهم في تحقيق الأهداف الاستراتيجية(ساحري، 2017، ص134)
- ويعرفه (M LEBOS) : على أنه العمل بأفضل طريقة مقارنة بالمنافسين في الأجل المتوسط والطويل. (الكرخي، 2007، ص31).

_ فالأداء يتمثل في قدرة المؤسسة على تحقيق أهدافها الاستراتيجية وذلك باستغلال الأمثل للموارد فهو الفعالية والكفاءة معا.

تقويم الأداء: يعرف بأنه المادة التي تستخدم للتعرف على نشاط المشروع بهدف قياس النتائج المحققة ومقارنتها بالأهداف المرسومة بغية الوقوف على الانحرافات وتشخيص مسبباتها مع اتخاذ الخطوات الكفيلة لتجاوز تلك الانحرافات. (الطرفي، 2007، ص31)

تعريف الأداء المالي :

يعد الأداء المالي من الجوانب الهامة في تقييم أداء المؤسسات عموماً، فهو يعبر على مدى قدرة المؤسسة على الاستغلال الأمثل لموردها ومصادرهما في الاستخدامات ذات الأجل الطويل وذات الأجل القصير من أجل تشكيل الثروة .

ويمكن تعريف أيضاً على أنه : " مدى قدرة المؤسسة على استغلال جميع الموارد المتاحة لها استغلالاً أمثل لتحقيق الأهداف المرجوة والمسطرة " (حجاج، 2017، ص16)

تقييم الأداء المالي:

هو عملية إدارية يتم من خلالها قياس نتائج الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية على ضوء المعايير الموضوعية سلفاً بغرض تحديد الانحرافات عن تلك المعايير واتخاذ القرارات التصحيحية بنشأتها وذلك باستخدام مجموعة من المقاييس والمؤشرات المالية (نوبلي، 2015، ص164).

المطلب الثاني: أهداف وخطوات الأداء المالي.

يعتمد تقييم الاداء المالي على بعض الشروط والاهداف، سيتم التطرق اليها في هذا المطلب:

أولاً : أهداف تقييم الأداء المالي

يحقق ويشبع الأداء المالي رغبات أصحاب المصالح الذين أجمعوا أن هدفه الأساسي هو بقاء واستمرار المؤسسة الذي يكون بمحصلة تحقق أهداف فرعية أخرى تطورت أهميتها عبر الأزمان إذ تختلف

نظرة ترجيح أهداف الأداء المالي بحسب طبيعة وحجم المؤسسة من جهة، ووجهة نظر ذوي المصالح من جهة أخرى سيتم في ما تأتى ذكر أهم هذه الأهداف:

➤ تعظيم قيمة المؤسسة او تعظيم القيمة الحالية للمشروع:

ركز الاقتصاديون على الربح كمقياس لتقييم الأداء التشغيلي ومدى الكفاءة الاقتصادية للمؤسسة لذلك تم توجيه كل القرارات نحو تحقيق أقصى حد ممكن من الأرباح ، هذا الدخل تلقى العديد من الانتقادات أهمها تجاهل القيمة الزمنية للنقود والمخاطر المرتبطة بالاستثمار.

➤ تعظيم المردودية:

تعبّر عن معدل العائد المتحقق من طرف المؤسسة نتيجة تشغيل أموالها في مجال استثماري معين، وتعتبر من المؤشرات المهمة للحكم على كفاءة المؤسسة وقدرتها على الاستمرار.

➤ تحقيق السيولة المناسبة:

أي قدرة المؤسسة على النقد لتسديد التزاماتها قصيرة الأجل بتكلفة مناسبة دون خسائر، ففي حالة مشكل السيولة تقل القدرة على اغتنام الفرص المتاحة للحصول على النقدية عند الشراء إضافة لفقدانها خيار الحرية والحركة.

➤ تقليل الخطر المالي و الإداري :

تصحب عملية تحقيق الربح درجة من المخاطر أو لفرة تعزيز مسيرة المؤسسة واستقرارها ، تعمل الإدارة المالية جاهدة على تخفيض المخاطر الخارجية والداخلية بإيجاد آليات للتنبؤ به وتحديد أسبابه وبالتالي إيجاد حلول لتجنبه أو التقليل من إثاره .

➤ التعرف على مدى ترشيد وكفاءة استخدام الموارد المتاحة تحقق أكبر عائد بتكاليف أقل بنوعية جيدة.

➤ تحديد مدى الكفاءة في تسيير و استخدام الموارد المتاحة والأصول المستمرة كالتثبيثات والمخزونات

والنقديات ودرجة انسجامها مع مخرجات ونتائج النشاط التشغيلي للمؤسسة كالإنتاج والمبيعات.

➤ تسهيل تحقيق تقويم شامل للأداء على مستوى الاقتصاد الوطني وذلك بالاعتماد على نتائج التقويم

الأدائي على مستوى المؤسسات.

➤ تقديم البيانات والمعلومات المالية الخاصة بالأداء المالي للأطراف المعنية للقيام بعملية التحليل

وتفسير البيانات المالية لمساعدتهم في اتخاذ القرار الاستثمارية.

➤ الكشف عن مدى تحقيق القدرة الإيرادية في المؤسسة ، أي قدرة المؤسسة على توليد إيرادات سواء

من الأنشطة الجارية أو غيرها ، أما الثانية فتقي قدرة المؤسسة على تحقيق الفائض من أنشطتها من أجل مكافئة عوامل الإنتاج.

➤ تصحيح الموازنات التخطيطية حيث يوازن بين الطموح والإمكانات المتاحة، حيث أن الأداء المالي

قاعدة معلوماتية . (عوايدي، 2020، ص93).

➤ تقديم تصور عام للإدارة العليا للبلاد على أداء الأنشطة المختلفة في الاقتصاد الوطني وهذا ما يمكنها من إجراء مراجعة تقييمية شاملة تساعد على الارتقاء بالإدارة الاقتصادية إلى الأفضل.

➤ تبين لنا عملية تقييم الأداء المالي التطور الذي تحققه المؤسسة.

➤ تحديد مسؤولية كل مركز أو قسم في المؤسسة عن مواطن الخلل والضعف في النشاط الذي يضطلع به، وذلك من خلال قياس إنتاجية كل قسم من أقسام العملية الإنتاجية وتحديد سلبا أو إيجابا، هذا ما يؤدي إلى خلق منافسة بين الأقسام اتجاه رفع مستوى الأداء المالي في المؤسسة . (كلاش، 2022، ص93).

ثانيا: خطوات (مراحل) تقييم الأداء المالي :

تتمثل مراحل عملية تقييم الأداء المالي فيما يلي :

أ - جمع المعلومات والبيانات : للحصول على مجموعة القوائم المالية السنوية وقائمة الدخل، حيث أن من خلال خطوات الاداء المالي: إعداد الموازنات والقوائم المالية والتقارير السنوية المتعلقة بأداء الشركات خلال فترة زمنية معينة، هذه الخطوة تعد بمثابة حجر الأساس في عملية تقييم الأداء المالي. (جرودي، 2020، ص145).

ب- قياس الأداء المالي وتحديد الانحرافات : تأتي هذه الخطوة مباشرة بعد تحديد الأداء المتوقع، وتتمثل في الحصول على مختلف المعلومات المالية من خلال القوائم المالية والتقارير السنوية المتعلقة بالأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية وبعدها يتم قياس الأداء المالي الفعلي بواسطتها وفق مؤشرات ومقاييس محددة سلفا، ومن ثم مقارنة الأداء الفعلي بالأداء المعياري وتحديد مختلف الانحرافات والفروقات إن وجدت . (عمروش، 2022، ص72)

ج- تقييم الأداء و اتخاذ القرارات المناسبة: تمثل عملية تقييم الأداء احدى الحلقات الأساسية في سلسلة متكاملة ومتراصة، ويمكن القول بأن عملية تقييم الأداء تهدف إلى التعرف على مدى تحقيق الوحدات الإدارية والأهداف الموضوعية لها كما أنه بواسطتها تتوفر لدى الأجهزة المختصة المعلومات والبيانات الضرورية للتخطيط الجيد مسبقا

د- تحديد المسؤوليات ومتابعة العمليات التصحيحية للانحرافات : وتعتبر الخطوة الأخيرة من خطوات تقييم الأداء المالي، من خلال وضع التوصيات الملائمة لمعتمدين على عملية تقييم الأداء المالي من خلال النسب بعد معرفة أسباب هذه الفروق وأثرها على الشركات للتعامل معها ومعالجتها. (جرودي، 2020، ص146)

المطلب الثالث: العوامل المؤثرة على الأداء المالي

تواجه الشركة أثناء قيامها مشاكل وصعوبات تعرقل سيرها بالتالي يقوم المديرون إلى البحث عن مصادر هذه المشاكل وتحليلها واتخاذ القرارات التصحيحية هذا ما تهدف إليه عملية تقييم الأداء المالي من خلال تشخيص وضعية الشركة لمعرفة المشاكل أي المخاطر التي تواجهها ومحاولة إيجاد قرارات تساهم في تحسينها ومن أهم العوامل المؤثرة الأداء:

أولاً: العوامل الداخلية:

➤ **الهيكل التنظيمي:** هو الوعاء أو الإطار الذي تتفاعل فيه جميع المتغيرات المتعلقة بالشركات وأعمالها، ففيه تتحدد أساليب الاتصالات والصلاحيات والمسؤوليات وأساليب تبادل الأنشطة والمعلومات حيث يتضمن الهيكل التنظيمي الكثافة الإدارية وهي الوظائف الإدارية والتمايز الرأسي وهو عدد المستويات الإدارية في الشركات وأما التمايز الأفقي فهو عدد المهام التي تنج عنها تقسيم العمل والانتشار الجغرافي من عدد الفروع والموظفين.

➤ **المناخ التنظيمي:** هو وضوح التنظيم وكيفية اتخاذ القرار وأسلوب الإدارة وتوجيه الأداء وتنمية العنصر البشري ويقصد بوضوح التنظيم إدراك العاملين مهام الشركة وأهدافها وعملياتها ونشاطاتها مع ارتباطها بالأداء وأما اتخاذ القرار هذا أخذه بطريقة عقلانية وتقييمها ومدى ملائمة المعلومات لاتخاذها وأسلوب الإدارة في تشجيع العاملين على المبادرة الذاتية أثناء الأداء إما توجيه الأداء من مدى تأكد العامل من أدائه وتحقيق مستويات عليا من الاداء.

➤ **التكنولوجيا:** هي عبارة عن أساليب وطرق ومهارات متعددة في المؤسسة لتحقيق أهدافها والتي تعمل على ربط المصادر بالاحتياجات وعلى المؤسسة تحديد نوع التكنولوجيا المناسبة لطبيعة أعمالها وذلك لأن التكنولوجيا من أبرز التحديات التي تواجه المؤسسة والتي لا بد لها من التكيف مع التكنولوجيا واستيعابها وتعديل أدائها المالي وتطويره بهدف المواءمة بين التقنية والأداء المالي وتعمل التكنولوجيا على شمولية الأداء لأنها تغطي جوانب متعددة من القدرة التنافسية وخفض التكاليف والمخاطرة والتنويع بالإضافة إلى زيادة أرباح والحقبة السوفية

➤ **الحجم:** هو تصنيف المؤسسات إلى صغير متوسطة كبيرة الحجم يوجد عدة مقاييس لحجم الشركة منها إجمالي الموجودات وإجمالي الودائع، ويحتسب الحجم من الفواصل المؤثرة على الأداء المالي للشركات سلباً فقد يشكل عائق لأداء الشركات. . (الخطيبي، 2009، ص48)

ثانياً: العوامل الخارجية:

➤ **البيئة الاجتماعية والثقافية:** يتأثر الأداء المالي بهذه العوامل وهذا ناتج عن الارتباط بين المؤسسة والمجتمع وهذا راجع إلى العادات والتقاليد والعرف، النظر إلى مدى تقدير الأفراد للتعليم ورغبتهم في الحصول عليه، التدريب وأنواع برامج التعليم الفني والمهني المتوفرة في المجتمع الذي تنشط فيه المؤسسة.

➤ **البيئة الاقتصادية:** إنّ للبيئة الاقتصادية التأثير المهم والمباشر على أداء المؤسسة وذلك عن طريق الإطار العام للاقتصاد، وذلك إما بكبح نشاط المؤسسة أو تركها حرة كذلك الاستقرار الاقتصادي يلعب دوراً كبيراً في التأثير على الأداء المالي للشركة والسياسات التشريعية على نشاطها ومدى وجودها. فهنا يكون التأثير على مستوى الهيكل المالي للمؤسسة لأنّ البنوك والأسواق المالية، تعد المصدر الرئيسي في عملية تمويل المؤسسات الاقتصادية وهذا ينعكس مباشرة على مردودية المؤسسة ويؤثر على أدائها المالي.

➤ **البيئة السياسية والقانونية:** تتأثر أي مؤسسة بالبيئة السياسية والقانونية حيث أنه مهم بالنسبة للمؤسسة، مدى الاستقرار السياسي، ومرونة القوانين والتشريعات السائدة حيث أنه يعتبر هذا العامل مهم جدا بالنسبة للمؤسسة، ذلك بسهولة أو صعوبة التعاملات ومحيطها كالتعامل مع مصلحة الضرائب. والتعامل مع السجل التجاري وغيرها، كما يتأثر الأداء المالي للشركات بالسياسات الخارجية المتبعة من قبل الدولة والعلاقات الدولية ونوعيتها. (عوايدي، 2020، ص88.)

المطلب الرابع: مؤشرات ونسب تقييم الأداء المالي

ان المعايير التي سيتم التطرق اليها تتمثل في مؤشرات تسهل عملية حسابها وهي في مجملها مؤشرات مالية وهذا يعود الى طبيعة المعلومات المعتمد عليها في تقييم الاداء المالي، يتم تناولها كالتالي:

أولاً: مؤشرات التوازن المالي: FRNG BFR TN

التوازن المالي في المؤسسة الاقتصادية يمكن اعتباره معيار مهم لتقييم الاداء المالي كونه هدف مالي تسعى وباستمرار الوظيفة المالية الى بلوغه، هناك عدة مؤشرات للتوازن المالي يتم ذكرها كالاتي:

1_ رأس المال العامل: FRNG: يعرف رأس المال العامل بأنه فائض الأموال الدائمة على الأصول غير الجازية وهو هامش الأمان، يضمن السيولة داخل المؤسسة بالتالي القدرة على سداد التزاماتها في الآجال القصيرة، كما يعبر عن مقدار الزيادة في الأصول الجارية عن الالتزامات المتداولة بالتالي يستفيد المحلل المالي من هذا المؤشر في تقييم قدرة الشركة في مواجهة الالتزامات الجارية المستحقة عليها.

ويحسب وفق العلاقة التالية: (ساجي، 2017، ص19.)

من أعلى الميزانية: الأموال الدائمة- الأصول الثابتة

من أسفل الميزانية: الأموال المتداولة- الديون قصيرة الأجل

الحالات التي يكن ان ياخذها راس المال العامل FRNG:

➤ **FRNG اكبر من 0 (سياسة محافظة):** يتحقق ذلك عندما تكون الاموال الدائمة (موارد ثابتة) اكبر من التثبيثات (الاصول الثابتة)، بالتالي فان المسير المالي يجعل المؤسسة بعيدة عن خطر نقص السيولة والتعثر المالي ما يعني ان المؤسسة متوازنة ماليا على المدى الطويل، اي ان المؤسسة تمكنت من تمويل احتياجاتها طويلة الاجل باستخدام مواردها طويلة الاجل، وحققت فائض مالي يمكن استخدامه في تمويل الاحتياجات المالية المتبقية، هذا ما يشير الى التوازن في الهيكل المالي للمؤسسة.

➤ **FRNG اقل من 0:** (سياسة جريئة): يتحقق ذلك عندما تكون الموارد الدائمة اقل من التثبيثات، بالتالي فان المسير يجعل المؤسسة تقترب من خطر السيولة والتعثر المالي ، بسبب ان المؤسسة قات بتمويل استخدامات المستقرة ذات العمر الاقتصادي الطويل بموارد الدورة قصيرة الاجل.

المؤسسة في هته الحالة عاجزة عن تمويل استثماراتها في وباقي الاحتياجات المالية باستخدام مواردها المالية الدائمة. (سمروود ، 2018 ص352.)

2_احتياج رأس المال العامل: BFR: يعرف بأنه ذلك الجزء من الأموال الدائمة الممول لجزء من الأصول المتداولة والذي يضمن للمؤسسة توازنها المالي الضروري وتظهر هذه الاحتياجات عند مقارنة الأصول المتداولة مع الموارد المالية قصيرة الأجل ويمكن حسابه وفق العلاقة التالية:

احتياج رأس المال العامل $(BFR) = (BFRE) - (الأصول المتداولة - النقدية (القيم الجاهزة)) - (BFRHE)$ أو (ديون قصيرة الأجل - السلفيات المصرفية). (زغيب، 2010، ص52).

يتكون من نوعين:

- الاحتياج في رأس المال العامل للاستغلال $BFRE$ ، وهو مرتبط مباشرة بالنشاط العادي المؤسسة ، وهو الفرق بين استخدامات الاستغلال وموارد الاستغلال للمؤسسة.
- الاحتياج في رأس المال العامل خارج الاستغلال $BFEHE$: مرتبط مباشرة بنشاط غير متكرر ، يحسب عن طريق الفرق بين استخدامات خارج الاستغلال وموارد خارج الاستغلال للمؤسسة.

الحالات التي يمكن ان يقف عندها الاحتياج في رأس المال العامل BFR :

- احتياج رأس المال العامل الموجب BFR أكبر من 0: هذا يعني ان مجموع احتياجات الدورة في السنة الحالية أكبر من احتياج الدورة في السنة الماضية ، هذه الزيادة تكون للأسباب التالية: الزيادة في قيم الاستغلال، الزيادة في قيم محققة، الانخفاض في الديون قصيرة الاجل اعدادا السلفيات، ولكي تستطيع المؤسسة الاقتصادية مواجهة هذه الاحتياجات المالية، يجب ان تتخذ عدة اجراءات من بينها الزيادة في سرعة دوران المخزون والعملاء مع تقليص الموردين.
- احتياج رأس المال العامل BFR أقل من 0: في هذه الحالة يكون انخفاض في احتياجات الدورة ويرجع الى بعض الاجراءات التي من بينها: تحصيل الموارد بأسرع وقت، تسديد مستحقاتها في اجلها المحددة، تعتبر جيدة بالنسبة للمؤسسة الاقتصادية، حيث انها استطاعة التقليل من احتياجاتها، وهذا ما يسمح بتحسين الخزينة. (عوايدي ، 2020 ، ص148)

3_الخزينة: TN: يمكن تعريفها على أنها مجموع الأصول التي تكون تحت تصرفها خلال دورة الاستغلال وتشمل صافي القيم الجاهزة أي ما تستطيع التصرف فيه فعلا من مبالغ سائلة، إنّ الاحتفاظ بخزينة أكثر من اللازم يجعل السيولة جامدة غير مستخدمة في دورة الاستغلال والاحتفاظ بالسيولة لفرض الوفاء يحرم المؤسسة من ميزة كسب مدينيها، لأن المؤسسة في السوق تتنافس من أجل كسب المزيد من العملاء من خلال تسهيلات البيع حيث أنها توفيق بين السيولة الجاهزة في دورة الاستغلال وتسديد المستحقات التي انقضى أجلها وتحسب وفق العلاقة التالية: (اليمين، 2009، ص66.)

ط1: الخزينة: القيم الجاهزة- القروض المصرفية

ط2: الخزينة: رأس المال العامل- الاحتياج في رأس المال العامل

الحالات التي تقف عندها الخزينة TN:

➤ الخزينة اكبر من 0: معناه أن الموارد الدائمة اكبر من الأصول الثابتة، بالتالي هناك فائض في رأس المال العامل مقارنة بالاحتياج في رأس المال العامل.

➤ الخزينة اقل من 0: معناه أن رأس المال العامل اقل من الاحتياج في رأس المال العامل هنا تكون المؤسسة بحاجة إلى تغطية هذه الاحتياجات من اجل استمرار نشاطها. (شهبوب ، 2022 ، ص96 .)

ثانيا: مؤشرات تقييم الأداء المالي:

1_نسب السيولة: تستعمل للحكم على مدى قدرة المؤسسة على مواجهة التزاماتها (ديونها) قصيرة الأجل، النسبة النموذجية لها هي أن تكون أكبر من (1). (الزبيدي، 2010، ص125.)

➤ نسبة السيولة العامة: تبين لنا قدرة المؤسسة في التأقلم على المدى القصير يجب ان تكون موجبة حتى نقول ان المؤسسة قادرة على مواجهة التزاماتها، تحسب وفق العلاقة التالية: (Hervé Stolwy, 2010, p101)

$$\frac{\text{الاصول المتداولة}}{\text{ديون قصيرة الاجل}} \times 100$$

➤ نسبة السيولة المختصرة(السريعة): تحسب قدرة المؤسسة على مواجهة التزاماتها الجارية دون اعتبار للمخزون وقد حدد لها الحد الأدنى ب0، 3والحد الأقصى 0، 5 تحسب وفق العلاقة التالية: (خنفر، 2009ص163)

$$100 \times \frac{\text{أصول متداولة - المخزون}}{\text{ديون قصيرة الاجل}}$$

➤ نسب السيولة الفورية (الجاهزة): نقيس مقدار النقدية المتاحة للمؤسسة في وقت معين لتغطية الخصوم الجارية بمعنى آخر نقيس السيولة دون اعتبار لباقي الأصول الجارية تحسب وفق العلاقة التالية: (عبد المعطى ، 2011، ص71.)

$$100 \times \frac{\text{قيم جاهزة}}{\text{ديون قصيرة الأجل}}$$

➤ 2_نسب التمويل: تعتبر هذه المجموعة من النسب عن الهيكل التمويلي للمؤسسة ومكوناته ومدى اعتمادها على المصادر المختلفة للتمويل سواء الداخلية أو الخارجية من أهم هذه النسب نجد:

➤ نسبة التمويل الدائم: تعبر عن مدى تغطية الأموال الدائمة للأصول الثابتة للمؤسسة تحسب وفق العلاقة التالية:

$$\frac{\text{الاموال الدائمة}}{\text{الاصول الثابتة}} \times 100$$

➤ **نسبة التمويل الذاتي(الخاص):** تعبر عن مدى اعتماد المؤسسة في تمويلها على امكانياتها الخاصة، تحسب وفق العلاقة التالية:

$$\frac{\text{أموال خاصة}}{\text{الاصول الثابتة}} \times 100$$

نسبة الاستقلالية المالية: تقيس هذه النسبة درجة استقلالية المؤسسة عن دائنيها وتحسب وفق العلاقة التالية: نسبة الاستقلالية المالية: (بن خروف، 2009، ص86.)

$$\frac{\text{أموال خاصة}}{\text{إجمالي الديون}} \times 100$$

3_نسب المردودية: تعد عامل حاسم وجوهري مسهل للاستفادة من القروض المتوسطة والطويلة المدى من البنوك وضمان المقرضين حول قدرة المؤسسة في تحقيق أرباح ومواجهة التزاماتها المالية وتمويل نموها بمرونة وبالتالي ينخفض احتمال الفشل المالي والتوقف عن الدفع من أهم هذه النسب:

➤ **نسبة المردودية الاقتصادية:** نقيس لنا مردودية كل وحدة نقدية مستثمرة في الأصول في تحقيق النتيجة الصافية الأرباح وتحسب وفق العلاقة التالية: النتيجة العملياتية/ مجموع الاصول. (بوضياف، 2018، ص297).

➤ **نسبة المردودية المالية:** عبارة عن مساهمة كل وحدة نقدية مستمرة من الأموال الخاصة في تحقيق النتيجة الصافية وتعبر عن العلاقة بين الثروة ورأس المال المستثمر وتحسب وفق العلاقة التالية: النتيجة الصافية/ الاموال الخاصة.

➤ **أثر الرافعة المالية:** عندما تقوم المؤسسة بالاستدانة واستثمار الأموال المقترضة في نشاطها فإنها تحصل من خلال ذلك على نتيجة اقتصادية تكون أعلى من تكاليف الاستدانة، حيث تحقق المؤسسة فائضا يتمثل هذا الفائض في الفرق بين المردودية المالية والمردودية الاقتصادية، أي أنها تحسب وفق العلاقة التالية: المردودية المالية-المردودية الاقتصادية. (تكواشت، 2022، ص287).

5_نسب المديونية: تقيس هذا الاعتماد على الدين في تمويل الاستثمارات النسبية النموذجية لها هي ما بين 50% و70%. تحسب وفق العلاقات التالية: (الشمري، 2010، ص65).

➤ **نسبة الديون إلى حقوق الملكية :** تحسب وفق العلاقة التالية: اجمالي الديون/ حقوق الملكية.

➤ **نسبة الديون إلى إجمالي الأصول:** تحسب وفق العلاقة التالية: اموال خاصة/ اجمالي الديون. (ابوازيد، 2009، ص159).

6_نسب الربحية: هي مجموعة من المؤشرات المالية تستهدف تقييم مدى قدرة الشركة على تحقيق الأرباح والاستمرارية في دنيا الأعمال، وهو مؤشر لتحسين الأداء المالي للمؤسسة يقيس بشكل أساس العائد ويمكن حسابه وفق العلاقات التالية:

➤ **معدل العائد على الأصول:** تبين لنا من استخدام الأصول للحصول على النتيجة وبالوحدات تمثل ما تعطيه الوحدة النقدية الواحدة من الأصول الثابتة والأصول المتداولة من نتيجة إجمالية وتحسب من خلال العلاقة التالية: النتيجة الصافية/ اجمال الاصول. (حجاج، 2019، ص34).

➤ **معدل العائد على حقوق الملكية:** يشير إلى المدى الذي تساهم به الرافعة المالية في زيادة ثروة المساهمين، أي أن هذا المعدل يشير ثروة الدينار الواحد المستثمر من أموال المالكين كلما زادت هذه النسبة كلما عبرت عن كفاءة الإدارة المالية في استقلال أموال الملاك لضمان عائد مرضي لهم وتحسب وفق العلاقة التالية: النتيجة الصافية/ اجمالي حقوق الملكية. (النعمي، 2008، ص103).

➤ **حافة مجمل الربح:** النتيجة الاجمالية/ المبيعات. (مطر، 2010، ص32).

➤ **نسبة صافي الربح:** النتيجة الصافية/ المبيعات (الشمري، 2010، ص58).

المبحث الثالث: تحسين الأداء وعلاقته بإدارة المخاطر

المطلب الأول: مفهوم تحسين الأداء المالي

يعتمد تحسين الأداء المالي على نتائج قياس وتحليل مؤشرات الأداء المالي التي تعد أساسا للتعرف على مواطن القوة والضعف في أداء المؤسسات المالية، وبغية وضع خطط لتحسين الأداء المالي يجب اتخاذ الإجراءات اللازمة لتصحيح الأخطاء من خلال رصد فجوات الأداء وتحديد مصادرها وأسبابها تمهيدا للعمل على إزالتها، كما يجب أن تحقق عملية تحسين الأداء المالي أهدافها بمراعاة الموارد المتاحة لتنفيذها، لهذا يعتبر تحسين الأداء المالي هدفا من الأهداف الإستراتيجية للمؤسسة المالية وعملية إدارية متكاملة يطبق عليها مفهوم النظام المكون من قياس الأداء لمعرفة لمستوياته، وتقييم الأداء لتحديد الانحرافات وتحسين الأداء باتخاذ الإجراءات التصحيحية، لذلك يمكن القول أن تحسين الأداء المالي يكون نتيجة لعملية تقييم وقياس الأداء .

كما أن تحسين الأداء المالي يأتي نتيجة البيئة الخارجية كالمنافسين والتقنيات الحديثة والعملاء، وأحيانا يأتي نتيجة البيئة كتغيرات اتجاهات الإدارة العليا للشركة، لذلك يحمل تحسين الأداء المالي في مفهومه معنى التغيير والانتقال من وضع إلى وضع آخر بالاعتماد على نمط جديد ومناسب للأهداف المخطط لها من قبل المؤسسة.

يعتمد تحسين الأداء المالي على التطوير التنظيمي بإحداث تغيرات ايجابية في المؤسسة مما يجعلها أكثر قدرة على حل المشاكل التي تواجهها وتقييم الخدمات والمنتجات بكفاءة عالية، حيث إن التطوير التنظيمي للأداء المالي يعتبر عملية مخططة ومستمرة تهدف إلى تطوير الخدمات التي تقدمها المؤسسة، فهو سلسلة من الجهود المستمرة البعيدة المدى والهادفة إلى تحسين قدرات المؤسسة على إدخال التجديد ومواكبة التطور وتمكينها من حل مشاكلها ومواجهة تحدياتها، بذلك يكون تحسين الأداء بالبحث عن تقنيات جديدة، أو تصميمات مبتكرة لتقديم خدماتها . (خلف، 2020، ص155).

المطلب الثاني: خطوات تحسين الأداء المالي

الخطوة الاولى: تحليل الاداء: يتم تحليل الاداء باختبار المؤسسة ضمن اولوياتها وقدراتها، وهو تعريف وتحليل الوضع الحالي والمتوقع للمؤسسة.

الخطوة الثانية: البحث عن جذور المسببات: هنا يتم تحليل المسببات في الفجوة بين الاداء المرغوب والواقعي، وعادة ما يتم الفشل في معالجة مشاكل الاداء، لان الحلول المقترحة تهدف الى معالجة الاعراض الخارجية فقط وليست المسببات الحقيقية للمشكلة ، لكن عندما تتم معالجة المشكلة من جذورها فذلك سيؤدي الى نتج افضل، لذا فان تحليل المسببات هو رابط مهم بين الفجوة في الاداء والاجراءات الملائمة لتحسين الاداء.

الخطوة الثالثة: اختيار وسيلة التدخل او المعالجة: التدخل هو طريقة منتظمة وشاملة للاستجابة لمشاكل الاداء ومسبباته، وعادة ما تكون الاستجابة مجموعة من الاجراءات تمثل اكثر من وسيلة لتحسين الاداء، ويتم تشكيل الاجراءات الملائمة للمؤسسة ولوضعها المالي والتكلفة المتوقعة اعتمادا على الفائدة المرجوة، وعادة ما يؤدي التدخل الشامل الى التغيير والى نتائج مهمة في المؤسسة، لذا يجب ان تكون اي استراتيجية لتحسين الاداء اخذة بعين الاعتبار تغيير اهداف المؤسسة قبيل تطبيق الاستراتيجية لضمان قبولها وتطبيقها في كل المستويات.

الخطوة الرابعة: التطبيق: بعد اختيار الطريقة الملائمة يوضع حيزا للتنفيذ، ثم يصمم نظاما للمتابعة ومحاولة تضمين مفاهيم التغيير التي تريدها في الاعمال اليومية مع محاولة الاهتمام بتاثير الامور المباشرة وغير المباشرة بالنسبة للتغيير، لضمان تحقيق فعالية المؤسسة وتحقيق اهدافها بكفاءة وفعالية.

الخطوة الخامسة: مراقبة وتقييم الاداء: يجب ان تكون هذه العملية مستمرة، لان بعض الاساليب والحلول تكون لها اثار مباشرة على تحسين وتطوير الاداء، كما يجب ان تكون هناك وسائل مراقبة ومتابعة تركز على قياس التغيير الحاصل، لتوفير تغذية مرجعية ومبكرة لنتيجة تلك الوسائل، ولتقييم التاثير الحاصل على محاولة سد الفجوة في الاداء، يجب المقارنة وبشكل مستمر مع التقييم بين الاداء الفعلي والمرغوب مما يساعد على الحصول على معلومات من التقييم يمكن استخدامها والاستفادة منها عمليات تقييم اخرى من جديد.

ان هدف تحسين الاداء لا يتحقق الا من خلال الدراسة الشاملة لعناصره ومستوياته، وتحليل العوامل التنظيمية المؤثرة فيه، والبحث عن الاساليب الفعالة لتحسين وتطوير تلك العوامل، وفلسفة تحسين الاداء تمثل سياسة عامة تنتهجها المنظمات الحديثة حيث يسود الاقتناع بضرورة التحسين المستمر لكافة العوامل التنظيمية المتبعة في المنظمة التي تؤثر على اداء العاملين فيها، بدء بالقيادات العليا وانتهاء بالمستويات التنظيمية في كل مجالات النشاط (مومن، 2012 ص 58_59)

المطلب الثالث: علاقة إدارة المخاطر بتحسين الأداء المالي

إنّ المخاطر لها دور في تحسين الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، فالعلاقة بين إدارة المخاطر المالية وتقييم الأداء المالي هي علاقة تبادلية، فالاستعمال الجيد لإدارة المخاطر في تجسيد الهيكل المالي للمؤسسة الاقتصادية باستخدام مؤشرات الأداء المالي يحقق عوائد جيدة وبالتالي تحسين المركز المالي.

➤ إدارة المخاطر هي عملية تحديد وتقييم والتحكم في المخاطر التي تواجهها المؤسسات، الهدف الأساسي لإدارة المخاطر هو الحد من المخاطر والأضرار التي يمكن أن تترتب على الأنشطة التجارية والتي يمكن أن تؤثر على الأداء المالي للمؤسسة.

➤ يمكن لإدارة المخاطر المساهمة في تحسين الأداء المالي للمؤسسة على سبيل المثال، من خلال تخفيض التكاليف المرتبطة بالمخاطر، وزيادة الإيرادات الناتجة عن الفرص التي تم استغلالها بفضل إدارة المخاطر، يمكن أن تؤدي إلى زيادة الربحية للمؤسسة وتحسين أدائها المالي.

بالإضافة إلى ذلك يمكن أن تؤدي إدارة المخاطر إلى تحسين سمعة الشركة وتعزيز ثقة المستثمرين مما يمكن أن يؤدي في نهاية المطاف إلى تحسين الأداء المالي للشركة، لذلك من المهم أن تضمن الشركات وجود إطار عمل مناسب لإدارة المخاطر وتلتزم بتنفيذها بشكل كامل ومنتظم لتعزيز وتحسين أدائها المالي

➤ يمكن أن تؤدي إدارة المخاطر إلى تحسين تقييم الأداء المالي حيث يقوم مديري المخاطر بتقييم الأداء الخطر المحتمل لمختلف الأعمال التجارية والتحكم فيه، وتجنب الخسائر الناجمة عن المخاطر أو تقليلها إذا كان ذلك ممكناً، وبهذه الطريقة يمكن للمؤسسة تحقيق أداء مالي أفضل والتحكم في المخاطر التي قد تؤثر على نتائجها المالية.

➤ يمكن لإدارة المخاطر أن تساعد على تحسين الأداء المالي من خلال توجيه الشركة في تحقيق توازن بين المخاطر والمكافأة، مما يساعد على تحقيق الأرباح المرجوة وزيادة القيمة المضافة، كما أنه من خلال تحليل المخاطر ووضع الخطط الوقائية وتحديد مستويات التحمل المالي وتحديد الاستعداد لمعالجة المستقبل المحتمل ما المشاكل المالية يمكن تجنب تداعيات المالية وذلك يؤدي إلى تحسين تطور الأداء المالي للشركة.

➤ لذلك يمكن القول بأن إدارة المخاطر هي عنصر مهم جداً في عملية تقييم الأداء المالي وتحسينها. (من اعداد الطالبتين).

خلاصة الفصل الأول:

تتاولنا في هذا الفصل الجانب النظري لدور ادارة المخاطر المالية في تحسين الاداء المالي للمؤسسات ، حيث تطرقنا الى مفاهيم عامة حول ادارة المخاطر وطرق مواجهة هاته المخاطر بالإضافة الى الاداء المالي واهم النسب والمؤشرات المستعملة لتقييم الاداء المالي داخل المؤسسات ، توصلنا من خلال هذا الفصل الى معرفة العلاقة بين ادارة المخاطر المالية والاداء المالي ، فادارة المخاطر المالية تلعب دورا مهما وحيويا في تحسين الاداء المالي للمؤسسات وتقليل المخاطر التي يمكن ان تؤثر على هذا الاداء وتحسين الشفافية والمصادقية اي الافصاح في العمليات المالية ، وزيادة الثقة لدى المستثمرين والجهات المانحة.

الفصل الثاني:

-دراسة حالة مؤسسة

بيوفارم 2017-2021-

تمهيد:

بعد التطرق لمختلف المفاهيم والمبادئ والأساسيات حول دور ادارة المخاطر المالية في تحسين الأداء المالي، سنحاول في هذا الفصل إسقاط ما تناولناه في الجانب النظري على الواقع العلمي، من خلال إجراء دراسة حول مؤسسة بيوفارم وهي مجموعة صناعية وتجارية، تختص في قطاع المستحضرات الصيدلانية ، تعمل على إنتاج الأدوية، والتوزيع بالجملة للمتجات الصيدلانية، والتوزيع على الصيدليات وتقديم الخدمات اللوجستية المتعلقة في صناعة الأدوية، خلال الفترة الممتدة مابين 2017_2021، حيث قمنا في هذا الفصل توضيح العلاقة بين المتغيرين ومعرفة دور إدارة المخاطر على الأداء المالي، من خلال استخدام مجموعة من المؤشرات والنسب كادت لتقييم الأداء المالي للمؤسسة محل الدراسة، حيث تناولنها في هذا الفصل.

المبحث الأول: عموميات حول شركة بيوفارم

المبحث الثاني: مؤشرات التوازن المالي.

المبحث الثالث : النسب المالية المستعملة لتقييم الأداء.

المبحث الاول: عموميات حول مؤسسة بيوفارم

المطلب الاول: نشأة وتطور مؤسسة بيوفارم

اولا: نشأة الشركة

يعتبر مجال الصيدلة في الجزائر من اهم المجالات الاقتصادية المتاحة للاستثمار مع التطور فيما يتعلق بالإنتاج والتصدير للموارد الصيدلانية، وقد كانت لهذه ميزة ودور كبير في ظهور شركة بيوفارم ونموها لقد تم تأسيس الشركة ذات مسؤولية محدودة بيوفارم بموجب سند موثق مؤرخ في 02 اكتوبر 1991محرر من طرف بن عبيد كاتب العدل في الجزائر في 14 اكتوبر 1991، وقد تم اشعار كافة مصالح الدولة المعنية ببدا النشاط في ذات التاريخ، وقد تم تغيير الشكل القانوني الى شركة مساهمة في 12 اوت 1993 وذلك تحت تسمية biopharm(spa) في شارع المنطقة الصناعية حوش محي الدين، الرغاية، ولاية الجزائر.

ثانيا: التطور الشركة

بدأت الشركة انشطتها في اوائل التسعينات، وتم تطوير المجموعة على عدة مراحل كما هو موضح في التسلسل الزمني:

سنة 1990: خلال هذه السنة تم الانتهاء من دراسات الجدوى الاولى والتفصيلية من خلال دراسة السوق المستهدفة وكذا دراسات الفنية والهندسية، كما تم من خلال ذات السنة تطوير اصدارات مسبقة لخطط اعمال الشركة.

سنة 1991: تم ترخيص بيوفارم من قبل مجلس العملة والائتمان لانتاج وتسويق المستحضرات الصيدلانية في الجزائر.

سنة 1993: تمت اتخاذ قرار بتغيير الشكل القانوني للشركة من شركة ذات مسؤولية محدودة الى شركة مساهمة، وادراجها ببورصة الجزائر وفتح رأسمالها للمستثمرين ، اين تمكنت الشركة من رفع قيمة راس مالها، وهذا ما اتاح لها الفرصة ومكنها من رفع وتيرة التطور

سنة 1995: افتتحت شركة بيوفارم اول مركز توزيع ادوية لها في اولاد يعيش فالبليدة، بالتالي بدأت توسيع نشاطها وبسط نفوذها في السوق الجزائرية، ومنه المساهمة في توفير الادوية وكافة المنتجات الصيدلانية في الجزائر.

سنة 1997: افتتحت الشركة مركز توزيع في ولاية وهران حيث كانت هذه الخطوة بمثابة انجاز كبير لها، وذلك لكونه اول مركز توزيع للشركة في الجهة الغربية للوطن، بالتالي مكنها من استهداف مناطق واسعة كانت تشكل صعوبة في الوصول اليها وغزوها بالمنتجات نظرا لبعد المسافة وتكاليف النقل.

سنة 1999: بيوفارم تفتح مركز توزيع في ولاية سطيف والتي تصنف ضمن منطقة الهضاب العليا للجهة الشرقية للوطن، بذلك اصبحت الشركة قادرة على توزيع منتجاتها في شمال البلاد شرقا ووسطا وغربا مع تخفيض تكاليف النقل وزيادة عدد العملاء بفعل الاستقرار في هذه المناطق.

سنة 2002: افتتحت الشركة منصة توزيع جديدة في الدار البيضاء في الجزائر العاصمة، واتخاذها كمركز توزيع ليحل محل مركز توزيع في اولاد يعيش، كما تم في نفس السنة افتتاح وحدة التصنيع والتعبئة في الدار البيضاء كخطوة اولى في نشاطها الصناعي.

سنة 2003: قامت الشركة بإنشاء شركة اخرى تابعة متخصصة في الترويج والمعلومات الطبية تسمى "معلومات صحة الانسان" والتي تروج لمنتجات بيوفارم وكذا منتجات شركائها، وهذه العملية اخدت الشركة منحى جديد يتمثل في توسيع النشاط عن طريق انشاء فروع جديدة متخصصة ذات أنشطة متكاملة.

سنة 2005: افتتحت بيوفارم وحدتها الانتاجية في منطقة واد السمار في الجزائر العاصمة بطاقة انتاجية تقدر ب: 50 مليون وحدة سنويا، وتسمح هذه الوحدة المصممة وفقا للمعايير الدولية لانتاج الادوية للشركة بتصنيع اشكال مختلفة من الادوية وغيرها من المنتجات الصيدلانية بالاعتماد على امكانياتها الخاصة او في اطار اتفاقيات مع شركائها.

سنة 2006: أطلقت الشركة شركة توزيع جديدة تسمى BIOPURE في منطقة أولاد يعيش في الجزائر العاصمة بهدف تطوير شبكة توزيع للصيديات عبر كافة أنحاء التراب الوطني، وقد مكنت هذه الخطوة الشركة من رفع حصتها السوقية وبسط نفوذها وامتداد أنشطتها لتبلغ أقصى المناطق النائية.

سنة 2008: تصادق الشركة على شبكة التوزيع بالجملة وفق لاصدار iso9001، حيث حصلت على شهادة تأكيد الجودة فيما يخص تصميم وانتاج وبيع المنتجات الصيدلانية.

سنتي 2010 و: 2011 افتتاح شركة BIOPURE التابعة لمراكز توزيع في قسنطينة، ورقلة وهران، وقد مكنت هذه المراكز الشركة من توسيع حيز نشاطاتها فيما تعلق بالتوزيع على الصيديات والبيع بالتجزئة.

سنة 2012: قيام الشركة الام بافتتاح مركز توزيع جديد في قسنطينة لأنشطة التوزيع والتوزيع بالجملة ليحل محل مركز التوزيع بسطيف، كما قامت الشركة في نفس السنة بافتتاح مركز توزيع اخر في مدينة تيزي وزوا.

سنة : 2013 تدخل شركة Distribution BIOPHARM التابعة في نشاطها في مجال استيراد وتوزيع المنتجات الصيدلانية بالجملة، حيث وبداية من هذه السنة باشرت هذه الأخيرة جملة المهام التي قدمتها إليها الشركة الأم، كما يعد من ضمن التطورات اللافتة للانتباه قيام (BIOPHARM) SPA بفتح رأس مالها بنسبة تصل إلى 49 ٪ لمجموعة من المستثمرين الدوليين . (ADP Entreprises WLL)

سنة 2014: بيوفارم تجدد شهادة iso9001 لعام 2008، وذلك تأكيدا منها وحرصا منها على ضمان الجودة واعطاء الشركة بعدا دوليا ومكانة محترمة.

سنة 2015: بيوفارم هي اول شركة جزائرية لتصنيع الادوية تحصل على شهادة مطابقة لممارسة التصنيع الجيد والصادرة عن الوكالة الوطنية الفرنسية للسلامة الادوية والمنتجات الصحية (ANSM).

كانت هذه نقاط ابرز التطورات التي شهدتها الشركة الام خلال ما يزيد عن العقدين من الزمن منذ بداية النشاط. (biopharm, notice d'information, 2016, p31)

ثالثا: تكوين رأس المال وحملة الأسهم:

بعد القرار الإستراتيجي الذي اتخذه مجلس إدارة شركة (BIOPHARM) SPA في السنوات الأولى بعد التأسيس والمتمثل بتغيير الشكل القانوني للشركة إلى شركة مساهم وفتح رأسمالها أمام المستثمرين شهد تكوين رأس المال وحملة الأسهم في الشركة العديد من التغيرات، وقد استقر هذا الأخير عند الوضعية التالية:

- **تكوين رأس المال:** يبلغ رأس مال شركة (BIOPHARM) SPA مليار و 104 مليون و 375 ألف دينار جزائري مقسمة إلى 25 مليون و 521 ألف و 875 سهما مكتتب، مدفوع ومخصص مع جميع حقوق الملكية الخاصة بالمساهمين، وتبلغ قيمة السهم الواحد 200 دينار جزائري حيث تم إقرار هذه القيمة الاسمية بموجب قرار مجلس الإدارة الذي تم اتخاذه في 12 ماي 2012 والذي يتضمن تخفيض القيمة الاسمية للسهم من 1000 دينار جزائري إلى 200 دينار جزائري، وما ينبغي الإشارة إليه هنا هو أن هذا التكوين لرأس المال من حيث القيمة وعدد الأسهم هو ما استقرت عليه الأوضاع خلال الثلاث سنوات الأخيرة، حيث شهد تكوين رأس المال وحملة الأسهم تغيرات عديدة خلال عقدين من النشاط تباينت فيهما طبيعة التغيرات من زيادة وارتفاع إلى انخفاض في القيمة والعدد ، وكذا تغيرات حملت الاسهم بظهور اسماء جديدة واختفاء اخرى.

المطلب الثاني: اساسيات شركة بيوفارم

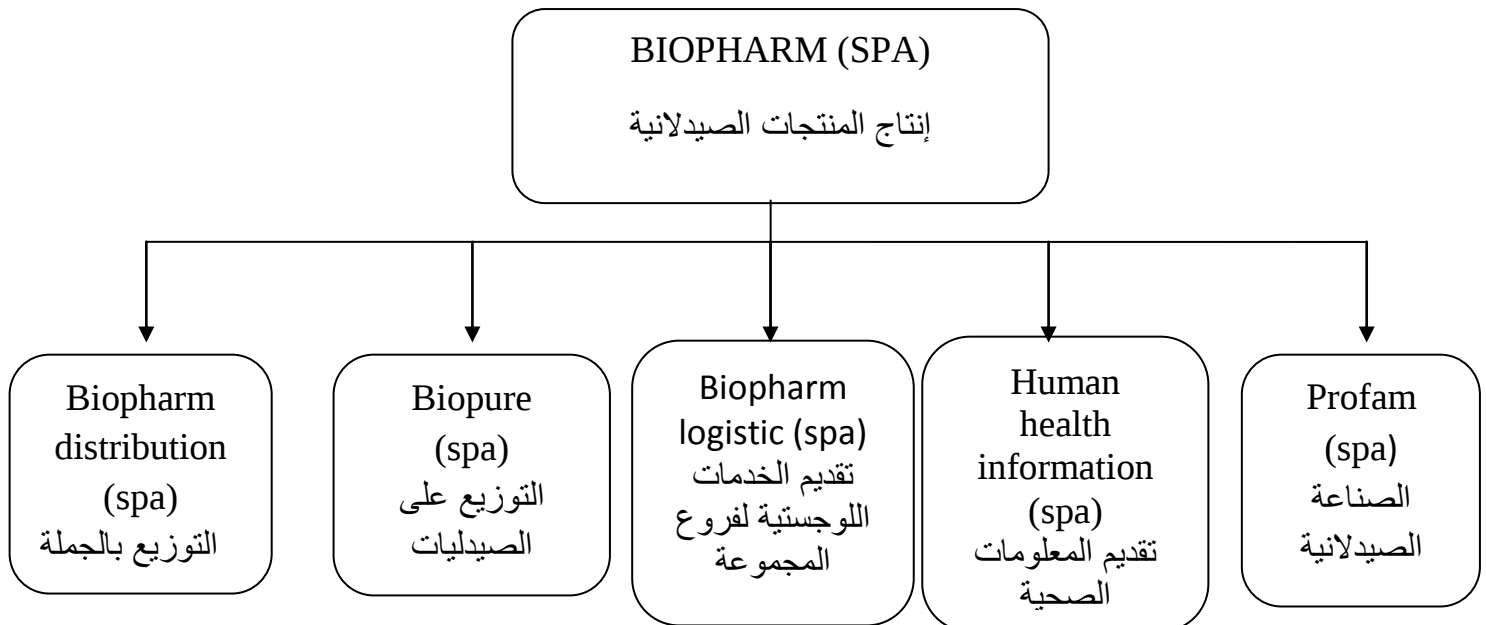
منذ نشأة شركة بيوفارم وهي تعمل على التقدم لتأكيد نفسها كلاعب رائد في قطاع الأدوية وبشكل في مجال الصحة العامة في الجزائر، وقد استطاعت بفضل هيكلتها المنظمة في قسمين هيكل المجموعة والذي يضم الشركات التابعة المتخصصة، وهيكل الشركة الأم التي تعتبر كمركز قرار وتوجيه في المستوى الأعلى للإدارة أن تحقق نجاحات كبيرة ضامنة بذلك الاستمرارية والتطور.

أولاً: الهيكل التنظيمي لمجموعة BIOPHARM :

هي مجموعة صناعية وتجارية استثمرت في قطاع الأدوية في أوائل التسعينيات بفضل افتتاح هذا القطاع للاستثمار الخاص، تسيطر BIOPHARM اليوم على خمسة (5) شركات تابعة بالإضافة إلى النشاط الصناعي الذي طورته الشركة الأم (BIOPHARM SPA) ، و تقوم المجموعة بتطوير أنشطة، توزيع الواردات والبيع بالجملة عن طريق شركة (BIOPHARM DISTRIBUTION SPA) ، والتوزيع على الصيدليات والتوزيع على الصيدليات

(BIOPHARM SPA) والخدمات اللوجستية لصناعة الأدوية LOGISTIC BIOPHARM، والتوزيع والمعلومات الطبية HHI: معلومات صحة الإنسان، و تتحكم مجموعة BIOPHARM أيضاً في شركة PROFAM، والملاحظ هنا هو أن جميع الشركات التابعة يتم التحكم فيها بنسبة 100% تقريباً، وفيما يلي هيكل مجموعة BIOPHARM :

الشكل رقم (01): يمثل هيكل مجموعة (BIOPHARM spa)



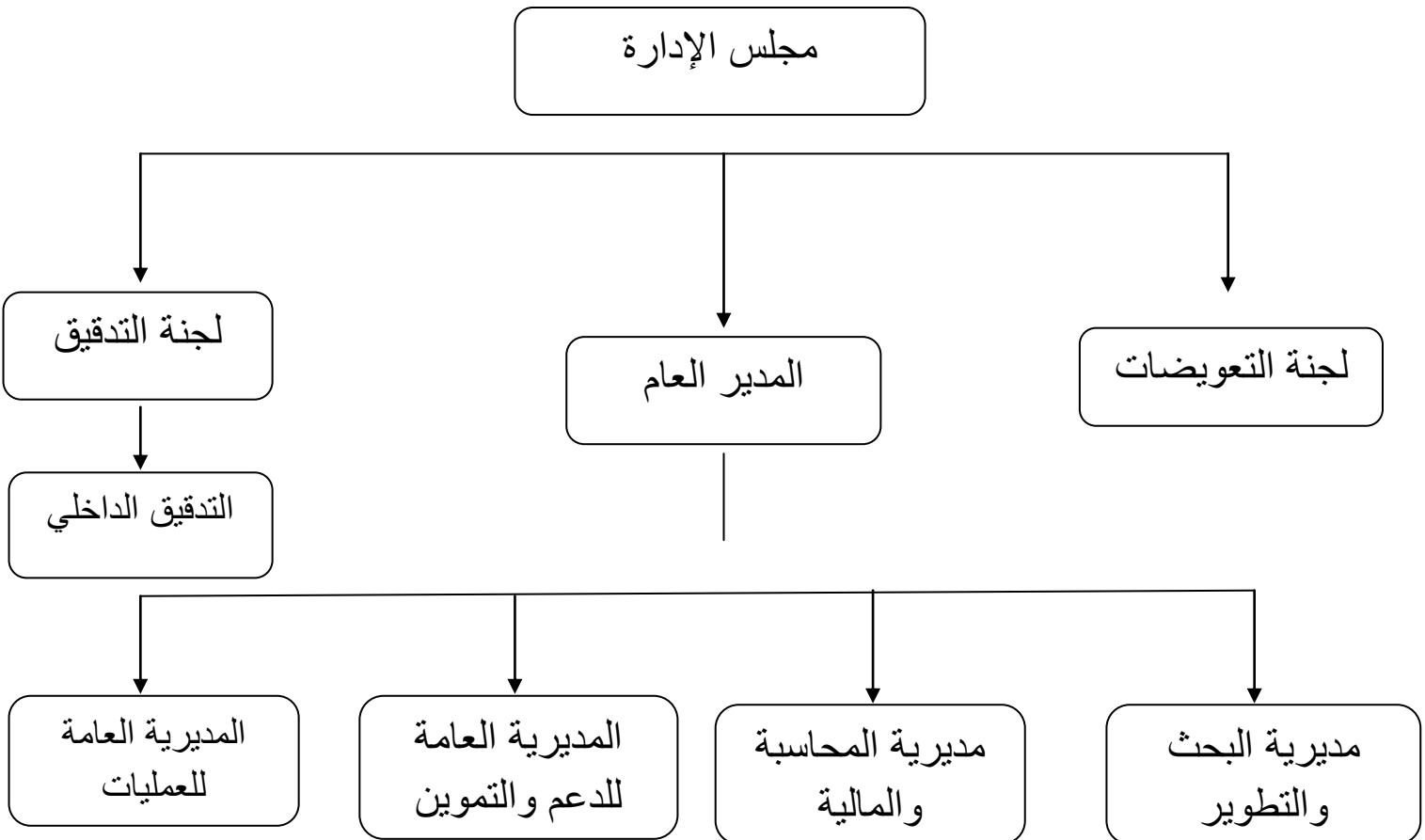
Source : www.bopharm.dz notice d'information 11/04/2023 ; 01 :30 p 25.

هو تغطية ا لمجموعة لكافة فروع النشاط التي يمكن ممارستها

في إطار مجال الصيدلة من استيراد وتصدير، إنتاج وتوزيع، للمنتجات الصيدلانية، وكذا الترويج للمنتجات و تقديم المعلومات الصحية وبذلك تحقق المجموعة توازنا وتكامل يعتبر نقطة تساهم في التطور وتحسين الأداء وضمان قدرة عالية للاستمرار والبقاء.

ثانيا: الهيكل التنظيمي لشركة (SPA (BIOPHARM : قامت الشركة بتطوير مؤسسات حول مختلف أعمالها وتتضمن الوظائف التشغيلية ووظائف الدعم اللازمة لإدارة وتطوير أنشطتها، كما أن لديها نظام ضمان الجودة والتدقيق المسؤول عن مساعدة الهياكل المختلفة من حيث الإجراءات وإعداد التقارير، وقد اعتمدت الشركة في تنظيمها الإداري وتوزيع المسؤوليات على التسلسل من حيث أهمية المنصب والقرارات المسندة إلى الشخص الذي يشغله، وقد اختارت أن يكون مجلس الإدارة و كل من لجنة التدقيق ولجنة التعويضات في أعلى الهيكل التنظيمي نظرا للأهمية البالغة لمجلس الإدارة وكذا اللجنتين، وفيما يلي الهيكل التنظيمي للشركة الأم (SPA (BIOPHARM : .

الشكل رقم 02: الهيكل التنظيمي للشركة الأم (SPA (BIOPHARM



Source : www.bopharm.dz notice d'information 11/04/2023 ; 01 :30 p 24.

إن ما يمكن ملاحظته أن مجلس إدارة الشركة يتصدر أعلى الهيئات التنظيمية وهذا باعتباره السلطة الرئيسية في الشركة ومصدر كل القرارات، في حين احتلت كل من لجنة التدقيق ولجنة التعويضات المرتبة الثانية في ترتيب الهيكل باعتبارهما من أهم الدعائم الأساسية للعمل الإداري في الشركة، ليأتي في المقام الثالث المدير العام لـ (SPA (BIOPHARM) و الذي يترأس مختلف المديريات التي تعتبر المستوى التنفيذي للشركة، فيما يلي نوضح أهم محاور الهيكل التنظيمي:

مجلس الإدارة: يتكون مجلس إدارة (SPA (BIOPHARM من مجموعة أعضاء ينتمون إلى لجنتي التدقيق والتعويضات يترأسهم رئيس المجلس سفيان لحمر، ويعقد المجلس اجتماعاته بصفة دورية مكثفة وذلك بغرض متابعة المستجدات ودراستها واتخاذ القرارات الملائمة في الوقت المناسب، وفي هذا المستوى يتم اتخاذ القرارات عن طريق التصويت بالأغلبية مع ترجيح صوت الرئيس في حالة تساوي الأصوات، وبالرجوع إلى تقرير التسيير السنوي لسنة 2017 نجد أن المجلس قد كثف من اجتماعاته حيث عقد سبعة اجتماعات خلال السنة، هذا يدا على حرص أعضاء المجلس على اداء مهامهم على اكمل وجه، من بين المهام الرئيسية للمجلس الموافقة على الميزانية السنوية للشركة، كما يتم مناقشة وتحليل الانحرافات عن الانجازات، وتصميم السياسات.

لجنة التدقيق: تتألف هذه اللجنة من أعضاء مجلس الإدارة، تجتمع على أساس اجتماعين في السنة و تتمثل مهمتها في دراسة التقارير المقدمة إلى مجلس الإدارة بشأن البيانات المالية والتدقيق الخارجي وتحليل المخاطر والرقابة عليها، و متابعة عملية إعداد المعلومات المالية للمساهمين والجهات الخارجية، متابعة التدقيق الداخلي و مراقبة أنظمة الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر، كما تعنى كذلك بمتابعة التدقيق الخارجي والتدقيق القانوني للحسابات السنوية والحسابات الموحدة بما في ذلك متابعة الاسئلة والتوصيات التي وضعها المدققون القانونيون (CAC).

و فيما يتعلق بإدارة المخاطر يتم مساعدة الشركة من قبل مكتب التدقيق KPMG الذي يقوم بشكل دوري بمهام التدقيق التشغيلي لتحديد المخاطر المرتبطة بالتطبيق غير السليم للإجراءات الرقابة الداخلية.

لجنة التعويضات: تتألف من أعضاء في مجلس الإدارة، وتتمثل مهمتها في دراسة واقتراح التوصيات بشأن سياسة المكافآت على مجلس الإدارة، تجتمع مرتين في السنة في تواريخ قريبة من مواعيد اجتماع مجلس الإدارة.

التدقيق الداخلي: فيما يتعلق بالتدقيق الداخلي فإن الوظيفة موجودة داخل الشركة وتضمن فرق التدقيق الداخلي احترام إجراءات الرقابة كما انها مسؤولة عن ضمان الجودة، ويعمل مدير الرقابة الداخلية على تقديم تقاريره مباشرة إلى الإدارة العليا وعملياً في لجنة التدقيق.

المدير العام: يتولى المدير العام لشركة (SPA (BIOPHARM مهمة الإشراف العام على عمليات التنفيذ ومتابعة سير الأنشطة على مستوى المديريات العامة، وتسد له مهمة التسيير وفقا للخطط والإستراتيجيات التي تم إقرارها من طرف مجلس الإدارة يشغل هذا المنصب حاليا عبد الواحد كرار من قدامى المساهمين في الشركة، ذو شخصية قوية وكفاءات كبيرة خاصة في عالم المال والاعمال نظرا لسيرته الداتية ومشواره الزاخر بالإنجازات.

المديريات العامة: تمثل المديريات العامة المستوى التنفيذي الثاني في الشركة، وتختص كل مديرية بجانب إداري تنفيذي معين كما هو متعارف عليه في كل الشركات، حيث يتوافق تقسيم هذه المديريات مع الوظائف الرئيسية التي تقوم ا الشركة، حيث تختص مديرية العمليات بإدارة وتنفيذ العمليات سواء الإنتاج أو التوزيع، في حين تهتم مديرية الدعم والتمويل بتوفير كل المستلزمات والتموينات الضرورية لكي تمارس الشركة نشاطاتها، أما مديرية المحاسبة والمالية فتختص بأداء المهام المالية للشركة من تمويل وتخصيص، دفع للمستحقات وتحصيل للايرادات وتعمل مديرية البحث والتطوير على ادارة مشاريع البحث والتطوير التي تتبناها الشركة .

المطلب الثالث: نشاطات شركة بيوفارم وخصائصها.

تنشط شركة (SPA (BIOPHARM في مجال صناعة وتوزيع المنتجات الصيدلانية، والترويج وتقديم المعلومات الصحية، وقد استطاعت بفضل سياساتها واستراتيجياتها أن تكون مجموعة من الشركات الفرعية المتكاملة فيما بينها، حيث تغطي هذه ا الشركة كافة جوانب وفروع النشاط في المجال الصيدلي من استيراد وإنتاج، توزيع وترويج للمنتجات، وبحكم المكانة الكبيرة التي تحظى بها الشركة فان نشاطها يتميز بمجموعة من الخصائص :

اولا: نشاطات الشركة: تتكون مجموعة (SPA BIOPHARM) من خمسة شركات فرعية متخصصة تؤدي كل منها نشاطا معيناً وفيما يلي:

-الإنتاج: تحتفظ الشركة الأم بهذا النشاط لكونه جوهر الأنشطة الأخرى وأساسها، حيث تم بناء وحدة الإنتاج بوادي السمار في الجزائر العاصمة على موقع مساحته 8000 متر مربع، وتقوم الآن بتصنيع حوالي 35 مليون وحدة سنوياً من خلال 9 خطوط إنتاج خطين للأشكال السائلة الصغيرة والكميات الكبيرة، خط الكريمات والمواد الهلامية، وخطين للتحاليل وأربعة خطوط من الأشكال الجافة (أكياس ، مسحوق ، حبوب منع الحمل وأقراص)، ويشمل نطاق الإنتاج لدينا ما يقرب من 100 نوع من الأدوية التي تغطي الطبقات العلاجية الرئيسية.

و يساهم مختبر المستحضرات الصيدلانية BIOPHARM منذ بداية التصنيع في عام 2005 في خلق وظائف جديدة ذات قيمة مضافة عالية وتطوير الأدوية البديلة المبتكرة وتقليل الاعتماد الخارجي في هذا المجال و منذ البداية كان خيار الشركة هو الالتزام المستمر بالجودة، وبالتالي خيار الاستثمار في الموارد البشرية والتدريب المستمر للفرق و الاحترام الدقيق لممارسات التصنيع الجيدة الصيدلانية، حيث يشرف قسم ضمان الجودة التابع للشركة والذي يدعمه في ذلك مختبر تحكم مجهز بأحدث المعدات على جميع عمليات الإنتاج حتى التسليم النهائي للمنتجات، كما يمكّن هذا المختبر من صياغة حوالي 15 منتجاً جديداً كل عام والبدء في تصنيعه.

التوزيع بالجملة: على مدار أكثر من عقدين من الزمن طورت شركة (SPA Distribution) BIOPHARM التابعة شبكة توزيع كبيرة تتكون من 3 مراكز توزيع في الجزائر العاصمة وقسنطينة ووهران، بالإضافة إلى 150 شركة توزيع موزعة على التراب الوطني، و توفر هذه الشبكة للمهنيين والمرضى أكثر من 500 منتج من فئات علاجية مختلفة و على مر السنين أقامت (SPA Distribution) BIOPHARM علاقات ثقة قوية مع المختبرات ذات الشهرة العالمية التي عهدت إليها بتوزيع منتجاتها، ومن بين هؤلاء الشركاء: (Astra Zeneca (Bretagne Grade)، (Bayer MSD)، (IPSEN (France)، (France)، (CIPLA (Inde)، (Allemagne Pierre Fabre)، (Bouchara Recordati (Italie)، (USA)، اخ وتعتبر الشركة الأم موردا رئيسيا لشركة التوزيع، في حين أن أول عميل لها هو (SPA (BIOPURE) شركة المجموعة المسؤولة عن التوزيع على الصيدليات والتي تكمل شبكة التوزيع من خلال توفير الوصول المباشر إلى أكثر من 3000 صيدلية تغطي اكثر المناطق النائية في البلاد وقد حصلت شبكة التوزيع بالجملة على الاعتماد وفقا لمعايير الجودة ISO 9001 منذ سنة 2008.

التوزيع في الصيدليات : تعد شركة (SPA (BIOPURE) الفرعية التي بدأت العمل في عام 2006 واحدة من اللاعبين الرئيسيين في توزيع الأدوية في الصيدليات في السوق الجزائرية، وذلك من خلال خمسة مراكز توزيع تشغيلية موجودة في البلدة قسنطينة، وهران، تيزي وزو، ورقلة، بالإضافة إلى منصات اللوجستية الستة، توزع هذه الشركة مجموعة واسعة للغاية تغطي 4000 مرجع عقاري بكمية 60 مليون صندوق تم تسليمها سنة 2015.

تقدم (SPA Biopure) عمليات تسليم آمنة وسريعة ليلا ونها را مع تأخيرات لا تتجاوز 24 ساعة بعد الطلب عدة مرات في اليوم وعلى شبكة تضم أكثر من 3000 صيدلية موزعة على جميع ولايات الوطن، كما تضمن توافر الأدوية التي توزعها في جميع الصيدليات الشريكة.

الترويج الطبي: تعتبر شركة (Information Health Health) التابعة التي دخلت حيز التنفيذ في عام 2002 شركة معلومات وتمثيل طبي توفر مساعدة متكاملة وشاملة للمختبرات التي ترغب في

الحصول على تمثيل في الجزائر، و بفضل 180 موظفا بما في ذلك 110 ممثلين طبيين و 30 مندوب مبيعات توفر HHI معلومات طبية للأطباء و المهنيين الصحيين حول المنتجات سواء تلك المصنعة من قبل (SPA BIOPHARM) أو تلك الخاصة بشركائها، كما اكتسبت شركة HHI بفضل جودة خدماتها والعمل المتناغم لفرقها الطبية والتجارية وكذلك النتائج المشجعة التي تم الحصول عليها في هذا المجال ثقة عدد متزايد من الشركاء وتوسعت نشاطات HHI لتشمل:

- التمثيل التنظيمي والصيدلاني في وزارة الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات.

- الاستشارات التسويقية والترويج الطبي الدوائي.

- توظيف وإشراف وتدريب المندوبين الطبيين والتجاربيين الذين يقدمون معلومات طبية للأخصائيين الصحيين (الأطباء والصيادلة وأطباء الأسنان . . إلخ)، والهياكل الطبية (PCH) والمستشفيات والعيادات العامة والخاصة (الموزعين).

اللوجستية الصيدلانية: ولدت Logistic BIOPHARM في عام 2014 كنتيجة للأنشطة العرضية التي تم تنفيذها مسبقاً ضمن مجموعة (SPA BIOPHARM) هدفها الأول هو تقديم الخدمات اللوجستية التي تلبي المعايير الدولية لممارسات التوزيع والتخزين الجيدة للأدوية، و تحقيقاً لهذه الغاية تعتمد على شبكة من ستة مراكز لوجستية موزعة على أربع مناطق رئيسية هي EST و CENTER و WEST و SOUTH ، وتغطي مناطق التخزين المجهزة بغرف التبريد المؤهلة والموثوقة، و مع أسطول مكون من أكثر من 300 سيارة و موظفين مؤهلين وذوي خبرة عالية فإن الشركة تقدم العديد من الخدمات الأكثر كفاءة في السوق من حيث الجودة والسعر، و يتم تقديم هذه الخدمات من عمليات تخزين إلى نقل المنتجات في جميع أنحاء التراب الوطني و على مدار 24 ساعة في اليوم وسبعة أيام في الأسبوع ولقد مكن التكامل الكبير لمختلف الشركات الفرعية لـ (SPA BIOPHARM) من تحقيق تطورات كبير للشركة وعلى جميع الأصعدة، سواء من ناحية النتائج المحققة أو جودة الإنتاج و الخدمات المقدمة

ثانياً: الخصائص الأساسية لنشاط الشركة: يتمثل نشاط (SPA BIOPHARM) في إنتاج واستيراد وتوزيع وترويج المنتجات الصيدلانية والأجهزة الطبية، و يتم تنظيم هذا النشاط من قبل السلطات الصحية من خلال عمليات تهدف أساساً إلى ضمان جودة وسهولة الوصول إلى المنتجات التي توفرها الشركة للمرضى والأخصائيين الصحيين، و يمكن تقديم الخصائص الأساسية للنشاط على النحو التالي:

- **يخضع النشاط الصيدلاني لترخيص من السلطات الصحية:** إن إنشاء المؤسسات الصيدلانية وممارسة الأنشطة يخضع لتصاريح التشغيل الصادرة عن وزارة الصحة لكل من أنشطة الإنتاج والاستيراد

والتوزيع والمعلومات الطبية، تحدد النصوص التشريعية والتنظيمية الشروط والاجراءات اللازمة لإصدار هذه التراخيص.

- **يخضع المنتج الصيدلاني لتسجيل السلطات الصحية:** قبل طرح المنتج الصيدلاني في السوق يجب تسجيله من قبل السلطات الصحية التي تتحقق من خلال هذه العملية من أن الفائدة الفعلية للمنتج تفي بمعايير الجودة والسلامة، و يتم تنفيذ هذه العملية الدقيقة وفقاً للبروتوكولات القياسية.

- **الجودة هي مصدر قلق في قلب النشاط:** نظراً لأن المنتج الصيدلاني مخصص لصحة الإنسان فإن جودته هي مصدر قلق دائم طوال العملية بأكملها والتي تبدأ في تصنيعها، تخزينها، النقل والتسويق حتى يستهلكها المريض.

- **السداد هو رافعة مهمة للنشاط:** يؤثر السداد على أكثر من 4900 علامة تجارية، حيث يتم تعويض الدواء عن طريق صناديق الضمان الاجتماعي على أساس الطبيعة الأساسية للدواء وطبيعة الأمراض التي يتعين علاجها، وهذا له تأثير مباشر على الاستهلاك.

- **نظم سعر الدواء:** نظراً لأن المنتج الصيدلاني منتج ذو بعد اجتماعي يتم تنظيم سعره على مستويين، الأول تنظمه وزارة الصحة حيث يمثل السعر جزءاً من عملية تسجيل الاستيراد أو التصنيع التي تؤدي إلى الموافقة على سعر للمنتجات المستوردة وسعر التجزئة المحلي للمنتجات المصنعة محلياً والثاني تحكمه وزارة التجارة من خلال نظام يتحكم في الهوامش القصوى لإنتاج وتعبئة وتوزيع المنتجات الصيدلانية، هذا النظام هو موضوع المرسوم التنفيذي رقم 44/98 المؤرخ 1 فبراير 1998.

- **عملية وضع الدواء في السوق هي دورة طويلة:** نظراً لأن المنتج الصيدلاني منتج مخصص لصحة الإنسان، فإن عملية التسويق الخاصة به هي عملية طويلة تتضمن تخطيطاً دقيقاً وتشرك السلطات الصحية في إصدار التسجيلات والبرامج اللازمة لاستيراد المنتجات و قد تستغرق عملية التسجيل لمنتج دوائي جديد مدة تصل إلى عامين. (notice d'information 2016, p 29)

المبحث الثاني: تشخيص الوضعية المالية باستخدام التوازن المالي

لتشخيص الوضعية المالية لمؤسسة بيوفارم مجموعة من المؤشرات والنسب المالية سيتم التطرق إليها في هذا المبحث.

المطلب الأول: الأدوات المستخدمة في عملية التحليل.

أولاً: الميزانية الوظيفية:

1_ جانب الأصول للميزانية:

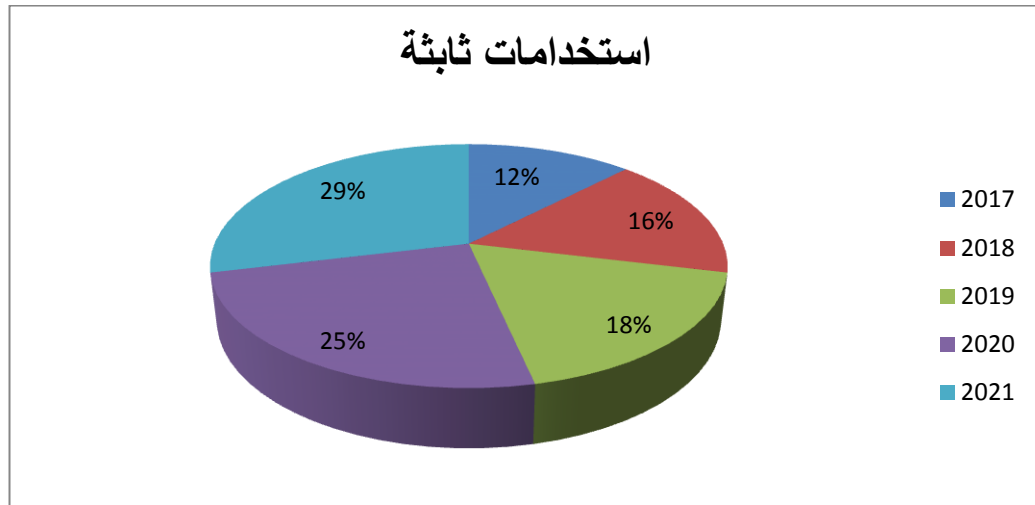
يمثل الجدول رقم (01) جانب الأصول لمؤسسة بيوفارم خلال فترة الدراسة (2017_2021).

الوحدة مليون دينار جزائري

الاصول	2017	%	2018	%	2019	%	2020	%	2021	%
استخدامات ثابتة.	4660	0.09	6600	0.12	8961	0.13	13078	0.18	16351	0.21
اصول متداولة:	43932	0.9	48787	0.88	58839	0.88	61259	0.82	63208	0.79
للاستغلال	37908		45073		52395		53486		52331	
خارج الاستغلال	115		531		1256		1211		1575	
الخزينة.	5908		3183		4088		6562		7302	
مجموع الأصول	48592	100	55387	100	66800	100	74337	100	79559	100

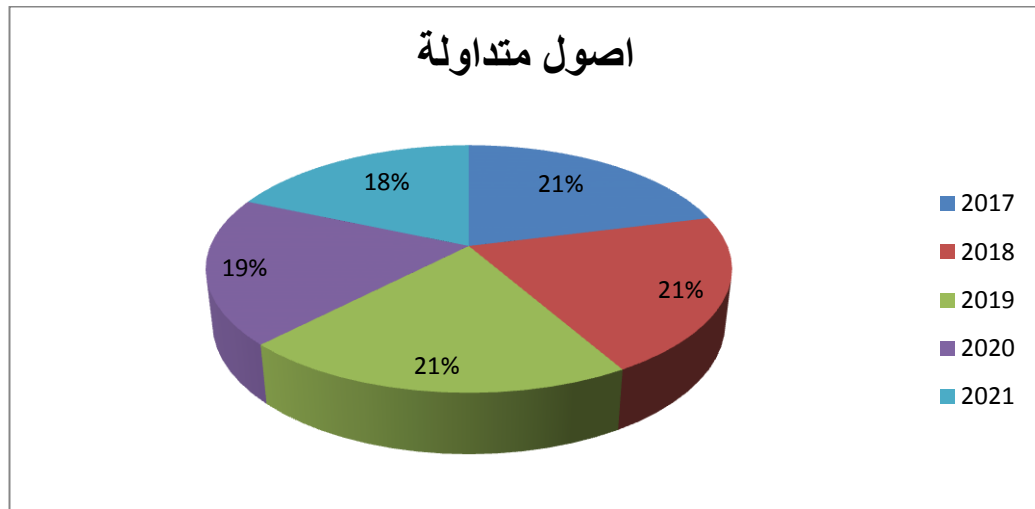
من اعداد الطالبتين بالاعتماد على القوائم المالية لمؤسسة بيوفارم.

الشكل 03: استخدامات ثابتة لمؤسسة بيوفارم خلال فترة الدراسة (2017_2021).



نلاحظ من خلال الشكل أن أكبر نسبة للاستخدامات الثابتة سنة 2021 قدرت ب 29% وتليها سنة 2020 بنسبة 25% تليها 2019 بنسبة 18% تليها 2018 بنسبة 16% ثم سنة 2017 بنسبة 12% .

الشكل 04: أصول متداولة لمؤسسة بيوفارم خلال فترة الدراسة (2017-2021).



من اعداد الطالبتين بالاعتماد على القوائم المالية لمؤسسة بيوفارم.

نلاحظ من خلال الشكل أن أكبر نسبة للأصول المتداولة سنة 2017 -2018-2019 قدرت ب 21% وتليها سنة 2020 بنسبة 19% تليها 2021 بنسبة 18%

2- جانب الخصوم لميزانية مؤسسة بيوفارم.

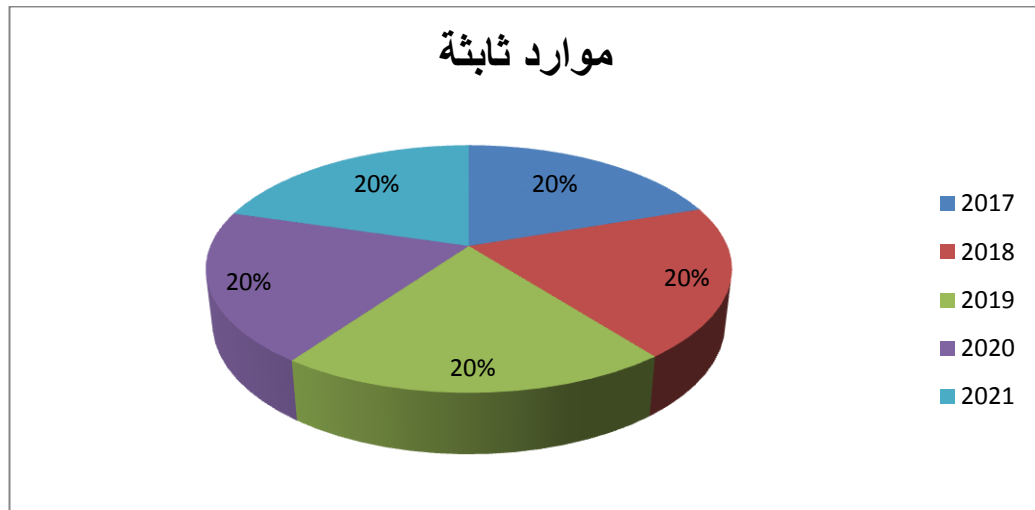
يمثل الجدول رقم (02) جانب الخصوم لمؤسسة بيوفارم خلال فترة الدراسة (2017-2021).

الوحدة مليون دينار جزائري.

الخصوم	2017	%	2018	%	2019	%	2020	%	2021	%
موارد ثابتة	28649	0.	33615	0.6	41891	0.	44654	0.	50015	0.
الموارد الخاصة	28111	60	33069	60	37737	62	40416	60	45293	62
الديون المالية	537		546		4154		4238		4722	
خصوم متداولة	19944	0.	21772	0.	24809	0.	29683	0.	29544	0.
للاستغلال	17507	0.	20346	40	22650	40	25294	0.	25274	0.
خارج الاستغلال	476	40	627	40	1347	38	1558	40	1712	38
الخزينة	1958		799		812		2831		2558	
مجموع الخصوم	48592	100	55387	100	66800	100	74337	100	79559	100

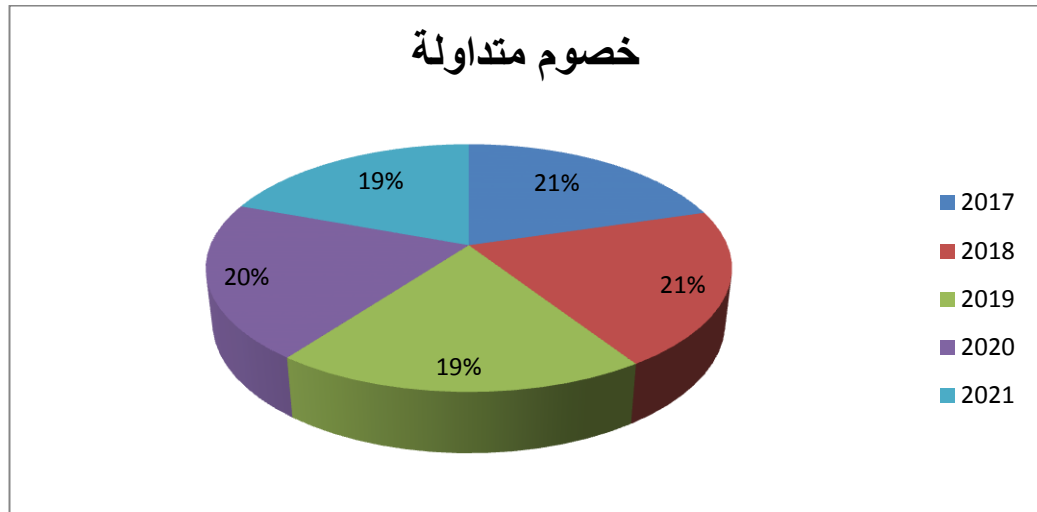
من اعداد الطالبتين بالاعتماد على القوائم المالية لمؤسسة بيوفارم.

الشكل 05: موارد ثابتة لمؤسسة بيوفارم خلال فترة الدراسة (2017-2021).



نلاحظ من خلال الجدول أن الموارد ثابتة ومتقاربة خلال جميع سنوات الدراسة.

الشكل 06: خصوم متداولة لمؤسسة بيوفارم خلال فترة الدراسة (2017-2021).



من اعداد الطالبتين بالاعتماد على القوائم المالية لمؤسسة بيوفارم.

نلاحظ من خلال الشكل أن أكبر نسبة للخصوم المتداولة سنة 2018-2017 قدرت ب 21% تليها سنة 2020 قدرت ب 20% تليها سنة 2021-2019 بنسبة 19%

ثانياً: جدول (3) حسابات النتائج لمؤسسة بيوفارم لسنوات (2017-2021).

رقم الحساب	اسم الحساب	2017	2018	2019	2020	2021
70	مبيعات سنوية	58567	63055	67838	71475	82139
72	التغير في المخزون	(348)	477	(172)	148	(548)
1	انتاج السنة المالية	5820	63532	67666	71623	81591
60	مشتريات مستهلكة	(4416)	(48315)	(51115)	(55447)	(64028)
61&62	خدمات خارجية واستهلاكات اخرى	(1719)	(2024)	(2086)	(1481)	(2047)
2	استهلاك السنة المالية	(46335)	(50339)	(53201)	(56928)	(66075)
3	القيمة المضافة	11885	13193	14464	14694	1516
63	اعباء المستخدمين	(2784)	(3004)	(33448)	(3510)	(3688)
64	ضرائب ورسوم مدفوعة مماثلة	(1059)	(1107)	(1123)	(1180)	(1352)
4	اجمالي فائض الاستغلال	8042	9082	9893	10004	10476
75	نواتج العملياتية	834	663	271	482	122
65	اعباء عملياتية اخرى	(244)	(170)	(89)	(2093)	(165)
68	م. ا. م. خ. ق	(2117)	(1598)	(1844)	(2356)	(2561)
78	استرجاع على خسائر القيمة	894	859	1171	1380	1952
5	النتيجة العملياتية	8309	8835	9401	7418	9823
76	نواتج مالية	527	547	120	392	222
66	اعباء مالية	(861)	(290)	(129)	(921)	(343)
6	النتيجة المالية	(334)	256	(9)	(529)	(122)
7	النتيجة العدية قبل الضرائب	7975	9092	9392	6889	9701
69	ضرائب على النتائج	(1499)	(1509)	(1493)	(1670)	(1880)
8	النتيجة الصافية للأنشطة العادية	23	(57)	(295)	351	(7)
9	النتيجة الغير عادية	6499	7525	7604	5570	7814
10	صافي النتيجة المالية	6499	7525	7604	5570	7814

من اعداد الطالبتين بالاعتماد على القوائم المالية لمؤسسة بيوفارم خلال فترة الدراسة 2017_2021.

نلاحظ من خلال مراجعة جدول حسابات النتائج لمؤسسة بيوفارم انها سجلت ارتفاعا في النتيجة الصافية خلال الثلاث سنوات الاولى 2017-2019 ذلك راجع لارتفاع مبيعاتها وزيادة إجمالي فائض الاستغلال لتتخف وتسجل أدنى قيمة لها في 2020 بقيمة 5570 دج ذلك راجع للظروف التي مر بهال عالم عموما ومؤسسة بيوفارم خصوصا والمتعلقة بوباء كورونا لتشهد بعد ذلك ارتفاعا حيث سجلت اعلى قيمة لها خلال فترة الدراسة في 2021 ب 7514 دج وهذا ما يؤكد على نجاح القرارات المالية المتخذة من طرف المؤسسة.

المطلب الثاني: تشخيص الوضعية المالية لمؤسسة بيوفارم باستخدام مؤشرات التوازن المالي

سيتم في هذا المطلب حساب مؤشرات التوازن المالي التي من خلالها يمكن معرفة وضعية المؤسسة ولا يمكن الحكم على الوضعية إلا إذا توفرت الشروط الآتية:

رأس المال العامل FRNG أكبر من احتياج رأس المال العامل BFR والخزينة TN موجبة.

الجدول رقم (04) حساب رأس المال العامل لمؤسسة بيوفارم لسنوات (2017-2021).

الوحدة: مليون دينار جزائري

البيان	2017	2018	2019	2020	2021
أموال دائمة	28649	33615	41891	44654	50015
أصول ثابتة	4660	6600	8961	13078	16351
FRNG	23988	27015	32930	31576	33664

من إعداد الطالبتين بالاعتماد على القوائم المالية لمؤسسة بيوفارم

- من خلال الجدول نجد أن رأس المال العامل الصافي FRNG خلال سنوات الدراسة 2017_2021 كان موجب، حيث نلاحظ أن الأموال الدائمة والأصول الثابتة موجبة ومتزايدة ، وهذا يدل على أن المؤسسة لديها هامش أمان مالي ناتج عن فائض في التمويل، حيث أن الأموال الدائمة غطت جميع احتياجات الأصول الثابتة مع وجود فائض يستعمل في تمويل الأصول المتداولة ، رغم ذلك يمكن القول أن رأس المال العامل غير كافي للحكم على التوازن المالي.

الجدول رقم 05: حساب الاحتياج في رأس المال العامل لمؤسسة بيوفارم لسنوات (2017-2021).

الوحدة: مليون دينار جزائري

	2017	2018	2019	2020	2021
BFRE	380235849	45604	54751	54697	55906
BFRHE	179856171	20973	23997	26852	26986
BFR	200379678	24631	30754	27845	28920

من إعداد الطالبتين بالاعتماد على القوائم المالية لمؤسسة بيوفارم خلال فترة الدراسة 2017_2021.

من خلال الجدول اعلاه والذي يتضمن حساب احتياج راس المال العامل، يمكننا تقديم التحليل التالي:

- نلاحظ ان قيم احتياج راس المال العامل للاستغلال BFRE موجب ومتزايد خلال السنوات الخمسة، هذا راجع الى كون استخدامات الاستغلال اكبر من مواردها .
- حقق مؤشر احتياج في راس المال العامل خارج الاستغلال BFRHE قيم موجبة هذا راجع لانخفاض الكبير في الموارد خارج الاستغلال نتيجة انخفاض الديون.
- قيم مؤشر BFR كانت موجبة خلال سنوات الدراسة، ما يعني ان المؤسسة اعتمدت على عناصر الاستغلال بنسبة اكبر من عناصر خارج الاستغلال ومنه يمكن القول ان المؤسسة سوف تعتمد على موارد طويلة الاجل لتمويل احتياجات .

الجدول 06: حساب الخزينة لمؤسسة بيوفارم لسنوات (2021-2017).

الوحدة: مليون دينار جزائري

2021	2020	2019	2018	2017	
33664	31576	32930	27015	23988	FRNG
28920	27845	30754	24631	20037	BFR
4744	27845	2176	2384	3950	TN

من اعداد الطالبتين بالاعتماد على القوائم المالية لمؤسسة بيوفارم.

خلال الدراسة نجد ان الخزينة موجبة ومزيدة، هذا يدل على ان راس المال العامل الصافي اكبر من احتياج راس المال العامل، ومنه يمكن القول بانها متوازنة ماليا اي انها قادرة على تغطية احتياجاته المالية بواسطة راس المال.

المبحث الثالث: الادوات المالية المستعملة في تحديد المخاطر.

المطلب الاول : نسب الهيكل المالي

أولاً- نسب التمويل:

الجدول رقم 07: حساب نسب التمويل الدائم لمؤسسة بيوفارم خلال سنوات الدراسة (2017-2021)

الوحدة: مليون دينار جزائري

النسبة	2017	2018	2019	2020	2021
أموال دائمة	28649	33615	41891	44654	50015
أصول ثابتة	4660	6600	8961	13078	16351
تمويل دائم %	614.78	509.31	467.48	341.44	305.88

من اعداد الطالبتين بالاعتماد على القوائم المالية للمؤسسة.

من خلال الجدول نجد ان نسبة التمويل الدائم لمؤسسة بيوفارم خلال فترة الدراسة 2017_2021 اكبر من 1، هذا دليل على ان الاصول الثابتة التي تمتلكها المؤسسة تقوم بتمويلها هناك تغطية كاملة لأصولها الثابتة بواسطة الاموال الدائمة (راس المال العامل الصافي موجب) مع تسجيل هامش امان يمكن الشركة من مواجهة احتياجات المولدة عن دورة الاستغلال .

الجدول رقم 08: حساب نسب التمويل الخاص لمؤسسة بيوفارم خلال سنوات الدراسة (2017-2021)

الوحدة: مليون دينار جزائري

النسبة	2017	2018	2019	2020	2021
أموال خاصة	28111	33069	37737	40416	45293
أصول ثابتة	4660	6600	8961	13078	16351
تمويل خاص %	603.24	501.04	421.12	309.03	277.00

من اعداد الطالبتين بالاعتماد على القوائم المالية للمؤسسة.

كما نلاحظ ان نسبة التمويل الخاص لشركه بيوفارم في سنوات 2017_2021 اكبر من 1 خلال فترة الدراسة هذا يعني انها تمول اصولها الثابتة بواسطة اموالها الخاصة وهي الحالة المثلى ، هذه الوضعية تسمح للشركة بالحصول على قروض اضافية بسهولة كلما ارادت ذلك.

الجدول 09: حساب نسبة الاستقلالية المالية لمؤسسة بيو فارم خلال سنوات الدراسة (2017-2021)
الوحدة: مليون دينار جزائري

النسبة	2017	2018	2019	2020	2021
أموال خاصة	28111	33069	37737	40416	45293
مجموع الديون	20481	22318	29063	33921	34266
نسبة الاستقلالية المالية %	137.25	148.17	129.84	119.14	132.18

من اعداد الطالبتين بالاعتماد على القوائم المالية للمؤسسة.

كما توضح نسبة الاستقلالية المالية في المؤسسة بيو فارم خلال فترة الدراسة 2017_2021 لا تتجاوز فيها الديون الاموال الخاصة ، يعني انها تعتمد على الاموال الخاصة بدل الديون مما يعطي الاستقلالية المالية لها ، اي ان المؤسسة لا تواجه مخاطر التمويل.

ثانيا- نسب المديونية:

من اعداد الطالبتين بالاعتماد على القوائم المالية لمؤسسة بيو فارم.

الجدول رقم(10) حساب نسبة الديون الى اجمالي الاصول خلال الفترة من 2017-2021

الوحدة: مليون دينار جزائري

النسبة	2017	2018	2019	2020	2021
إجمالي الديون	20481	22318	29063	33921	34266
إجمالي الأصول	48593	55387	66800	74337	79559
نسبة الديون الى اجمالي الاصول %	42.14	40.29	43.50	45.63	43.06

من اعداد الطالبتين بالاعتماد على القوائم المالية للمؤسسة.

-نلاحظ من خلال الجدول اعلاه ان نسبة الديون الى حقوق الملكية كما تسمى نسبة ملكية مصادر تمويل شركة بيو فارم خلال سنوات الدراسة 2017_2021 من خلال هذه النسبة يظهر انها لم تتجاوز النصف خلال سنوات الدراسة وهذا المؤشر جيد يبرز ان شركة بيو فارم تعتمد على التمويل الداخلي والخارجي بقيم متقاربة، وهذا دليل على انها تعتمد على التنوع في مصادر اموالها.

الجدول رقم(11) حساب نسبة الديون الى حقوق الملكية خلال الفترة من 2017-2021

الوحدة: مليون دينار جزائري

النسبة	2017	2018	2019	2020	2021
إجمالي الديون	20481	22318	29063	33921	34266
حقوق الملكية	28111	33069	37737	40416	45293
نسبة الديون الى حقوق الملكية %	43.06	67.48	72.85	77.01	83.92

من اعداد الطالبتين بالاعتماد على القوائم المالية للمؤسسة.

-توضح نسبة الديون الى اجمالي الاصول ،والتي تعرف بنسبه المديونية ان مؤسسه بيوفارم تعتمد على الديون في تمويل اقتناء الاصول وهذه النسبة محصورة بين 0، 40 _0، 45 وهو مؤشر مقلق لأصحاب القروض والمستثمرين ، خصوصا وان نتائج هذه النسبة قد تجعل المقرضين الجدد يمتنعون على اقراض الشركة.

الجدول رقم (12) حساب نسبة المديونية المالية لمؤسسة بيوفارم خلال الفترة من 2017-2021

الوحدة: مليون دينار جزائري

النسبة	2017	2018	2019	2020	2021
الديون الغير جارية	537	546	4154	4238	4722
الاموال الخاصة	28111	33069	37737	40416	45293
نسبة المديونية المالية%	1.91	1.65	11	10.55	10.42

من اعداد الطالبتين بالاعتماد على القوائم المالية للمؤسسة.

المطلب الثاني: تقييم المخاطر باستخدام النسب المالية.

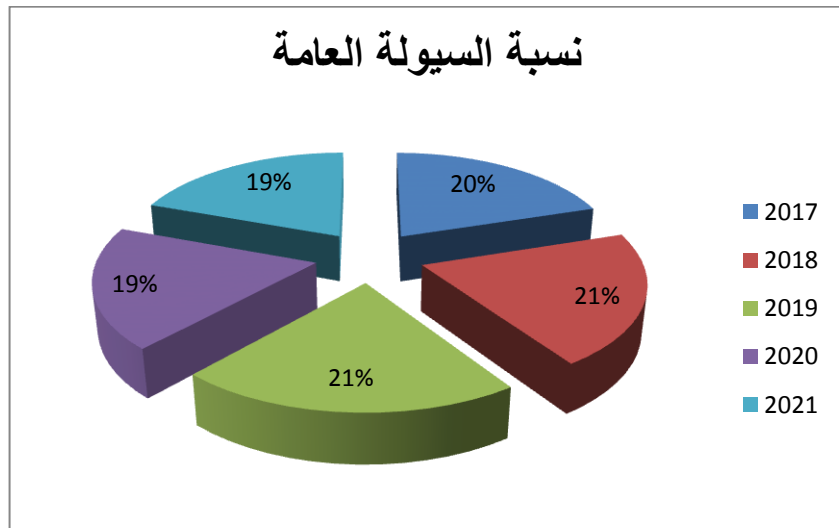
أولاً- نسب السيولة:

الجدول رقم(13): حساب نسبة السيولة العامة لمؤسسة بيو فارم خلال فترة الدراسة(2017_2021).

الوحدة: مليون دينار جزائري

النسبة	2017	2018	2019	2020	2021
الاصول المتداولة	43932	48787	58839	61259	63208
الديون قصيرة الأجل	19944	21773	24809	29683	29544
نسبة السيولة العامة%	220.27	224.07	237.16	206.37	213.94

الشكل 07: نسبة السيولة العامة لمؤسسة بيو فارم خلال فترة الدراسة (2017-2021).



من اعداد الطالبتين بالاعتماد على القوائم المالية لمؤسسة بيو فارم.

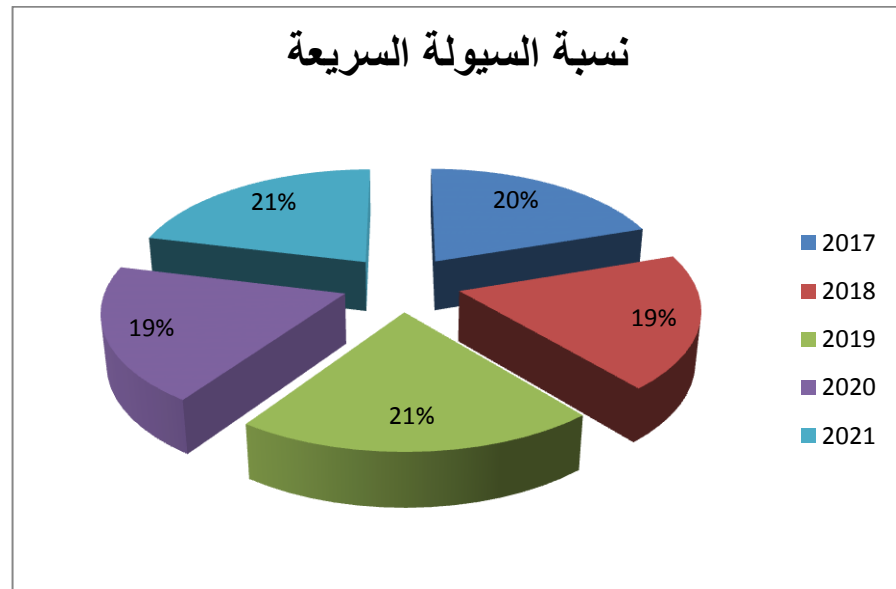
تعتبر نسبة السيولة العامة من المؤشرات التقريبية لدراسة وتحليل السيولة، حيث توضح انه خلال سنوات الدراسة 2017_2021 ان نسب السيولة العامة تتراوح بين 2. و 6.2 و 32 هذه النسبة موجبة واكبر من 1 خلال سنوات الدراسة يعني ان المؤسسة تعتمد في تمويل استخداماتها المستقرة على مصادرها الداخلية للتمويل، حيث تغطي الموارد الدائمة استخدامات الشركة، وتحقق فائض تستخدمه في تمويل احتياجات الاستغلال وهو العامل الذي ادى الى ارتفاع نسبة السيولة العامة، كما نلاحظ سنة 2020 انخفاض ملحوظ لذلك راجع الى وباء كورونا.

الجدول رقم(14): حساب نسبة السيولة السريعة لمؤسسة بيوفارم خلال فترة الدراسة(2017_2021).

الوحدة: مليون دينار جزائري

النسبة	2017	2018	2019	2020	2021
الاصول المتداولة-المخزون	26289	27600	34401	37631	41553
نسبة الديون قصيرة الأجل	19944	21773	24809	29683	29544
نسبة السيولة السريعة%	131.81	126.76	138.66	126.77	140.64

الشكل 08: نسبة السيولة السريعة لمؤسسة بيوفارم خلال فترة الدراسة (2017-2021).



من اعداد الطالبتين بالاعتماد على القوائم المالية لمؤسسة بيوفارم.

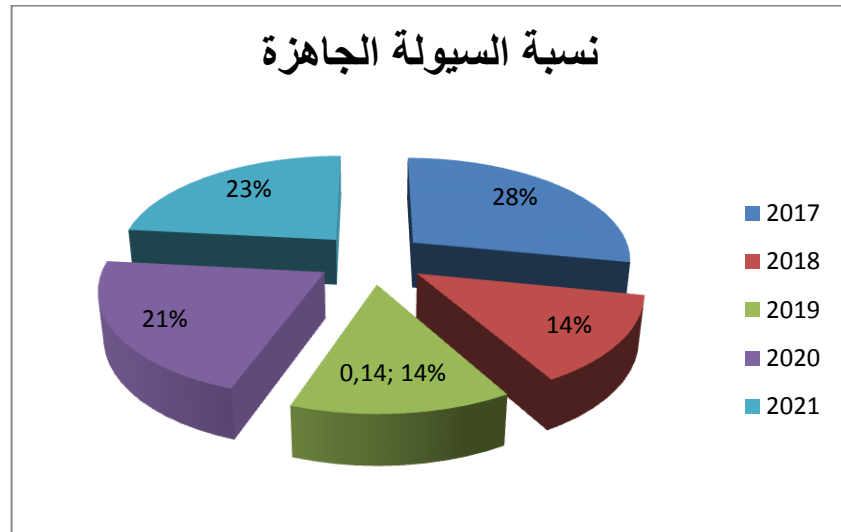
- وتشير نسبة السيولة السريعة عند حسابها استبعاد المخزون السلعي باعتباره من الاصول المتداولة الاقل سيولة ويحتاج مدة لتحويله الى نقدية. من خلال الجدول نلاحظ ان الشركة تستطيع سداد ديونها قصيرة الاجل دون اللجوء لبيع مخزونها .

الجدول رقم(15): حساب نسب السيولة الجاهزة لمؤسسة بيوفارم خلال فترة الدراسة(2017_2021).

الوحدة: مليون دينار جزائري

النسبة	2017	2018	2019	2020	2021
القيم الجاهزة	5908	3183	4088	6562	7302
الديون قصيرة الأجل	19944	21773	24809	29683	29544
نسبة السيولة الجاهزة %	29.62	14.61	16.47	22.10	24.71

الشكل 09: نسبة السيولة الجاهزة لمؤسسة بيوفارم خلال فترة الدراسة (2017-2021).



من اعداد الطالبتين بالاعتماد على القوائم المالية للمؤسسة.

اما نسبة السيولة الجاهزة كانت قيمتها مثالية خلال سنة 2017 سجلت بقيمة 0,29 اما في سنتي 2018_2019 نلاحظ انخفاض كبير جراء انخفاض في استخدامات الخزينة لتسجل بذلك نسبة السيولة الجاهزة اقل قيمة لها خلال الخمسة سنوات بقيمة 0,14 هذه الوضعية تعتبر غير سليمة حيث تدل ان الشركة تواجه خطر السيولة مما يجب ضرورة الاسراع في ايجاد حلول من بين الاقتراحات التي نراها مناسبة هي لجوء الشركة الى التصرف في بعض الاصول المتداولة الاخرى لتغطية ديونها قصيرة الاجل.

ثانيا: نسب المردودية .

الجدول رقم (16): حساب نسب المردودية لمؤسسة بيوفارم خلال فترة الدراسة (2017_2021).

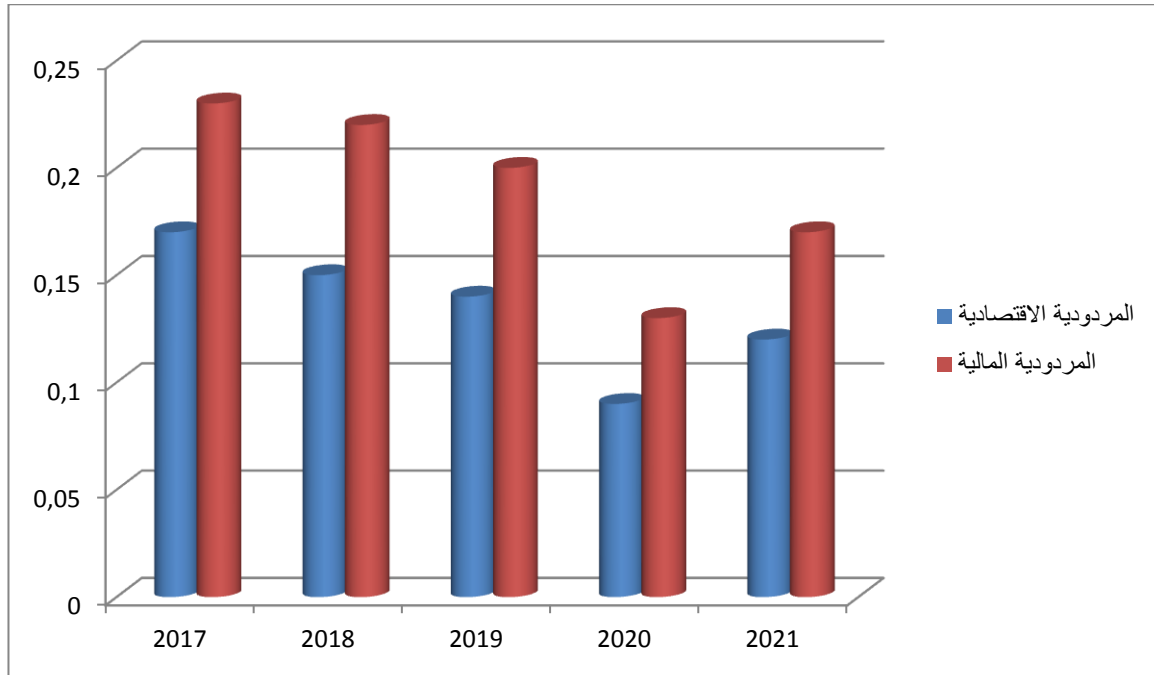
الوحدة: مليون دينار جزائري

النسبة	2017	2018	2019	2020	2021
النتيجة العملياتية	8309	8835	8309	7418	9823
مجموع الاصول	48593	55387	66800	74337	79559
المردودية الاقتصادية %	17.09	15.95	12.43	09.97	14.11
النتيجة الصافية	6499	7525	7604	5570	7814
أموال خاصة	28111	33069	37737	40416	45293
المردودية المالية %	23.11	22.75	20.14	13.78	17.25

من اعداد الطالبتين بالاعتماد على القوائم المالية لمؤسسة بيوفارم.

تشير نسب المردودية المتضمنة في الجدول السابق الى ان الشركة تشهد تطور ايجابي مستمر فيما يتعلق بالمردودية ، حيث ان تسجيل نسب مردودية لأبأس بها خلال السنوات الخمسة مؤشر جيد عن حسن استخدام عناصر الاصول بهدف تحقيق اهداف المؤسسة

الشكل 10: نسب المردودية لمؤسسة بيوفارم خلال فترة الدراسة (2017-2021).



من اعداد الطالبتين بالاعتماد على القوائم المالية لمؤسسة بيوفارم.

من خلال الأعمدة البيانية نلاحظ ان المردودية المالية تتناقص خلال سنوات 2017-2021، حيث كان انخفاض ملحوظ سنة 2020 وهذا راجع الي ظهور فيروس كورونا مما ادى الي تراجع نشاط المؤسسة. وهذا يعتبر من المخاطر التي يمكن ان تؤثر على المؤسسة وذلك من خلال عزوف المساهمين للانضمام الي المؤسسة وبالتالي نقص في الاموال الخاصة الامر الذي يدفعها الي الاستدانة .

الجدول (17) : حساب اثر الرافعة المالية لمؤسسة بيوفارم خلال فترة الدراسة (2017_2021).

الوحدة: مليون دينار جزائري

النسبة	2017	2018	2019	2020	2021
المردودية المالية %	23.11	22.75	20.14	13.78	17.25
المردودية الاقتصادية %	17.09	15.95	12.43	09.97	14.11
اثر الرافعة المالية %	06.02	06.80	7.71	03.81	03.14

من اعداد الطالبتين بالاعتماد على القوائم المالية لمؤسسة بيوفارم.

من خلال الجدول الذي يمثل حساب اثر الرافعة المالية لشركة بيوفارم خلال سنوات الدراسة كان موجب، غير أن هذا النمو الايجابي لا يعني أن الشركة حققت مردودية مقبولة إذ أن النسب المسجلة على العموم ضعيفة وعليه فإن مردودية المؤسسة تعتبر ضعيفة خلال سنة 2020 وهذا راجع لجائحة كورونا.

ثالثا : نسب الربحية

يمثل الجدول رقم(14) حساب نسب الربحية لمؤسسة بيوفارم خلال فترة الدراسة (2017_2021).

الوحدة: مليون دينار جزائري

من اعداد الطالبتين بالاعتماد على القوائم المالية لمؤسسة بيوفارم.

الجدول رقم(18): حساب معدل العائد على الاصول لمؤسسة بيوفارم خلال فترة الدراسة (2017_2021)

الوحدة: مليون دينار جزائري

النسبة	2017	2018	2019	2020	2021
النتيجة الصافية	6499	7525	7604	5570	7814
اجمالي الاصول	48593	55387	66800	74337	79559
معدل العائد على الاصول %	13.37	13.58	11.38	07.48	09.82

من اعداد الطالبتين بالاعتماد على القوائم المالية للمؤسسة.

نلاحظ من خلال الجدول اعلاه ان معدل العائد على الاصول خلال فترة الدراسة 2017_2021 ان مؤسسه بيوفارم جيدة في استخدام اصولها لتوليد ارباح اي ان ما تحصلت عليه المؤسسة من خلال العملية التشغيلية كافي ومستمر في الزيادة خلال فترة الدراسة.

الجدول رقم(19): حساب معدل العائد على حقوق الملكية لمؤسسة بيوفارم خلال فترة الدراسة (2017_2021)

الوحدة: مليون دينار جزائري

النسبة	2017	2018	2019	2020	2021
النتيجة الصافية	6499	7525	7604	5570	7814
اجمالي حقوق الملكية	28111	33069	37737	40416	45293
معدل العائد على حقوق الملكية %	23.11	22.75	20.14	13.78	17.25

من اعداد الطالبتين بالاعتماد على القوائم المالية للمؤسسة.

اما بنسبه لمعدل العائد على حقوق الملكية تظهر ان شركه بيوفارم قادرة على تعظيم عائد المساهمين كما ان لديها القدرة على توظيف حقوق الملكية بشكل مربح. الجدول رقم(20): حساب معدل العائد على حقوق الملكية لمؤسسة بيوفارم خلال فترة الدراسة (2017_2021)

الوحدة: مليون دينار جزائري

النسبة	2017	2018	2019	2020	2021
جمالي فائض الاستغلال	8041	9082	9893	10004	10476
المبيعات	58567	63055	67838	71475	82139
حافة مجمل الربح %	13.72	14.40	14.58	13.99	12.75

من اعداد الطالبتين بالاعتماد على القوائم المالية للمؤسسة.

من خلال نسبة حافة مجمل الربح نلاحظ انها ترتفع ببطء في مؤسسة بيوفارم وهذا مؤشر على قدرتها في تحقيق الأرباح من خلال النشاط الرئيسي لها.

الجدول رقم(21): حساب الربح الصافي لمؤسسة بيوفارم خلال فترة الدراسة (2017_2021)

الوحدة: مليون دينار جزائري

النسبة	2017	2018	2019	2020	2021
النتيجة الصافية	6499	7525	7604	5570	7814
المبيعات	58567	63055	67838	71475	82139
الربح الصافي %	11.09	11.93	11.20	07.79	09.51

من اعدادا لطالبتين ب الاعتماد على القوائم ا لمالية لمؤسسة بيوفارم.

اما بالنسبة التي تقيس العلاقة بين صافي الربح والمبيعات فتظهر نتائج ضعيفة وغير مستقرة للمؤسسة وهذا مؤشر غير جيد لها، حيث نلاحظ خلال سنتي 2020_2021 سجلت ب0.0 و07.0 و09.0 وتعتبر ادنى قيمه وهذا راجع الى ظهور فيروس كورونا الامر الذي ادى الى نقص الطلب على منتجات بيوفارم

خلاصة الفصل:

تعتبر مؤسسه بيوفارم من اهم المؤسسات التي تنشط في القطاع الصيدلاني حيث حاولنا معالجة اشكاليه دراستنا حول دور اداره المخاطر المالية في تحسين الاداء المالي، خلال خمس سنوات 2017-2021، لمحاوله الربط بين الجانب النظري التطبيقي من خلال تحليل المؤشرات الاداء المالي والنسب المالية بالاعتماد على القوائم المالية لمؤسسة بيوفارم أنها متوازنة ماليا حيث أن المردودية المالية أكبر من المردودية الاقتصادية.

الخاتمة

الخاتمة:

إدارة المخاطر هي البحث عن أساليب وأدوات لتقليل من المخاطر و تدنيته، من أجل تحقيق الأهداف المسطرة للمؤسسة وأول هدف لها هو تحديد المخاطر والحد منها ومعالجتها أظهرت دراستنا أن إدارة المخاطر لها دور في تحسين الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية وعليه فانه من الضروري على المؤسسات أن تدرك حقيقة إدارة المخاطر وان تأخذ الأمر بجديه. ، وتعتبر جزء لا يتجزأ من عملية التأمين في إدارة المؤسسة، كذلك استعمال الآلية العلمية لاتخاذ قرار مواجهه أي خطر مثل اكتشاف الخطر وقياسه وكذلك اختيار الوسيلة المناسبة. أما الأداء المالي يعتبر أداة ضرورية لإجراء رقابة داخل المؤسسة، يمكن من خلاله تحديد الانحرافات، حيث تعتبر المنافسة والتكنولوجيا من دوافع تحسين الأداء الذي هو كميات مترجمة من علاقات المقارنة بين النتائج المسطرة والنتائج الفعلية المحققة من خلال ما ذكرناه نستنتج ما يلي:

النتائج التي توصلت اليها الدراسة:

يمكن حصر اهم النتائج المتوصل اليها فيما يلي:

- هناك تزايد كبير خلال فترة الدراسة (2017_2021) لأصول شركة بيوفارم هذا راجع لزيادة الاصول الثابتة لمؤسسة بيوفارم والذي يمكن ان يعبر عن زيادة استثماراتها .
- فيما يخص مصادر تمويل المؤسسة فيبيوفارم تعتمد بالدرجة الاولى على الأموال الخاصة.
- شهدت مبيعات مؤسسة بيوفارم ارتفاعا مستمرا وينسب متفاوتة .
- نتائج نسب السيولة في مؤسسة بيوفارم توضح ان الاصول المتداولة في المؤسسة تكفي لسداد الالتزامات المتداولة .
- نتائج نسبة التمويل الدائم كبيرة في المؤسسة هذا دليل على ان هناك تغطية كاملة للأصول الثابتة بواسطة الاموال الدائمة.
- نتائج نسبة التمويل الذاتي تظهر ان مؤسسة بيوفارم تمول اصولها الثابتة بواسطة اموالها الخاصة وهي الحالة المثلى.
- نتائج نسبة الاستقلالية المالية، المؤسسة في حالة استقلالية مالية كما ان اصولها تغطي ديونها.
- تظهر نتائج معدل العائد على حقوق الملكية ان مؤسسة بيوفارم قادرة على تعظيم عائد المساهمين.
- توضح نسب المديونية ان مؤسسة بيوفارم تعتمد على الديون في تمويل اقتناء الاصول.

نتائج اختبار الفرضيات .

الفرضية الاولى: نعم تبين الوضعية الصحية للمؤسسة من خلال نسب التمويل، نسب الاستقلالية ، نسب الربحية، نسب المردودية ، نسب المديونية، وهو ما يوضح صحة الفرضية.

الفرضية الثانية: نعم هناك تأثير لإدارة المخاطر المالية على الوضعية المالية للمؤسسة بصفة عامة، ومؤسسة بيوфарم بصفة خاصة حيث تؤثر تأثير نسبي على المؤشرات والنسب المستخدمة في تحليلها وهذا ما يوضح صحة الفرضية.

الفرضية الثالثة: نعم تساهم النسب والمؤشرات المالية في الكشف عن نقاط القوة والضعف من خلال عملية التحليل وعليه فالفرضية صحيحة.

افاق الدراسة:

في الختام لا يمكن القول بان هذه الدراسة شملت جميع النواحي المتعلقة بالمؤسسة الاقتصادية، ولا يزال موضوع ادارة المخاطر امامه الكثير من البحث والعمل والتغيير، اد يتطلب الامر المزيد من الدراسات لان هذه الدراسة ماهي الا نقطة بداية وانطلاقة ايجابية في سبيل اثناء العولمة والمعرفة، ونظرا لأهمية الموضوع يمكن اقتراح مجموعة من الافكار التي يمكن ان تشكل موضوع لبحث ما كالتالي:

- تقييم المخاطر المالية في المؤسسة الاقتصادية.
- دور مصداقية المعلومات المالية في تفعيل ادارة المخاطر.
- اثر استراتيجيات إدارة المخاطر على اداء المؤسسة.
- دور ادارة المخاطر في صياغة استراتيجية المؤسسة.

قائمة المصادر

والمراجع

قائمة المراجع:

الكتب باللغة العربية:

- 1) الطرفي مجيد، تقويم الاداء باستخدام النسب المالية، الطبعة الاولى، دار المنهاج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2007.
- 2) احمد ابو بكر واخرو، ادارة الخطر والتأمين ، الطبعة العربية، دار البازوري العلمية للنشر والتوزيع عمان الاردن 2009.
- 3) بسبع عبد القادر، ادارة المخاطر المالية، الطبعة الاولى، دار الايام للنشر والتوزيع، عمان الاردن، 2019.
- 4) حمزة محمود الزبيدي، التحليل المالي، الطبعة الثانية، دار الوراق للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، 2010.
- 5) خالد توفيق الشمري، التحليل المالي والاقتصادي: في دراسات جدوى وتقييم المشاريع، دار وائل للنشر، الطبعة الأولى، 2010، الأردن.
- 6) رانية زيدان، شحادة العلانة، ادارة المخاطر في المصارف الاسلامية، الطبعة الاولى، مؤسسة الورق للنشر والتوزيع، عمان الاردن، 2016.
- 7) رندة جميل، ادارة المحافظ الاستثمارية، الطبعة الاولى، دار امجد للنشر والتوزيع، عمان الاردن، 2016 .
- 8) زغيب مليكة، بوشنقىرة مولود، التسيير المالي حسب البرنامج الرسمي الجديد، ديوان المطبوعات الجامعية، 2010.
- 9) عبد الرؤوف احمد علي محمد، ادارة المخاطر والازمات ، الطبعة الاولى، مكتبة الوفاء القانونية، القاهرة مصر، 2016.
- 10) عبد المعطى ارشيد، حسني علي خريوش، اساسيات الادارة المالية، الطبعة الثانية، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان الاردن، 2011.
- 11) عدنان تايه النعيمي، رشد فؤاد التميمي، التحليل والتخطيط المالي اتجاهات معاصرة، الطبعة العربية ، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008.
- 12) عيد احمد ابوبكر، وليد اسماعيل السيفو، إدارة الخطر والتأمين، الطبعة الاولى، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، ، عمان، الأردن، 2009.
- 13) فرج خير الله، ادارة المخاطر المالية، الطبعة الاولى، دار امجد للنشر والتوزيع ، عمان الاردن، 2016.
- 14) محمد المبروك ، أبو زيد، التحليل المالي، الشركات وأسواق مالية، الطبعة الثانية، دار المريخ للنشر والتوزيع، المملكة السعودية الرياض، 2009.

- (15) محمد محمود الخطيب ، الاداء المالي واثره على عوائد اسهم الشركات، الطبعة الاولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان الاردن، 2009.
- (16) محمد مطر، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي و الائتماني، الطبعة الثالثة، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان الاردن، 2010.
- الرسائل والاطروحات:**
- (1) اليزيد ساحري، ادارة التكلفة من منظور استراتيجي كمنهج متكامل لتحسين الاداء المالي، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث، في العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف، الجزائر، 2018.
- (2) اليمين سعاد، استخدام التحليل المالي في تقييم اداء المؤسسات الاقتصادية وترشيد قراراتها، مذكرة تخرج لميل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص ادارة اعمال، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2009.
- (3) بن خروف جليلة، دور المعلومات المالية في تقييم الاداء المالي للمؤسسة واتخاذ القرارات، مكرة تخرج نيل شهادة الماجستير، كلية علوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، تخصص مالية المؤسسة، جامعة امحمد بوقرة، بومرداس ، الجزائر، 2009.
- (4) بن شيخ منال، دور الابتكارات المالية في ادارة مخاطر شركات التأمين على الاشخاص ، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث، في العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير تخصص مالية، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2019.
- (5) بوضياف صفاء، دور المعلومات المالية في تقييم الاداء المالي والتنبؤ بالفشل المالي، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث، في العلوم التجارية، تخصص محاسبة، مالية وتدقيق، جامعة فرحات عباس سطيف، الجزائر، 2018.
- (6) جرودي رنده، اثر مخاطر السوق على الاداء المالي للمصارف الاسلامية، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث، في العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص مالية، جامعة فرحات عباس سطيف، الجزائر، 2020.
- (7) حجاج مراد دراسة قدرة المؤشرات المالية على تفسير الكفاءة النسبية للأداء المالي لمؤسسات الاسمنت الجزائرية، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث، في العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص دراسات مالية، جامعة غرداية، الجزائر، 2019.
- (8) حجاج نفيسة، اثر الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات والاتصال على الاداء المالي، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث، في علوم اقتصادية وتجارية وعلوم التسيير، تخصص مالية ومحاسبة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2017.

- (9) روميسة كلاش، المخاطر المالية في البنوك التجارية وأثرها على الاداء المالي، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث، في العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص ادارة مالية، جامعة العربي بن مهيدي، ام البواقي، الجزائر، 2022.
- (10) عادل عشي، الاداء المالي للمؤسسة الاقتصادية: قياس وتقييم، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص تسيير المؤسسات الصناعية، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2002.
- (11) عبدلي لطيفة، دور ومكانة ادارة المخاطر في المؤسسة الاقتصادية: ادارة الافراد وحوكمت الشركات ، مذكرة تخرج نيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة ابي بكر بلقايد، تلمسن، الجزائر، 2012.
- (12) عمروش صبرينة، الافصاح المحاسبي واثره على الاداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص مالية ومحاسبة، جامعة عبد الحميد ابن بديس مستغانم، الجزائر، 2022.
- (13) قرناش هوارى، دور تكنولوجيا المعلومات في ادارة المخاطر المالية بالمؤسسة الاقتصادية، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث، في العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص مالية المؤسسة، جامعة الشلف، الجزائر، 2022.
- (14) منير عوايدي، استخدام التحليل المالي في تقييم الاداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث، في العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص الاسواق المالية والبورصات، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2020.
- (15) نوبلي نجلاء، استخدام أدوات المحاسبة الإدارية في تحسين الأداء للمؤسسة الاقتصادية، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث في العلوم التجارية، تخصص محاسبة، جامعة محمد خيضر بسكرة، سنة 2015.
- (16) مومن شرف الدين، دور الادارة بالعمليات في تحسين الاداء للمؤسسة الاقتصادية، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص الادارة الاستراتيجية، جامعة فرحات عباس سطيف، الجزائر، 2012.

قائمة المجلات والمقالات

- (1) المهدي ناصر، الاهمية الاقتصادية لاساليب ادارة الخطر في المؤسسة، مجلة الاقتصاد الجديد ، العدد 8 ، 2013.
- (2) اسمهان خلف ، دور إدارة المخاطر المالية في تحسين الأداء المالي لشركات التأمين الخاصة المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية، مجلة جامعة حمادة ، المجلد الثالث، العدد4، 2020.

- (3) بلعزوز بن علي، استراتيجيات إدارة المخاطر في المعاملات المالية، جامعة شلف، العدد7، 2009_2010.
- (4) بوضياف صفاء، دور مؤشرات تقييم الأداء المالي في التنبؤ بالفشل المالي، مجلة الأبحاث الاقتصادية لجامعة البليدة2، الجزائر، العدد18 جوان2018.
- (5) شكواشت رانية ، اثر الرافعة المالية على الاداء المالي في المؤسسة الاقتصادية، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، مجلد08، عدد01، 2022.
- (6) شهبوب أمينة، تقييم الأداء المالي للصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية للعمال الأجراء فل ظل جائحة كوفيد19، دفاثر البحوث العلمية، المجلد10، العدد2، 2022.
- (7) عزبي سهام، كبوط عبد الرزاق، ادارة المخاطر المالية باستخدام نموذج للتوقع بالفشل المالي للمؤسسة، مجلة المنهل الاقتصادي، المجلد05، العدد2 اكتوبر 2022 .
- (8) فاطمة بوهالي، ادارة المخاطر المالية في المؤسسة، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، مجلد 11، 2018 .
- (9) كلاش مريم، بهلول نور الدين، دور ادارة المخاطر المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، مجلة الاستراتيجية والتنمية رقم11، العدد3 افريل2021.
- قائمة المحاضرات**
- (1) قوتال ابتسام، المحور الثالث: أدوات قياس وإدارة المخاطر المالية، موجهة لطلبة سنة ثانية ماستر، تخصص مالية المؤسسة، 2020.

الكتب بالأجنبي:

1) Hervé stolowy- richel j, lebras; yuan ding-creorges, lauglois; comptabilité et analyse financière, une perspective globale groupe de book;s,a , 2 édition , 2010;

المواقع الالكترونية:

1) Le site officiel de l'entreprise biopharm (spa). www.biopharmdz.com

الملاحق

COMPTES CONSOLIDÉS AU 31 DÉCEMBRE 2017

*ETATS FINANCIERS CONSOLIDÉS EXERCICE CLOS LE 31
DÉCEMBRE 2017*

BILAN (ACTIF) CONSOLIDE

LIBELLE	BRUT	AMO/PROV	NET 2017	NET 2016
ACTIFS NON COURANTS				
Ecart d'acquisition-goodwill positif ou négatif				
Immobilisations incorporelles	330 076 830	252 950 556	77 126 273	68 448 897
Immobilisations corporelles				
Terrains	1 532 487 549		1 532 487 549	1 532 487 549
Bâtiments	1 578 647 540	906 301 354	672 346 186	798 102 797
Autres immobilisations corporelles	3 917 101 498	2 161 773 984	1 755 327 514	1 393 890 499
Immobilisations en concession				
Immobilisations encours	159 465 135		159 465 135	51 734 077
Immobilisations financières				
Titres mis en équivalence				
Autres participations et créances rattachées	4 804 000		4 804 000	4 804 000
Autres titres immobilisés	50 000 000		50 000 000	50 000 000
Prêts et autres actifs financiers non courants	171 559 072		171 559 072	285 736 387
Impôts différés actif	237 588 053		237 588 053	88 092 596
TOTAL ACTIF NON COURANT	7 981 729 679	3 321 025 894	4 660 703 785	4 273 296 804
ACTIF COURANT				
Stocks et encours	18 032 992 839	390 448 791	17 642 544 047	13 565 901 648
Créances et emplois assimilés				
Clients	17 389 472 209	388 791 747	17 000 680 461	14 849 463 750
Autres débiteurs	3 265 215 660		3 265 215 660	1 601 406 534
Impôts et assimilés	115 144 805		115 144 805	419 604 287
Autres créances et emplois assimilés				
Disponibilités et assimilés				
Placements et autres actifs financiers courants	147 146 963		147 146 963	
Trésorerie	5 761 374 957		5 761 374 957	5 545 508 240
TOTAL ACTIF COURANT	44 711 347 435	779 240 539	43 932 106 895	35 981 884 461
TOTAL GENERAL ACTIF	52 693 077 115	4 100 266 434	48 592 810 680	40 255 181 266

COMPTES CONSOLIDÉS AU 31 DÉCEMBRE 2017

*ETATS FINANCIERS CONSOLIDÉS EXERCICE CLOS LE 31
DÉCEMBRE 2017*

BILAN(PASSIF) CONSOLIDE

LIBELLE	2017	2016
CAPITAUX PROPRES		
Capital émis	5 104 375 000	5 104 375 000
Capital non appelé		
Primes et réserves - Réserves consolidés (1)	8 242 335 959	5 721 193 070
Ecart de réévaluation		
Ecart d'équivalence (1)		
Résultat net - Résultat net du groupe (1)	6 498 667 964	5 552 092 789
Autres capitaux propres - Report à nouveau	8 266 008 327	6 920 096 727
Part de la société consolidante (1)	27 941 842 568	23 166 468 918
Part des minoritaires (1)	169 544 683	131 288 668
TOTAL I	28 111 387 251	23 297 757 587
PASSIFS NON-COURANTS		
Emprunts et dettes financières	368 427 245	620 177 696
Impôts (différés et provisionnés)	150 871 602	24 186 219
Autres dettes non courantes		
Provisions et produits constatés d'avance	18 517 588	64 886 113
TOTAL II	537 816 436	709 250 030
PASSIFS COURANTS :		
Fournisseurs et comptes rattachés	15 086 479 693	12 532 748 319
Impôts	476 678 609	872 956 150
Autres dettes	2 421 458 816	2 408 723 545
Trésorerie passif	1 958 989 873	433 745 633
TOTAL III	19 943 606 992	16 248 173 648
TOTAL GENERAL PASSIF (I+II+III)	48 592 810 680	40 255 181 266

COMPTES CONSOLIDÉS AU 31 DÉCEMBRE 2017

*ETATS FINANCIERS CONSOLIDÉS EXERCICE CLOS LE 31
DÉCEMBRE 2017*

COMPTE DE RESULTAT PAR NATURE CONSOLIDE

LIBELLE	2017	2016
Ventes et produits annexes	58 567 782 393	56 376 333 817
Variation stocks produits finis et en cours	-348 005 013	-901 622 632
I-PRODUCTION DE L'EXERCICE	58 219 777 380	55 474 711 185
Achats consommés	-44 615 570 700	-44 538 105 615
Services extérieurs et autres consommations	-1 719 179 672	-954 332 553
II-CONSOMMATION DE L'EXERCICE	-46 334 750 372	-45 492 438 168
III-VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I-II)	11 885 027 007	9 982 273 012
Charges de personnel	-2 784 340 825	-2 635 466 009
Impôts, taxes et versements assimilés	-1 058 957 582	-1 289 793 159
IV-EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION	8 041 728 599	6 057 013 843
Autres produits opérationnels	834 134 887	1 724 829 793
Autres charges opérationnelles	-243 696 014	-385 474 815
Dotations aux amortissements, provisions et pertes de valeurs	-1 217 001 926	-1 280 628 652
Reprise sur pertes de valeur et provisions	894 298 667	1 209 503 727
V- RESULTAT OPERATIONNEL	8 309 464 213	7 325 243 895
Produits financiers	527 087 426	280 571 800
Charges financiers	-861 495 303	-352 803 438
IV-RESULTAT FINANCIER	-334 407 876	-72 231 638
IV-RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS (V+VI)	7 975 056 336	7 253 012 256
Impôts exigibles sur résultats ordinaires	-1 499 198 445	-1 405 473 172
Impôts différés (Variations) sur résultats ordinaires	22 810 073	-11 892 764
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES	60 498 108 432	58 689 616 506
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES	-53 999 440 468	-52 853 970 186
VIII-RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES	6 498 667 964	5 835 646 320
Eléments extraordinaires (produits) (à préciser)		
Eléments extraordinaires (charges) (à préciser)		-283 553 530
IX-RESULTAT EXTRAORDINAIRE		-283 553 530
X-RESULTAT NET DE L'EXERCICE	6 498 667 964	5 552 092 789
Dont Part du groupe	6 459 899 313	5 512 633 719
Part des minoritaires	38 768 651	39 459 070
Bénéfice par action, part du Groupe	253,11	216,00

COMPTES CONSOLIDÉS AU 31 DÉCEMBRE 2018

États financiers consolidés exercice clos le 31 Décembre 2018

En date du 06 Mai 2018, le Conseil d'administration a arrêté et autorisé la publication des états financiers consolidés de Biopharm SPA pour l'exercice clos le 31 décembre 2018.

Compte de résultat consolidé de la période

(en millions de DZD)	Note	31/12/2018	31/12/2017
Ventes et produits annexes	17	63 055	58 568
Variation stocks produits finis et en cours		477	(348)
Production immobilisée		-	-
Subventions d'exploitation		-	-
Production de l'exercice		63 532	58 220
Achats consommés		(48 315)	(44 616)
Services extérieurs et autres consommations	18	(2 024)	(1 719)
Consommation de l'exercice		(50 339)	(46 335)
Valeur ajoutée		13 193	11 885
Charges de personnel	19	(3 004)	(2 784)
Impôts, taxes et versements assimilés	20	(1 107)	(1 059)
Excédent brut d'exploitation		9 082	8 042
Autres produits opérationnels	21	663	834
Autres charges opérationnelles	22	(170)	(244)
Dotations aux amortissements, provisions et pertes de valeurs	23	(1 598)	(1 217)
Reprise sur pertes de valeur et provisions		859	894
Résultat opérationnel		8 835	8 309
Produits financiers		547	527
Charges financières		(290)	(861)
Résultat financier	24	256	(334)
Résultat ordinaire avant impôt		9 092	7 975
Impôts exigibles sur résultats ordinaires	25	(1 509)	(1 499)
Impôts différés (Variations) sur résultats ordinaires		(57)	23
Résultat net des activités ordinaires		7 525	6 499
Résultat net de l'exercice		7 525	6 499
Dont Part du Groupe		7 482	6 460
Part des minoritaires		43	39
Bénéfice par action, part du Groupe (DZD)		293,16	253,11

COMPTES CONSOLIDÉS AU 31 DÉCEMBRE 2018
États financiers consolidés exercice clos le 31 Décembre 2018

Bilan consolidé

Actif

<i>(en millions de DZD)</i>	Note	31/12/2018	31/12/2017
Actifs non courants			
Ecart d'acquisition - goodwill positif ou négatif	1	445	-
Immobilisations incorporelles	2.1	170	77
Immobilisations corporelles	2.2		
Terrains		1 508	1 532
Bâtiments		627	672
Autres immobilisations corporelles		2 186	1 755
Immobilisations en concession		-	-
Immobilisations encours	3	945	159
Immobilisations financières	4		
Titres mis en équivalence		-	-
Autres participations et créances rattachées		5	5
Autres titres immobilisés		50	50
Prêts et autres actifs financiers non courants		331	172
Impôts différés actif	5	333	238
Total actifs non courants		6 600	4 661
Actifs courants			
Stocks et encours	6	21 187	17 643
Créances et emplois assimilés			
Clients	7	20 135	17 001
Autres débiteurs	8	3 751	3 265
Impôts et assimilés		531	115
Autres créances et emplois assimilés		-	-
Disponibilités et assimilés			
Placements et autres actifs financiers courants	9	48	147
Trésorerie	10	3 135	5 761
Total actifs courants		48 786	43 932
Total actifs		55 387	48 593

COMPTES CONSOLIDÉS AU 31 DÉCEMBRE 2018
États financiers consolidés exercice clos le 31 Décembre 2018

Bilan consolidé

Passif

(en millions de DZD)	Note	31/12/2018	31/12/2017
Capitaux propres			
Capital émis		5 104	5 104
Capital non appelé		-	-
Primes et réserves- Réserves consolidés (1)		7 194	8 242
Ecart de réévaluation		-	-
Ecart d'équivalence (1)		-	-
Résultat net- Résultat net du groupe (1)		7 525	6 499
Autres capitaux propres- Report à nouveau		13 246	8 266
Part de la société consolidante (1)		32 872	27 942
Part des minoritaires (1)		197	170
Total Capitaux propres		33 069	28 111
Passifs non courants			
Emprunts et dettes financières	11	223	368
Impôts (différés et provisionnés)	12	304	151
Autres dettes non courantes		-	-
Provisions et produits constatés d'avance	13	19	19
Total passifs non courants		546	538
Passifs courants			
Fournisseurs et comptes rattachés	14	17 299	15 086
Impôts		627	477
Autres dettes	15	3 047	2 421
Trésorerie passif	16	799	1 959
Total passifs courants		21 772	19 944
Total passifs et capitaux propres		55 387	48 593

COMPTES CONSOLIDÉS AU 31 DÉCEMBRE 2018
États financiers consolidés exercice clos le 31 Décembre 2018

Tableaux des flux de trésorerie consolidés

(en millions de DZD)	31/12/2018	31/12/2017
Flux de trésorerie provenant des activités opérationnelles	3 640	1 655
Résultat net de l'exercice	7 525	6 499
Dotations aux amortissements	498	429
Dotations aux provisions et pertes de valeurs	221	(112)
Variation impôts différés	57	(23)
Plus ou Moins value de cession	(124)	(2)
Marge brute d'autofinancement	8 178	6 790
Variation du Besoin en Fonds de Roulement	(4 538)	(5 135)
- Variation de l'actif courant	(6 735)	(9 927)
- Variation du passif courant	2 197	4 792
Flux de trésorerie prévenant des opérations d'investissement	(2 253)	(665)
Décassements sur acquisition d'immobilisations	(1 692)	(785)
Encaissements sur cessions d'immobilisations	159	6
Variation des Titres de participation	-	-
Incidence des variations de périmètre	(572)	-
Créances rattachées à des participations	-	-
Variation des placements (DAT)	(148)	114
* Souscription placements	(105)	-
* Remboursement placements (partie à court terme)	-	147
* Différence de cours sur DAT	(43)	(33)
* Bons de Trésor	-	-
Flux de trésorerie provenant des opérations de financement	(2 953)	(2 153)
Variation des dettes à long terme	(50)	(269)
Variation des dettes à court terme	-	-
Variation Intérêts courus non échus (compte 518)	-	-
Emprunts	-	300
Remboursement Emprunts	(125)	(283)
Subvention reçue	-	-
Compte courant d'associés	(226)	(216)
Augmentation de capital	12	-
Variation prêts et autres actifs financiers non courants	(11)	(0)
Dividendes payés	(2 553)	(1 685)
Variation de trésorerie	(1 566)	(1 162)
Trésorerie d'ouverture	3 950	5 112
Trésorerie de clôture	2 383	3 950
Variation de trésorerie	(1 566)	(1 162)



Etats financiers consolidés

Exercice 2019

COMPTES CONSOLIDÉS AU 31 DÉCEMBRE 2019
États financiers consolidés exercice clos le 31 Décembre 2019

Actif					
en millions de DZD	Note	31/12/2019	12/31/2018	Var	%
Actifs non courants					
Ecart d'acquisition - goodwill positif ou négatif	1	445	445	-	-
Immobilisations incorporelles	2.1	156	170	(14)	(8,4%)
Immobilisations corporelles	2.2				
Terrains		1 508	1 508	-	-
Bâtiments		576	627	(51)	(8,2%)
Autres immobilisations corporelles		1 216	2 186	1 030	47,1%
Immobilisations en concession		-	-	-	n/a
Immobilisations en cours	3	2 342	945	1 397	147,8%
Immobilisations financières	4				
Titres mis en équivalence		-	-	-	n/a
Autres participations et créances rattachées		5	5	-	-
Autres titres immobilisés		-	50	(50)	(100,0%)
Prêts et autres actifs financiers non courants		331	331	0	0,1%
Impôts différés actif	5	332	333	49	14,7%
Total actifs non courants		8 961	6 600	2 361	35,8%
Actifs courants					
Stocks et encours	6	21 438	21 187	3 251	15,3%
Créances et emplois assimilés					
Clients	7	22 666	20 135	2 530	12,6%
Autres débiteurs	8	5 293	3 751	1 540	41,1%
Impôts et assimilés		1 258	531	727	137,1%
Autres créances et emplois assimilés		-	-	-	n/a
Disponibilités et assimilés					
Placements et autres actifs financiers courants	9	540	48	492	1 034,9%
Trésorerie	10	3 543	3 135	411	13,1%
Total actifs courants		57 738	48 786	8 952	18,3%
Total actifs		66 700	55 387	11 313	20,4%

COMPTES CONSOLIDÉS AU 31 DÉCEMBRE 2019
 États financiers consolidés exercice clos le 31 Décembre 2019

Passif

(en millions de DZD)	Note	31/12/2019	12/31/2018	Var	%
Capitaux propres					
Capital émis		5 104	5 104	-	-
Capital non appelé		-	-	-	n/a
Primes et réserves - Réserves consolidés (1)		9 521	7 194	2 328	32,4%
Ecart de réévaluation		-	-	-	n/a
Ecart d'équivalence (1)		-	-	-	n/a
Résultat net - Résultat net du groupe (1)		7 604	7 525	80	1,1%
Autres capitaux propres - Report à nouveau		15 507	13 246	2 261	17,1%
Part de la société consolidante (1)		37 494	32 872	4 622	14,1%
Part des minoritaires (1)		244	197	47	23,7%
Total Capitaux propres		37 737	33 069	4 669	14,1%
Passifs non courants					
Emprunts et dettes financières	11	3 505	223	3 282	1 468,8%
Impôts (différés et provisionnés)	12	647	304	344	113,3%
Autres dettes non courantes		-	-	-	n/a
Provisions et produits constatés d'avance	13	1	19	(18)	(93,5%)
Total passifs non courants		4 154	546	3 607	660,2%
Passifs courants					
Fournisseurs et comptes rattachés	14	19 169	17 299	1 869	10,8%
Impôts		1 347	627	720	114,8%
Autres dettes	15	3 481	3 047	435	14,3%
Trésorerie passif	16	812	799	13	1,6%
Total passifs courants		24 809	21 772	3 037	13,9%
Total passifs et capitaux propres		66 700	55 387	11 313	20,4%

COMPTES CONSOLIDÉS AU 31 DÉCEMBRE 2019
États financiers consolidés exercice clos le 31 Décembre 2019

Compte de résultat					
(en millions de DZD)	Note	31/12/2019	12/31/2018	Var	%
Ventes et produits annexes	17	67 838	63 055	4 783	7,6%
Variation stocks produits finis et en cours		(172)	477	(650)	(136,1%)
Production immobilisée		-	-	-	n/a
Subventions d'exploitation		-	-	-	n/a
Production de l'exercice		67 666	63 532	4 133	6,5%
Achats consommés		(51 115)	(48 315)	(2 800)	5,8%
Services extérieurs et autres consommations	18	(2 064)	(2 024)	(62)	3,1%
Consommation de l'exercice		(53 201)	(50 339)	(2 862)	5,7%
Valeur ajoutée		14 464	13 193	1 271	9,6%
Charges de personnel	19	(1 448)	(3 004)	(444)	14,8%
Impôts, taxes et versements assimilés	20	(1 123)	(1 107)	(16)	1,5%
Excédent brut d'exploitation		9 893	9 082	811	8,9%
Autres produits opérationnels	21	271	663	(392)	(59,2%)
Autres charges opérationnelles	22	(87)	(170)	81	(47,6%)
Dotations aux amortissements, provisions et pertes de valeurs	23	(1 844)	(1 598)	(246)	15,4%
Reprise sur pertes de valeur et provisions		1 171	859	312	36,3%
Résultat opérationnel		9 401	8 835	566	6,4%
Produits financiers		320	547	(427)	(78,0%)
Charges financières		(127)	(290)	162	(55,6%)
Résultat financier	24	(96)	256	(265)	(103,4%)
Résultat ordinaire avant impôt		9 392	9 092	301	3,3%
Impôts exigibles sur résultats ordinaires	25	(1 473)	(1 509)	16	(1,1%)
Impôts différés (Variations) sur résultats ordinaires		(295)	(57)	(237)	413,4%
Résultat net des activités ordinaires		7 604	7 525	80	1,1%
Eléments extraordinaires (produits)		-	-	-	n/a
Eléments extraordinaires (charges)		-	-	-	n/a
Résultat extraordinaire		-	-	-	n/a
Résultat net de l'exercice		7 604	7 525	80	1,1%
Dont Part du Groupe		7 557	7 482		
Part des minoritaires		48	43		
Bénéfice par action, part du Groupe (DZD)		296	293		



Etats financiers consolidés

Exercice 2020

COMPTES CONSOLIDÉS AU 31 DÉCEMBRE 2020

États financiers consolidés exercice clos le 31 Décembre 2020

Compte de résultat consolidé de la période					
(en millions de DZD)	Note	31/12/2020	31/12/2019	Var	%
Ventes et produits annexes	17	71 475	67 838	3 637	5%
Variation stocks produits finis et en cours		148	(172)	320	-186%
Production immobilisée		-	-	-	n/a
Subventions d'exploitation		-	-	-	n/a
Production de l'exercice		71 623	67 666	3 957	6%
Achats consommés		(55 447)	(51 115)	(4 332)	8%
Services extérieurs et autres consommations	18	(1 481)	(2 086)	606	-29%
Consommation de l'exercice		(56 928)	(53 201)	(3 727)	7%
Valeur ajoutée		14 694	14 464	230	2%
Charges de personnel	19	(3 510)	(3 448)	(62)	2%
Impôts, taxes et versements assimilés	20	(1 180)	(1 123)	(56)	5%
Excédent brut d'exploitation		10 004	9 893	112	1%
Autres produits opérationnels	21	482	271	211	78%
Autres charges opérationnelles	22	(2 093)	(89)	(2 004)	2243%
Dotations aux amortissements, provisions et pertes de valeurs	23	(2 356)	(1 844)	(512)	28%
Reprise sur pertes de valeur et provisions		1 380	1 171	209	18%
Résultat opérationnel		7 418	9 401	(1 983)	-21%
Produits financiers		392	120	272	226%
Charges financières		(921)	(129)	(792)	615%
Résultat financier	24	(529)	(9)	(520)	5899%
Résultat ordinaire avant impôt		6 889	9 392	(2 504)	-27%
Impôts exigibles sur résultats ordinaires	25	(1 670)	(1 493)	(176)	12%
Impôts différés (Variations) sur résultats ordinaires		351	(295)	646	-219%
Résultat net des activités ordinaires		5 570	7 604	(2 034)	-27%
Eléments extraordinaires (produits)		-	-	-	n/a
Eléments extraordinaires (charges)		-	-	-	n/a
Résultat extraordinaire		-	-	-	n/a
Résultat net de l'exercice		5 570	7 604	(2 034)	-27%
Dont Part du Groupe		5 554	7 557		
Part des minoritaires		16	48		
Bénéfice par action, part du Groupe (DZD)		218	296		

COMPTES CONSOLIDÉS AU 31 DÉCEMBRE 2020

États financiers consolidés exercice clos le 31 Décembre 2020

Etats financiers consolidés exercice 31.12.2020

Passif					
(en millions de DZD)	Note	12/31/2020	12/31/2019	Var	%
Capitaux propres					
Capital émis		5 104	5 104	-	0%
Capital non appelé		-	-	-	n/a
Primes et réserves - Réserves consolidés (1)		9 874	9 521	352	4%
Ecart de réévaluation		-	-	-	n/a
Ecart d'équivalence (1)		-	-	-	n/a
Résultat net - Résultat net du groupe (1)		5 570	7 604	(2 034)	-27%
Autres capitaux propres - Report à nouveau		19 867	15 507	4 360	28%
Part de la société consolidante (1)		40 113	37 494	2 619	7%
Part des minoritaires (1)		303	244	59	24%
Total Capitaux propres		40 416	37 737	2 678	7%
Passifs non courants					
Emprunts et dettes financières	11	3 600	3 505	95	3%
Impôts (différés et provisionnés)	12	638	647	(9)	-1%
Autres dettes non courantes		-	-	-	n/a
Provisions et produits constatés d'avance	13	1	1	(1)	-60%
Total passifs non courants		4 238	4 154	84	2%
Passifs courants					
Fournisseurs et comptes rattachés	14	19 729	19 169	560	3%
Impôts		1 558	1 347	211	16%
Autres dettes	15	5 565	3 481	2 084	60%
Trésorerie passif	16	2 831	812	2 019	249%
Total passifs courants		29 683	24 809	4 874	20%
Total passifs et capitaux propres		74 336	66 700	7 637	11%

COMPTES CONSOLIDÉS AU 31 DÉCEMBRE 2020

États financiers consolidés exercice clos le 31 Décembre 2020

Actif					
(en millions de DZD)	Note	31/12/2020	31/12/2019	Var	%
Actifs non courants					
Ecart d'acquisition - goodwill positif ou négatif	1	683	445	238	54%
Immobilisations incorporelles	2.1	114	156	(42)	-27%
Immobilisations corporelles	2.2			-	n/a
Terrains		2 018	1 508	510	34%
Bâtiments		617	576	41	7%
Autres immobilisations corporelles		4 259	3 216	1 042	32%
Immobilisations en concession		-	-	-	n/a
Immobilisations encours	3	4 139	2 342	1 797	77%
Immobilisations financières	4			-	n/a
Titres mis en équivalence		-	-	-	n/a
Autres participations et créances rattachées		5	5	-	0%
Autres titres immobilisés		-	-	-	n/a
Prêts et autres actifs financiers non courants		392	331	61	18%
Impôts différés actif	5	850	382	468	122%
Total actifs non courants		13 078	8 961	4 116	46%
Actifs courants					
Stocks et encours	6	23 628	24 438	(810)	-3%
Créances et emplois assimilés					
Clients	7	24 060	22 666	1 394	6%
Autres débiteurs	8	5 798	5 291	507	10%
Impôts et assimilés		1 211	1 258	(47)	-4%
Autres créances et emplois assimilés		-	-	-	n/a
Disponibilités et assimilés					
Placements et autres actifs financiers courants	9	1 002	540	462	85%
Trésorerie	10	5 560	3 546	2 014	57%
Total actifs courants		61 259	57 738	3 521	6%
Total actifs		74 336	66 700	7 637	11%

COMPTES CONSOLIDÉS AU 31 DÉCEMBRE 2020

États financiers consolidés exercice clos le 31 Décembre 2020

Etats financiers consolidés exercice 31.12.2020

Tableaux des flux de trésorerie consolidés		
(en millions de DZD)	31/12/2020	31/12/2019
Flux de trésorerie provenant des activités opérationnelles	6 586	3 064
Résultat net de l'exercice	5 570	7 604
Dotations aux amortissements	714	626
Dotations aux provisions et pertes de valeurs	261	(50)
Variation impôts différés	(353)	295
Plus ou Moins value de cession	(40)	(54)
Marge brute d'autofinancement	6 152	8 421
Variation du Besoin en Fonds de Roulement	434	(5 358)
- Variation de l'actif courant	1 992	(10 023)
- Variation du passif courant	(1 558)	4 665
Flux de trésorerie provenant des opérations d'investissement	(3 218)	(2 510)
Décaissements sur acquisition d'immobilisations	(3 090)	(2 624)
Encaissements sur cessions d'immobilisations	42	57
Variation des Titres de participation	-	-
Incidence des variations de périmètre	(118)	-
Créances rattachées à des participations	-	-
Variation des placements (DAT)	(52)	57
Flux de trésorerie provenant des opérations de financement	(2 910)	337
Variation des dettes à long terme	-	-
Variation des dettes à court terme	-	-
Variation Intérêts courus non échus (compte 518)	-	-
Emprunts	360	3 400
Remboursement Emprunts	(417)	(118)
Subvention reçue	-	-
Compte courant d'associés	90	(1)
Augmentation de capital	-	-
Variation prêts et autres actifs financiers non courants	(8)	(8)
Dividendes payés	(2 936)	(2 936)
Variation de trésorerie	457	890
Trésorerie d'ouverture	3 274	2 383
Trésorerie de clôture	3 731	3 274
Variation de trésorerie	457	890



Etats financiers
exercice 2021

COMPTES CONSOLIDÉS AU 31 DÉCEMBRE 2021

Comptes de résultat consolidés de la période

(en millions de DZD)	Note	31/12/2021	31/12/2020	Var	%
Ventes et produits annexes	17	82 139	71 475	10 665	15%
Variation stocks produits finis et en cours		(548)	148	(696)	-471%
Production de l'exercice		81 591	71 623	9 969	14%
Achats consommés		(64 028)	(55 447)	(8 581)	15%
Services extérieurs et autres consommations	18	(2 047)	(1 481)	(566)	38%
Consommation de l'exercice		(66 075)	(56 928)	(9 147)	16%
Valeur ajoutée		15 516	14 694	821	6%
Charges de personnel	19	(3 688)	(3 510)	(178)	5%
Impôts, taxes et versements assimilés	20	(1 352)	(1 180)	(172)	15%
Excédent brut d'exploitation		10 476	10 004	471	5%
Autres produits opérationnels	21	122	482	(360)	-75%
Autres charges opérationnelles	22	(165)	(2 093)	1 928	-92%
Dotations aux amortissements, provisions et pertes de valeurs	23	(2 561)	(2 356)	(205)	9%
Reprise sur pertes de valeur et provisions		1 952	1 380	571	41%
Résultat opérationnel		9 823	7 418	2 405	32%
Produits financiers		222	392	(170)	-43%
Charges financières		(343)	(921)	577	-63%
Résultat financier	24	(122)	(529)	407	-77%
Résultat ordinaire avant impôt		9 701	6 889	2 813	41%
Impôts exigibles sur résultats ordinaires	25	(1 880)	(1 672)	(208)	12%
Impôts différés (Variations) sur résultats ordinaires		(7)	353	(360)	-102%
Résultat net des activités ordinaires		7 814	5 570	2 244	40%
Résultat extraordinaire		-	-	-	n/a
Résultat net de l'exercice		7 814	5 570	210	3%
Dont Part du Groupe		7 809	5 554		
Part des minoritaires		5	16		
Bénéfice par action, part du Groupe (DZD)		306,0	218		

COMPTES CONSOLIDÉS AU 31 DÉCEMBRE 2021

Bilan de la période - Actifs

(en millions de DZD)	Note	31/12/2021	31/12/2020	Var	%
Actifs non courants					
Ecart d'acquisition - goodwill positif ou négatif	1	703	683	20	3%
Immobilisations incorporelles	2.1	78	114	(36)	-32%
Immobilisations corporelles	2.2				
Terrains		2 018	2 018	-	0%
Bâtiments		556	617	(61)	-10%
Autres immobilisations corporelles		3 420	4 259	(839)	-20%
Immobilisations en concession		-	-	-	n/a
Immobilisations encours	3	8 600	4 139	4 461	108%
Immobilisations financières	4				
Titres mis en équivalence		-	-	-	n/a
Autres participations et créances rattachées		5	5	0	0%
Autres titres immobilisés		-	-	-	n/a
Prêts et autres actifs financiers non courants		204	392	(188)	-48%
Impôts différés actif	5	767	850	(83)	-10%
Total actifs non courants		16 351	13 078	3 274	25%
Actifs courants					
Stocks et encours	6	21 655	23 628	(1 974)	-8%
Créances et emplois assimilés					
Clients	7	26 607	24 060	2 547	11%
Autres débiteurs	8	6 069	5 798	271	5%
Impôts et assimilés		1 575	1 211	365	30%
Autres créances et emplois assimilés		-	-	-	n/a
Disponibilités et assimilés					
Placements et autres actifs financiers courants	9	1 001	1 002	(1)	-0%
Trésorerie	10	6 301	5 560	740	13%
Total actifs courants		63 208	61 259	1 949	3%
Total actifs		79 559	74 336	5 223	7%

COMPTES CONSOLIDÉS AU 31 DÉCEMBRE 2021

Bilan de la période - Passifs

(en millions de DZD)	Note	31/12/2021	31/12/2020	Var	%
Capitaux propres					
Capital émis		5 104	5 104	0	0%
Capital non appelé		(0)	-	(0)	n/a
Primes et réserves - Réserves consolidés (1)		11 340	9 874	1 466	15%
Résultat net - Résultat net du Groupe (1)		7 814	5 570	2 244	40%
Autres capitaux propres - Report à nouveau		21 035	19 867	1 167	6%
Part de la société consolidante (1)		44 986	40 113	4 874	12%
Part des minoritaires (1)		307	303	4	1%
Total Capitaux propres		45 293	40 416	4 877	12%
Passifs non courants					
Emprunts et dettes financières	11	4 160	3 600	560	16%
Impôts (différés et provisionnés)	12	562	638	(76)	-12%
Autres dettes non courantes		-	-	-	n/a
Provisions et produits constatés d'avance	13	-	1	(1)	-100%
Total passifs non courants		4 722	4 238	484	11%
Passifs courants					
Fournisseurs et comptes rattachés	14	19 869	19 729	140	1%
Impôts		1 712	1 558	154	10%
Autres dettes	15	5 405	5 565	(160)	-3%
Trésorerie passif	16	2 558	2 831	(272)	-10%
Total passifs courants		29 544	29 683	(139)	0%
Total passifs et capitaux propres		79 559	74 336	5 223	7%

COMPTES CONSOLIDÉS AU 31 DÉCEMBRE 2021

Tableaux des flux de trésorerie consolidé

(en millions de DZD)	31/12/2021	31/12/2020
Flux de trésorerie provenant des activités opérationnelles	7 361	6 586
Résultat net de l'exercice	7 814	5 570
Dotations aux amortissements	834	714
Dotations aux provisions et pertes de valeurs	(225)	261
Variation impôts différés	7	(353)
Plus ou Moins value de cession	(37)	(40)
Marge brute d'autofinancement	8 394	6 152
Variation du Besoin en Fonds de Roulement	(1 033)	434
- Variation de l'actif courant	159	1 992
- Variation du passif courant	(1 192)	(1 558)
Flux de trésorerie provenant des opérations d'investissement	(4 015)	(3 218)
Décaissements sur acquisition d'immobilisations	(4 259)	(3 090)
Encaissements sur cessions d'immobilisations	41	42
Variation des Titres de participation	-	-
Incidence des variations de périmètre	2	(118)
Créances rattachées à des participations	-	-
Variation des placements (DAT)	202	(52)
Flux de trésorerie provenant des opérations de financement	(2 334)	(2 910)
Emprunts	2 167	360
Remboursement Emprunts	(1 607)	(417)
Compte courant d'associés	56	90
Augmentation de capital	-	-
Variation prêts et autres actifs financiers non courants	(14)	(8)
Dividendes payés	(2 935)	(2 936)
Variation de trésorerie	1 012	457
Trésorerie d'ouverture	3 731	3 274
Trésorerie de clôture	4 743	3 731
Variation de trésorerie	1 012	457